العولمة

وأثرها على الدول العربية

تأليف الدكتور

بلال علي النسور





العولمة وأثرها على

الدول العربية

جليس الزمان للنشر والتوزيع
شارع الملكة رانيا – مقابل كلية الزراعة – عمارة العساف – الطابق الأرضي، هاتف: 009626 5343052 – فاكس : 0096265356219

الطبعة الأولى

2014

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2012/8/3190)

306

النسور، بلال علي

العولمة وأثرها على الدول العربية: الأردن أنموذجاً/ بلال علي النسور

عمان: دار جليس الزمان 2014

الواصفات: العولمة/ / البلدان العربية/ / الأردن/ / السياسة/ / الاقتصاد

ردمك: ISBN 978-9957-81-194-5

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

العولمة

وأثرها على الدول العربية

"الأردن أنموذجاً"

إعداد

بلال علي إبراهيم النسور

الإهداء

إلى الوالـــــــديـــــــن العزيزيـــــــــن

إلى الأخـــــــــوة والأخـــــــــوات

إلى رفيقـــــــة دربي زوجتي الكريـــــــــة

إلى علـــي وليـــــــــــن قـــــرة عيـــني

إلى جميـــــــــع الأهـــــل الأحبـــاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

فهرس المحتويات

الملخص

العولمة وتأثيرها على المملكة الأردنية الهاشمية

من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافيـــــة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة العولمة وتوضيح مفهومها ووسائلها وأدواتها وأنواعها وتأثيرها على المملكة الأردنية الهاشمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناولت الدراسة مفاهيم العولمة من مختلف وجهات نظر العديد من الكتاب العرب والأجانب ، وتعرضت لمراحل تطور ظاهرة العولمة وأسباب بروزها وأدواتها وأشكالها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ان مصطلح العولمة من المصطلحات التي يصعب في الواقع وضع مفهوم واحد لها ،وبينت الدراسة ان هناك أسباب عديدة أدت إلى بروز العولمة من بينها الأسباب السياسية والعسكرية والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفياتي والوجود العسكري الأمريكي في العالم وبروز النظام العالمي الجديد أما الأسباب الاقتصادية فقد تمثلت في انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي وهيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الاقتصادية العالمية .

كما أظهرت الدراسة ان العولمة تتشكل من قوى ومفاهيم متعددة من بينها القوى والمفاهيم والعوامل الاقتصادية ممثلة بازدياد حجم التجارة الدولية وتحرير التبادل التجاري وحرية حركة رأس المال ، واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات وبروز الخصخصة إضافة إلى التكتلات الاقتصادية، أما

القوى والمفاهيم السياسية فقد تمثلت في انهيار الكتلة الشرقية وتعاظم دور الكيانات العملاقة وترسخ النظام الدولي الجديد وأخيرا القوى والعوامل والمفاهيم التكنولوجية والتي تمثلت في التطور العلمي والتكنولوجي.

كما بينت الدراسة ان للعولمة أشكالا متعددة مثل العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية والعولمة السياسية و عولمة الإعلام .

واستنتجت الدراسة ان للعولمة آثار إيجابية على المملكة الأردنية الهاشمية مثل تحقيق التنمية واكتساب المعرفة و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، وجذب الاستثمارات الأجنبية ، ورفع جودة المنتجات الأردنية .

أما بالنسبة للآثار السلبية المحتملة للعولمة على المملكة الأردنية الهاشمية تتمثل في انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية ، إضافة إلى إمكانية اختفاء بعض الصناعات المحلية لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة وهروب بعض الكفاءات المتخصصة ، إضافة إلى تغيير النمط الاستهلاكي ، كما ان العولمة ستعمل على زيادة البطالة بجميع أشكالها في الأردن و ارتفاع الأسعار وخاصة المواد الزراعية.

أما بالنسبة للآثار السياسية فان العولمة أخذت تخترق سيادة الأردن من خلال التدخل المباشر في الاقتصاد الأردني تحت اسم الإصلاح ، وبذلك فقدت المملكة الأردنية الهاشمية جزءا من سيطرتها المطلقة ، ويتمثل التأثير السلبي للعولمة على المملكة الأردنية الهاشمية بتهميش الثقافة الوطنية وزرع قيم وأنماط ثقافية مغايرة للتراث الوطني.

وأوصت الدراسة باتخاذ الإجراءات التي يمكن بها الاستفادة من العولمة وتخفيف السلبيات من خلال العمل على قيام تكتل اقتصادي عربي

لمواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة ووضع السياسات التي تعمل على الحفاظ على أمنها الغذائي وبناء الإنسان العربي القادر على العطاء كهدف أساسي.

كما أوصت الدراسة المملكة الاردنية الهاشمية بالتعامل مع عوامل التقدم والتكنولوجيا وإنشاء بنك معلومات عربي متطور وتبادل المعلومات بينها بحرية والربط بين العلم والتكنولوجيا وذلك بالاهتمام بالبنية التحتية المرتبطة بالبحث العلمي من أجل خلق مهارات وأطر متخصصة ومتنوعة والاهتمام بالكفاءات العلمية والتأكيد على الهوية القومية للثقافة العربية وتنميتها وذلك من خلال تقديم إبداعات ونتاجات متجددة ومستقلة تعيد إنتاج خصوصيتها العربية وتنشيط التفاعل والحوار الثقافي العربي مع ثقافات الأمم الأخرى

مقدمـــــة

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأ الحديث يجري على نطاق واسع في كل أنحاء العالم، وعلى مختلف المستويات عن العولمة، وبرزت عدة تساؤلات عن ماهية العولمة وحقائقها وأوهامها، وعن فوائدها ومخاطرها وعلى الرغم من أن مصطلح العولمة برز في التسعينيات بشكل واضح، إلا أنه يمكن القول أن العولمة كفكرة أو ظاهرة قديمة ولكنها تحتمي وراء مصطلحات ومفاهيم أخرى .

مر العالم خلال القرن العشرين بحقبتين من العولمة، أولهما تلك التي سبقت الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى تقليص حجم العالم، وقد تفشت حقبة العولمة والرأسمالية العالمية ماديا وعقائديا، نتيجة للحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية والكساد الاقتصادي الذي ساد العالم في نهاية العشرينات من القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى أن التقسيم الرأسمالي قد تجمد بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للحرب الباردة التي نشبت بين المعسكرين، والتي استمرت من 1945-1989 عند سقوط جدار برلين، حيث بدأت الحقبة الثانية من العولمة .

وعلى الرغم من أوجه الشبه بين حقبة العولمة الأولى والثانية، إلا أن الجديد في الحقبة الثانية هو الرابطة التي تربط العالم في سوق عالمية واحدة، إضافة إلى أن حقبة العولمة السابقة قامت على أساس انخفاض تكاليف النقل نتيجة للاختراعات الجديدة، متمثلة بالسكك الحديدية والسيارات والطائرات، أما عولمة اليوم فقد قامت على أساس الاتصالات اللاسلكية بفضل الأقمار الصناعية والحاسب الآلي والإنترنت، والتي وفرت إمكانية نسج العالم بصورة أكثر إحكاما، وبذلك فإن عولمة اليوم أصبحت مظهرا من مظاهر النظام الدولي المسيطر في نهاية القرن العشرين، بكل مظاهره في اختفاء الحرب الباردة بصفات فريدة وخاصة، فالعولمة عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل في الأسواق وفي التكنولوجيات، بشكل

يتيح للأفراد والشركات حرية التجول حول العالم والوصول إلى مسافات بعيدة بشكل سريع وغير مكلف.

دوافع الدراسة

تعود دوافع الدراسة إلى دوافع شخصية في الدرجة الأولى نظرا لما يشهده العالم في وقتنا الحاضر من الحديث عن العولمة في مختلف وسائل الأعلام من آراء تروج للعولمة وآراء تعارضها وقد شاهدنا الكثير من التظاهرات في مختلف دول العالم المعبرة عن الرفض ومن هنا نبعت عندي الرغبة الشخصية في دراسة العولمة وبيان إيجابياتها وسلبياتها على دول العالم الثالث ومنها الدول العربية التي يشكل الأردن جزءا منها .

موضوع الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في آثار العولمة على المملكة الأردنية الهاشمية من النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية وتسعى للإجابة على الأسئلة التالية :

1- ماهية العولمة ؟

2- آثارها الإيجابية والسلبية على المملكة الأردنية الهاشمية من ناحية سياسية واقتصادية واجتماعية و ثقافية وفي وسائل الإعلام (الصحافة ، والسينما والإذاعة والتلفزيون والمؤلفات والمقالات)

3- ما الوسائل التي انتهجها الأردن لمعالجة آثار العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ؟

منهجية الدراسة :

تقوم هذه الدارسة على تداخل منهجي يزاوج المنهج التاريخي والمقارن والاستنباطي، من خلال دراسة مراحل نشوء العولمة ومقارنة المرحلة الحالية بالحقب التاريخية واستنباط النتائج التي تترتب على العولمة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

1- توضيح مفهوم العولمة مصطلح ولغة .

2- التعرف على مظاهرها وأدواتها

3- توضيح أسباب ظهور هذا المصطلح

4- إلقاء الضوء على تأثير العولمة على المملكة الأردنية الهاشمية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

5- تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات .

المدى الزمني للدراسة :

تنحصر هذه الدراسة في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن للعولمة تأثيرا سلبيا وليس ايجابيا على المملكة الأردنية الهاشمية من النواحي الثقافية والاقتصادية والسياسية وسوف تحدد هذه الدراسة مظاهر هذا التأثير السلبي على المملكة الأردنية الهاشمية على الوجه الآتي:

1- من الناحية الثقافية .

2- من الناحية السياسية .

3- من الناحية الاقتصادية.

الصعوبات التي واجهت الباحث

إن من بين أهم الصعوبات التي واجهت الباحث ما يلي :

1- عدم توفر مصادر عن العولمة في المكتبات الأردنية باستثناء المقالات و أوراق العمل التي تناولت العولمة من قبل العديد من الباحثين والدارسين العرب وسوف تفيدنا المقالات والمؤلفات التي ظهرت في الأردن عن العولمة في تحديد مسار ردود الأفعال الأردنية غير الرسمية على العولمة .

2- صعوبة إجراء عدد كاف من المقابلات الشخصية مع المسؤولين نظرا لانشغالهم وضيق وقتهم .

مصادر الدراسة :

تستقي هذه الدراسة مصادرها من نوعين أولهما المصادر الأولية وتشتمل على المقابلات الشخصية والمعلومات التي تنقلها أجهزة الأعلام المرئية والمسموعة ومعلومات عن شبكة الإنترنت والتقارير والوثائق الحكومية وغير الحكومية .

وثانيهما المصادر الثانوية وتشمل الكتب والدوريات وغيرها من المصادر التي تعكس آراء مؤلفيها .

محتويات الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول يتناول الأول منها تعريف العولمة من حيث المفهوم والنشأة والأنواع والأدوات وقد قسم إلى أربعة مباحث يتناول (المبحث الأول) العولمة من حيث المصطلح واللغة والمفهوم التاريخي والسياسي، أما (المبحث الثاني) فيتناول ظهور العولمة، ويتناول (المبحث الثالث) أدوات العولمة، في حين يتناول (المبحث الرابع) أشكال العولمة .

أما الفصل الثاني فيركز تأثير العولمة على الجوانب الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية وقد قسم إلى أربعة مباحث، يتناول (المبحث الأول) خصائص الاقتصاد الأردني، بينما يتناول (المبحث الثاني) المؤثرات على الاقتصاد الأردني ،ويتناول (المبحث الثالث)تأثير العولمة الاقتصادية على اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية، ويبين(المبحث الرابع) السياسات الحكومية لمواجهة ظاهرة العولمة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث فيركز على تأثير العولمة على الثقافة العربية وقد قسم إلى عدة مباحث، يتناول (المبحث الأول) مفهوم الثقافة، ويتناول (المبحث الثاني) العولمة ومخاطرها على الثقافة العربية، في حين يتناول (المبحث الثالث) العولمة الإعلامية أثرها على الثقافة العربية، ويتناول (المبحث الرابع) اثر السينما الأجنبية على الثقافة العربية

ويتناول (المبحث الخامس) الثقافة العربية ومواجهة العولمة .

أما الفصل الرابع فيتحرى عن التأثير السياسي للعولمة على المملكة الأردنية الهاشمية وقد قسم إلى عدة مباحث ،يتناول (المبحث الأول) لمحة تاريخية سياسية عن المملكة الأردنية الهاشمية ونظام الحكم فيها، ويتناول (المبحث الثاني) الأبعاد السياسية للعولمة، أما (المبحث الثالث) التأثيرات السياسية للعولمة على الدول النامية، ويتناول

(المبحث الرابع) تأثيرات العولمة السياسية على الدول العربية .

وينتهي هذا البحث بخاتمة تتناول النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي يرى الباحث القيام بها لمعالجة الآثار السلبية للعولمة على المملكة الأردنية الهاشمية .

الفصل الأول

مفهوم العولمة، نشأتها، أدواتها، وأشكالها

الفصل الأول

مفهوم العولمة، نشأتها، أدواتها، وأشكالها

يتناول هذا الفصل العولمة من حيث المفهوم والنشأة والأنواع والأدوات ،وينقسم إلى ثلاثة مباحث يتناول الأول منها العولمة من حيث المفهوم والنشأة ،أما المبحث الثاني فيتناول أشكال العولمة ويتناول المبحث الثالث أدوات العولمة .

المبحث الأول

مفهوم العولمة

مفهوم العولمة :

ظهر مفهوم العولمة أولاً في المجالات الاقتصادية نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطوير الرأسمالية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين، وأدى استمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات إلى تشكيل نموذج جديد في نمط الإنتاج وطبيعته، وحملت بدورها تغييراً في شكل الرأسمالية العالمية وسماتها التي عكست بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات التي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة[1] وقد تم استخدام مصطلح العولمة في عقد السبعينات من القرن العشرين وتحديداً في عام 1970 م عندما أصدر مارشال مال لوهان كتابه تحت عنوان حرب في"القرية الكونية "وتبعه كتاب زبيجنيو برجنسكي مستشار مجلس الأمن القومي في عهد رونالد ريغان بعنوان " أمريكا والعصر الإلكتروني " حيث بين الكاتبان الاتجاه الذي

[1] هالة مصطفى، "دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، عدد 134، تشرين أول 1996، القاهرة، ص 43

بدأ يفرض نفسه على صعيد العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم بفضل تقدم وسائل التكنولوجيا والمواصلات [1]. لقد تردد استخدام مصطلح العولمة بشكل كبير في كافة أجهزة الإعلام في مناسبات مختلفة وفي عدة مجالات كالا علام والاجتماع والسياسة بحيث أصبح هذا المصطلح رائجاً ،ومصطلح العولمة هو ترجمة للكلمة الإنجليزية(Globalization) المشتقة من كلمة (Globe)والتي تعني الكرة الأرضية ،أو الكوكب الذي نعيش عليه و هذا ما جعل البعض يترجم المصطلح بكلمة الكوكبة أو الكونية . وعند الفرنسيين يستخدم مصطلح (Mondilization) المأخوذ من الكلمة الفرنسية (Monde)والتي يقابلها في اللغة الإنجليزية (World Universe)ومهما كان من أصل اللفظ فان كلمة العولمة هي الأكثر شيوعاً في الدول العربية .

وفيما يلي يورد الباحث بعض هذه التعريفات، فالعولمة لغة مأخوذة من كلمة العالم ويتصل بها فعل " عولم " على صيغة " فوعل "، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية [2].وعرف معجم وبسترز(Websters) العولمة بأنها "إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاقه وتطبيقه عالميا". [3] كما عرفت ايضا بأنها "اتجاه تاريخي يعني اكتمال العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات لمبدأ الانكماش ".[4]

---

1 حسن عبد الله جوهر، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي"، السياسة الدولية، عدد 144 نيسان 2000 ، ص 11

2 أحمد صدقي الدجاني وآخرون ،" العرب العولمة "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 25 .

3 ذياب عبد الكريم، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، الفرقان، السنة العاشرة عدد 99،تموز 1999، ص7 .

4 خالد محمد غازي ،الطوفان :العولمة بين الثوابت وتحطيم الهويات، دار الهندي للنشر والتوزيع، عمان 1998 ص 11.

أما مالكوم ووترز فيعرفها بأنها "كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد ".(1)

أما جيمس رونالد أحد أبرز علماء السياسة الأمريكية فقد اعتمد تعريفاً للعولمة بطريقة تحليلية، حيث يقيم مفهوم العولمة على أنه علاقة بين سنوات متعددة من التحليل للجوانب التالية : الاقتصاد، السياسة، الثقافة، والأيدلوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ومن هذا المنطلق تحدث العولمة وفقاً لرأيه عبر عملية الانتشار من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة وهي :

- الحوار الثنائي عن طريق تقنيات الاتصال .
- الاتصال الأحادي من خلال الطبقة المتوسطة .
- أو من خلال المنافسة والمحاكاة .
- أو من خلال تماثل المؤسسات .

ويعتبر بعض الكتاب العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول وتراجع وظائف الدولة وانتشار التقنية وتوزيع الإنتاج الصناعي عبر الحدود وتكامل أسواق رأس المال (2).

وهناك من يعتبر العولمة حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقات تاريخية تقع في إطاره جملة من الأحداث . ويصف العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل في

[1] عبد الخالق عبد الله ،"العولمة :جذورها وكيفية التعامل معها "،عالم الفكر مجلد 28 ،عدد2 كانون أول 1999،الكويت، ص 52.

[2] أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق ،ص 153

طياتها مجموعة جديدة من الأنشطة التي تقود إلى تحول حاسم من مفهوم الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية .وفي ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر في نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد في آلية عملها على الترابط التقني المتلازم عبر الحدود الوطنية وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنو صناعية في العالم . (1)

ويرى باحثان من ألمانيا أن العولمة تتحقق بانصهار العدد الهائل من الاقتصاديات الوطنية والإقليمية في اقتصاد شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين (2) .ويرى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا في تعريفه للعولمة بأنها تتجاوز تحرير التجارة وإلغاء القوانين والأحكام القومية التي تعوق التجارة وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود إلى شكل جديد من الاستعمار الاقتصادي مستندة إلى المبادئ الأساسية للرأسمالية العالمية (3) .

ويرى شارلزهيل " Charles Hill " أن العولمة تشير إلى تحول اقتصاديات دول العالم إلى اقتصاد عالمي متكامل وأنها تتكون من عنصرين هما عولمة الأسواق التي تعود إلى اندماج الأسواق الوطنية في سوق عالمي ضخم. والثاني هو عولمة الإنتاج والذي يشير إلى ميل الشركات لمصدر البضائع والسلع من موانيء مختلفة بهدف للاستفادة من اختلاف التكاليف ونوعية عناصر الإنتاج كالعمالة والطاقة ورأس المال

---

1 حسن عبد الله جوهر ، مرجع سابق، ص 11

2 المرجع نفسه، ص 12

3 هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، سلسلة كتب عالم المعرفة، تشرين 1998، ص 57 .

. ويشير إلى أن المحاولة الأولى للعولمة انتهت مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ويعتبر انهيار اتفاق بريتون وودز أعاده لولادة سوق رأس المال العالمي [1].

عَرف بعض علماء الاقتصاد والفلسفة العرب العولمةمن وجهة نظر كل منهم ونورد فيما يلي بعضاً من هذه التعريفات :

- العولمة هي "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون امتداد لذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدود ،أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية".[2]
- العولمة هي "القوى التي لا يمكن السيطرة عليها مثل الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة إقليمية ،كما أنها تشمل حرية حركة السلع والخدمات ،والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية ".[3]
- العولمة بأنها " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل المركز بقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ "[4]

---

1 مهاتير محمد، المستقبل المسروق، ترجمة أمين صادق ،كوالالمبور، الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية، بدون تاريخ، ص 7.

2 Charles W.L. Hill 1998، Global Business، McGraw Hill، page 12

3 اسماعيل صبري عبد الله ،" الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الرأسمالية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 222، آب 1997، ص 5

4 نايف علي عبيد، "العولمة والعرب"، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 221 تموز 1997، ص 28-34 .

كما وضع احدهم عدة تعاريف للعولمة وهي: (1)

1- العولمة خطة رأسمالية غربية تستهدف استنساخ العالم على صورتها ،أي قولبته وتنميطه بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمى وهي بالتالي مشروع لتخطيط العالم في شكل أحادى التوجه والمنهج والدراسة .

2- العولمة هي محاولة جادة لتكريس الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول المتقدمة صناعياً بقيادة أمريكية .

3- العولمة خطة تهدف إلى تأكيد محاولات الولايات المتحدة في الاستئثار بدور شرطي العالم ومنع أي قوة أخرى لمنافستها في هذا الدور .

4- العولمة هي تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال وغيرها بين جميع دول العالم .

5- العولمة هي الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصادي من جانب قوة واحدة أو تكتل واحد.

وعرفها آخر بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة، والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، من ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات متعددة الجنسيات (2).

[1] مالك حسن، "العولمة بين البعد التقني والبعد الأيدلوجي"، مجلة الطريق، عدد 199، أيلول -- تشرين أول 1999، ص 85 .

[2] عبد السلام أبو قحف، "العولمة والمسؤولية المدنية : الممكن والمستحيل"، المؤتمر الاول ، 8-10 آب 2000، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، ص431

نلاحظ مما سبق تعدد تعريفات العولمة ولكن الشيء المفروغ منه هو أنه هناك وجوه مختلفة للعولمة، فهناك العولمة الاقتصادية، العولمة الثقافية ،العولمة السياسية، وسنتناولها فيما بعد، إلا أننا نضع خطوط عريضة لتعريف العولمة تساعدنا في هذا البحث : (1)

1- تتجاوز العولمة الحدود ولا تقر بالوطن الذي يستطيع الناس فيه ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة .

2- تعني العولمة للشعوب الفقيرة التعبير عن الفجوة الواسعة والمتزايدة التي تفصل بين قدرات الشعوب وتحقيق ما تصبو إليه وبين القرارات الكبرى التي تحدد مصيرها وتؤخذ بمعزل عنها خارج الحدود .

3- العولمة هي نتاج تغييرات متلاحقة تكرست بعد انتهاء الحرب الباردة وهي مرحلة جديدة يطلق عليها البعض اسم مرحلة ما بعد الإمبريالية وهي العملية التي تحول العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول .

4- العولمة هي تعبير عن أزمات وتناقضات يمر بها النظام الرأسمالي .

5- العولمة هي صياغة جديدة لإعادة المركزية الرأسمالية في ثوب جديد .

من التعريفات السابقة نجد أن هناك قواسم مشتركة في تعريف العولمة من أهمها تحول اقتصادات العالم إلى اقتصاد حر وتحرير الأسواق من كل القيود.ويمكن القول أن العولمة لا تزال في معناها المحسوس في مراحل تشكيلها ،وأن العناصر الأساسية للعولمة تتركز حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم وأن لها مدلولات سياسية وتعتمد مفاهيم اقتصادية متداخلة ولها آثار وسلبيات اجتماعية وثقافية متباينة ولذلك فهي جديرة بالدراسة والتحليل للاستفادة من آثارها الإيجابية

[1] محمد الأطرش ،" العرب والعولمة "، ندوة العرب والعولمة 18-20 كانون اول 1997، مجلة المستقبل العربي، عدد 228، ص 172 .

وتحديد آثارها السلبية بهدف وضع سياسات (وإن كانت نسبية) لتفادي هذه الآثار قدر المستطاع .

أهداف العولمة

أثارت العولمة تساؤلات عدة ووجهات نظر متباينة وأراء متضاربة وذلك أن ماهيتها لم تتضح فهناك مؤيدون وهناك معارضون وبالنسبة للمؤيدين يرون أنها تهدف إلى تحقيق الآتي : [1]

1-تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال .

2- التوسع على مستوى العالم في بناء الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي .

3- زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي .

4- زيادة الإنتاج المحلي والعالمي .

5-التسريع في دوران رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود، وهذا الاتجاه ساعد على انتشار الكثير من الأعمال الخدمية والمهنية مثل (الحوسبة، والدعم التقني لبرامج التكنولوجيا المكتبية).

6- حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديدات النووية والبيئة وتطور الأوبئة والأمراض المعدية وانتقال الأيدي العاملة من منطقة إلى منطقة أخرى وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها .

7- إيجاد الاستقرار في العالم والسعي إلى توحيده .

[1] احمد مجدي حجازي ،"العولمة وتهميش الثقافة الوطنية" ،عالم الفكر، الكويت، 1999،ص ص 128-130 .

8- فتح أبواب التنافس الحر ولاسيما في مجال التجارة .

9- نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية الهامة من خلال الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة .

هذه بإيجاز بعض الأهداف العامة للعولمة وهناك أهداف للعولمة ترى بعض الدول أنها تعود عليها بنتائج إيجابية مع الإقرار بوجود النتائج السلبية .

أما المعارضون للعولمة فيرون أنها تهدف إلى : [1]

1- الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة واحتكارالشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول

2- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية وما يسمى بالأمن القومي الأمريكي على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية .

3- الغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب لصالح الحضارة الغربية.

4- تدمير الهويات القومية والثقافية للشعوب لصالح الهوية والثقافة الغربية.

5- مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر أقوى في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها.

6- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية.

7- زيادة الدول القوية غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا أي أن هناك (دولا قانصة ودولا مقنوصة).

8- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات .

[1] المرجع نفسه، ص 37

9- فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها وبعبارة أخرى بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين ابشع لونا واشد خطرا وابلغ ضررا مما سبق من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم .

10- القضاء على الهوية الثقافية والقومية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية.

المبحث الثاني

نشأة العولمة

تمهيد

ليس من السهل الإلمام بكل شيء عن العولمة لأن هذا المصطلح حديث الولادة ولذلك هناك اختلاف في تعريفات مصطلح العولمة، فإذا كانت العولمة تعني حركة أو ظاهرة لدمج العالم بروابط اقتصادية فان ذلك يعني أن هذا الربط كان قد بدأ فعليا مع بداية نمط الإنتاج الرأسمالي منذ أكثر من 300 عام، أما إذا كانت العولمة تعني تجسيدا للتطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة فإنها في هذه الحالة لم تبرز إلا في عقد التسعينيات من القرن العشرين ،أما إذا كانت تعني بروز عالم بدون حدود اقتصادية وثقافية وسياسية فإنها غير موجودة حتى الآن [1].

وتثار عدة تساؤلات عن تطور العولمة مثل هل تتشكل العولمة تلقائيا أم أن هناك من يقوم بتشكيلها؟ وهل هي أداة جديدة لنظام دولي قد يتم تكيفها مع التطور التاريخي ومع المتغيرات العصرية بقصد استمرار التنمية ؟ ويرى نايف عبيد في التطور التلقائي للعولمة أنه كما صنع الأقوياء التاريخ بكل ما فيه من تقدم علمي وتقني حيث سادت ثقافتهم ومفاهيمهم الاقتصادية فانهم يتحكمون اليوم بسيادة هذه القيم والسلوكيات إلى حد ما ،فإذا كان التاريخ في الماضي قد صنعته دولة أو إمبراطورية فان تاريخ اليوم تصنعه عدة دول ولكن بنسب مختلفة حسب ما تمتلكه كل دولة من خدمات ومؤسسات متنوعة اقتصادية ومالية وعسكرية وإعلامية وثقافية وليس العالم بأجمعه.[2]

---

[1] عبد الخالق عبد الله ،مرجع سابق، ص 55- 58.

[2] نايف علي عبيد ،مرجع سابق، ص 29 .

قسم روبرتسون تطور العولمة إلى خمس مراحل كما يلي: (1)

بدأت المرحلة الأولى "المرحلة الجنينية"منذ بداية القرن الخامس و استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر وقد شهدت هذه المرحلة نمو الدول القومية والتوسع الكنسي وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم البشرية ،وتعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية إضافة إلى بداية الجغرافية الحديثة وبروز التقويم الميلادي .

أما المرحلة الثانية "مرحلة النشوء " فقد بدأت منذ منتصف القرن الثامن عشر واستمرت حتى عام 1870 م ،وشهدت هذه المرحلة تبلور المفاهيم القانونية في مجال العلاقات الدولية ونشأة المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول .

أما المرحلة الثالثة "مرحلة الانطلاق " فقد بدأت هذه المرحلة من عام 1870 م ،واستمرت حتى العقد الثاني من القرن العشرين وامتازت هذه المرحلة بظهور مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية وثم دمج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي ،وحدث تطور هائل في وسائل الاتصال الدولية وتمت المنافسات الدولية كالألعاب الأولمبية إضافة إلى نشوب الحرب العالمية الأولى .

وبدأت المرحلة الرابعة "مرحلة الصراع من اجل الهيمنة " في العشرينيات وامتدت حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين وتميزت ببروز الأمم المتحدة ونشوب الحرب العالمية الثانية وظهور مشروع مارشال الأمريكي الذي استهدف إعادة اعمار أوروبا وتطور شبكة المواصلات والاتصالات والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته

---

[1] السيد يسن ،"مفهوم العولمة" ،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد 228 ،شباط ،1998، ص11.

إضافة إلى بروز السوق الأوروبية المشتركة التي أدت إلى بروز العولمة الإقليمية حيث عمت أرجاء العالم في دول الأمريكيتين وفي كل من آسيا وإفريقيا ،كما تعددت التنظيمات الإقليمية تحت مسميات مختلفة .

أما في المجال الاقتصادي فقد نتج عن الحرب العالمية الأولى مشاكل اقتصادية مركبة في غاية الدقة والتعقيد ومن أهمها البطالة والتضخم وأزمات الكساد الاقتصادي العالمي، وبعد إحدى وعشرين سنة من انتهاء الحرب العالمية الأولى وقعت الحرب العالمية الثانية (1939– 1945 م) ونتج عنها ظهور الدولتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وفي الوقت نفسه تغيرت طبيعة الرأسمالية الصناعية السائدة آنذاك حيث ظهرت النظرية الكنزية الاقتصادية وبرزت الرأسمالية الصناعية التي تقوم على المصنع الكبير المستند إلى مفهوم التكامل الرأسي لعمليات الإنتاج، وكذلك أرسيت قواعد النظام المالي الدولي بتوقيع اتفاقية بريتون وودز عام 1947 م والتي وقعتها الدول المنتصرة .

أما من الناحية العلمية، فقد جاء اختراع الحاسب الآلي عام 1948 م عبر أجياله الأربعة ليضيف بعدا جديدا باتجاه تسهيل آليات السيطرة التكنولوجية واختصار المسافات الكونية في مجالات الحياة كافة [1] .

وقد بدأت المرحلة الخامسة "مرحلة عدم اليقين "في منتصف الستينيات إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين وشهدت هذه المرحلة هبوط الإنسان على سطح القمر وسياسة جورباتشوف في الاتحاد السوفياتي (البيروسترويكا) وسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمي واحتلالها مركز الصدارة في العالم ،وفي هذه المرحلة

[1] نبيل علي، "العرب والعولمة " ثورة المعلومات ، الجوانب الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998، ص 103 .

تم دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي ،وظهرت المؤسسات العالمية والحركات العالمية وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي .(1)

كما شهدت هذه المرحلة تطوراً في الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت، والتي تعد من الإنجازات البشرية المهمة جداً في تاريخ البشرية وهي تربط شبكة من الحاسبات عن طريق بروتوكولات تحكم عملية الاشتراك في تبادل المعلومات، كما شهدت عصر الفضاء الخارجي وأطلقت الأقمار الصناعية حيث وصلت في عام 1999 م إلى ما يقرب من 8000 قمر صناعي يحتوي كل واحد منها على 16 قناة فضائية (2) .

وعلى الرغم من أن الكثير من الكتاب يتفقون مع أراء روبرتسون التي تركز على التطور الأوروبي كأساس لتطور العولمة، فإن الكثيرين يختلفون معه في تفسيرهم لجذور العولمة، فالبعض يجعل التطورات التكنولوجية وخاصة في ثورة المعلومات هي التي مهدت لحقبة العولمة، ويرى البعض الآخر أن الشركات الاقتصادية العملاقة المتعددة الجنسيات والتي ظهرت في بدايات القرن العشرين والتي أصبحت القوة الاقتصادية التي لا تنازع في عالم اليوم وكذلك المنظمات الاقتصادية الدولية كالجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي الجذر الأساسي للعولمة، بينما يرى آخرون أن تشكيل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وما واكبها من مؤتمرات واتفاقات دولية هي البذرة الأولى لظهور العولمة (3) .

وبغض النظر عن اختلاف وجهات النظر فإن الاتجاه إلى العالمية ليس اتجاهاً جديداً فقد كان هذا الاتجاه ظاهراً في شكل الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية وبعد ظهور

[1] محمد سعيد زعرور ،مرجع سابق،ص 13.

[2] اياد شاكر البد ري، عام 2000 حرب المحطات الفضائية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 19

(3) خالد محمد غازي، مرجع سابق، ص 16 .

[3] المرجع نفسه، ص 17-20 .

الإسلام انتهت الإمبراطورية الفارسية وتحطمت الإمبراطورية البيزنطية وسقطت نهائياً عام 1453م على يد الإمبراطورية العثمانية التي ورثت إمبراطوريات الدولة الإسلامية والفارسية والبيزنطية والمغولية، وبعد سقوط الدولة الأموية في الأندلس عام 1492 بدأ ظهور ممالك أوروبية تتصارع على مناطق النفوذ في العالم والذي انحصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين إنجلترا وفرنسا حيث تم تقسيم العالم بينهما .ومع نهاية القرن التاسع عشر برزت ألمانيا كقوة جديدة ودخلت في صراع مع كل من إنجلترا وفرنسا ونشبت الحربان العالميتان الأولى والثانية واللتان انتهيتا بهزيمة ألمانيا.

بدأ الصراع بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والشرق بقيادة الاتحاد السوفيتي واشتد بين الكتلتين على بسط السيطرة والنفوذ والامتداد على مناطق العالم ونشأت كتلة ثالثة تحت اسم عدم الانحياز إلا أنها لم تكن فعّالة وكان الصراع بين الغرب والشرق على أشده فكل كتلة كانت تسعى إلى ابتلاع العالم سواء بالقوة العسكرية أو الأيدلوجية أو بفكرة العدالة الاجتماعية أو حقوق الإنسان والديموقراطية في ظل الليبرالية وبحلول عام 1989 م انتهى الصراع بين الكتلتين عندما بدأ الانهيار السريع للاتحاد السوفيتي .الأمر الذي أدى إلى بقاء الولايات المتحدة القطب الوحيد التي تمتلك الترسانة النووية والعسكرية مما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إلى تدشين الإعلان للنظام العالمي الجديد [1].

أما أسباب بروز العولمة فان حركة التاريخ تلعب دوراً بارزاً في قيام نظم وانهيار أخرى سواء كانت هذه النظم دولية أو محلية .وبقراءة الظروف التي شهدها

[1] جمال نصر الشيباني، "العولمة مفهومها، أسبابها، وآثارها على التجارة الخارجية للدول العربية"، للمؤتمر الأول :العولمةوابعادها الاقتصادية ،8-10 آب 2000 ،جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، ص 330

العالم في القرن العشرين نجد أن بعض الأحداث وخاصة الحرب العالمية الثانية لعبت دورا مهما في إنشاء الأمم المتحدة، حيث فرضت الدول المتنفذة إرادتها في تكوين الأمم المتحدة، أخذت مقاعد دائمة في مجلس الأمن ولعلنا نشير إلى بعض الأسباب التي أدت لظاهرة العولمة خلال هذه الفترة:

أولا :الأسباب السياسية والعسكرية: وتتمثل في الآتي :

1- انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة الاقتصادية والبشرية :

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه وانهيار الكتلة الشرقية التي كانت تمثل أحد أقطاب التوازن في العالم إلى المطالبة بالعولمة حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهزت الفرصة وبدأت تروج للنظام العالمي الجديد .

2- تهافت دول الكتلة الشرقية للانضمام لحلف الأطلسي :

إن من أهم الأسباب للعولمة تسابق الدول الاشتراكية للانضمام لحلف شمال الأطلسي الذي بدوره وافق على انضمام بعض هذه الدول مثل بولندا والمجر مما أعطى للولايات المتحدة الفرصة لضما ن جذب بعض هذه الدول للرأسمالية لحاجة هذه الدول للمساعدات الأمريكية.

3- الوجود الأمريكي العسكري في العالم :

تنتشر القوات الأمريكية في مناطق كثيرة من العالم ،فلا تكاد تخلو منطقة من العالم من وجود عسكري أمريكي، فالقوات الأمريكية تنتشر في القارة الأوروبية وكوريا الجنوبية واليابان وبعض دول الخليج وهذا يساعدها على فرض أي نظام .

4- القضاء على الأنظمة المعادية للإمبريالية .

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من القضاء على الأنظمة المعادية لها وذلك باستخدام أساليب اقتصادية وعسكرية، فقد أطاحت بالأنظمة المعادية لها في كل من تشيلي وهندوراس ونيكاراغوا، وأفغانستان وهذا اكسبها الثقة في قدرتها على تسيير العالم بالشكل الذي ترغب فيه .

5-طي صفحات الخلاف السابق مع الأعداء التقليديين .

استطاعت الولايات المتحدة تحويل الخلاف مع فيتنام وكمبوديا ولاوس إلى تعاون كما أنها عملت على تحويل أطراف النزاع في الهند وباكستان إلى أصدقاء لها وبذلك أصبحت تؤثر على متخذي القرارات وجعلت هذه الدول تسعى لكسب ودها .

6-الشعور الأمريكي بالخطر الإسلامي الذي يهدد نظام الولايات المتحدة .

اعتبرت الولايات المتحدة بعض الدول الإسلامية مثل إيران وليبيا والعراق وسورية والسودان تشكل خطرا على النظام الأمريكي للأسباب التالية :

- وجود هذه الدول في منطقة غنية بالنفط الأمر الذي يساعدها على التأثير على الوضع الاقتصادي.
- اعتبار الدين الإسلامي خطراً يهدد الثقافة الغربية وذلك لانتشاره في كافة الدول بما في ذلك الولايات المتحدة ،وتعتبر الولايات المتحدة أن الخطر الديني هو أشد خطر يواجه الغرب في السنوات القادمة .
- إلصاق مفهوم الإرهاب بالإسلام لاتخاذ الذرائع لمحاربته والدليل على ذلك أنه عندما تعرض مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون في نيويورك وواشنطن لهجمات انتحارية بطائرات مدنية بتاريخ 2001/9/11 فان

التصريحات والأفعال اتخذت ضد الإسلام وبعض الدول الإسلامية بحجة رعايتها للإرهاب دون دليل مقنع ، او اللجوء للامم المتحدة.

ثانيا :الأسباب الاقتصادية:

1- انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي :نتيجة لسقوط النظام الشيوعي وقبول الدول الاشتراكية والأوروبية للرأسمالية فقد تبنت تلك الدول النظام الجديد الذي يعتمد على الرأسمالية .

2- هيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مما ادى إلى تحكمها في المساعدات والقروض التي تمنحها هذه المؤسسات . الأمر الذي أعطى الولايات المتحدة الفرصة لفرض شروطها على الدول المستفيدة وإرغامها على اتباع السياسات التي تساعد على إقامة النظام العالمي الجديد.

3- ارتفاع أسعار النفط: أعطت موجة ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من عقد السبعينيات في القرن العشرين مؤشرا بان مصادر الطاقة يمكن أن تستغل ضد الولايات المتحدة وهذا جعلها تضع كل جهودها للسيطرة على مصادر الطاقة النفطية في ظل النظام الجديد .

4- عجز الميزان التجاري الأمريكي :أدى ظهور عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى قيام أمريكا للدعوة إلى نظام جديد مبني على الرأسمالية بهدف تخفيض حدة هذا العجز.

5- تدني الادخار في الاقتصاد الأمريكي: لقد دفع تدني الادخار في الاقتصاد الأمريكي وسيادة الثقافة الاستهلاكية بالولايات المتحدة إلى السعي لنقل عدوى الاستهلاك إلى بقية دول العالم .[1]

6- تغير هيكلية الاقتصاد الأمريكي :تغيرت هيكلة الاقتصاد الأمريكي حيث احتل النشاط الخدمي والمعلوماتي الأهمية القصوى في الاقتصاد بدلا من القطاع الصناعي .

القوى والعوامل والمفاهيم التي تشكل العولمة :

تتشكل العولمة من قوى وعوامل ومفاهيم عدة عملت على تكوينها وتحديد معالمها، وفيما يلي نبذة موجزة عن هذه القوى والعوامل والمفاهيم : [2]

أولاً: القوى والعوامل والمفاهيم الاقتصادية :

لقد جاءت العولمة أساساً كنتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي شكلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا، ونتيجة لاستخدام الطاقة التي غيرت جذرياً أسلوب وعلاقات الإنتاج بدأت مرحلة جديدة من مراحل التطور الإنساني واتصف بالتوسع الاقتصادي وتتمثل القوى والعوامل والمفاهيم الاقتصادية فيما يلي :

1- ازدياد حجم التجارة الدولية فقد ازداد حجم التجارة الدولية خلال ربع قرن بنسبة 225٪.

2- تحرير التبادل التجاري والخدماتي .

---

[1] المرجع نفسه، ص332

[2] عبد الباري دره، "العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الإسلامية" ،مؤتمر العولمة والهوية ،4-6 آيار 1998 جامعة فيلادلفيا، عمان، ص 55

3- تحرك رأس المال بحرية وبدون حواجز، فقد عملت منظمة التجارة الدولية على تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينات [1]

فالعولمة في ظل التجارة الحرة هي عملية اقتصادية واسعة من الزحف الاستعماري على معظم بلدان الجنوب الفقيرة ،بهدف البحث عن المواد الخام الأولية، والأيدي العاملة الرخيصة، والحصول على الأسواق، لتسويق منتجاتها ،والتي لا تستطيع منتجات الدول النامية منافستها، الأمر الذي يجعلها تنفرد بقدرتها على الهيمنة، والسيطرة على الأسواق الحرة، لتسويق سلعها ذات الجودة والسعر المناسب، وهذا يؤدي إلى ضعف وتدهور اقتصاديات الدول النامية، فتحرير القيود على السلع والخدمات ورؤوس الأموال لن يؤدي إلا إلى ضعف القدرات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية وميلها نحو البلدان المتقدمة التي تسعى إلى نهب خيرات تلك البلدان الضعيفة والسيطرة على مواردها الاقتصادية [2].

4- اتساع دور الشركات متعددة الجنسيات وهي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد، والتي ارتبط فيها ظهور مفهوم العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأسرها وتجاوز الفاعلية الاقتصادية التي كانت لمالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين الذين كانت تصرفاتهم محكومة بالسابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون لها لتصبح الفاعلية الاقتصادية مرهونة بالمجموعات المالية والصناعية والعالمية الحرة المدعومة من قبل الدول المشاركة في رأس مالها عبر الشركات المتعددة الجنسيات .

1 ايمن الحماقي وآخرون، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، مكتبة عين شمس، القاهرة ،1999، ص 383

2 طه محمود علوان، "آثار العولمة على الاقتصاديات العربية وأهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة آثارها السلبية"، المؤتمر الأول : العولمة وأبعادها الاقتصادية، 8-10 آب 2000، جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء، ص 51

لقد ارتفع عدد المؤسسات متعددة الجنسيات من 3700 مؤسسة عام 1973 إلى 7000آلاف مؤسسة عام 1995 ، ويحتل عشرون منها دورة رأس مال يعادل الناتج المحلي لثمانين دولة،ويتحقق ثلث التجارة العالمية عن طريق أفرعها (1)

5- ظهور الاقتصاد المتشابك وتحول نموذجه في التخطيط الاستراتيجي، حيث انتقل التفكير من النموذج الثلاثي الذي يضم الزبائن والمنافسين والشراكة إلى النموذج الخماسي، الذي يضم بالإضافة إلى النموذج الثلاثي العملة والدولة .

6- اشتداد حدة المنافسة بين الدول والشركات التي حرصت على زيادة ميزتها التنافسية وقيام مسوقين دوليين بترويج منتجاتهم عبر قنوات دولية تقدمها وسائل الإعلام من خلال قنواتها الفضائية ومر اسليها في كل أنحاء العالم، إضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت، وبروز التجارة الإلكترونية .

7- شيوع الخصخصة ومفاهيمها: تعني الخصخصة التوسع التدريجي في الملكية الخاصة أو التخلص من المؤسسات الحكومية الخاسرة، وتحويل دائم لنشاطات إنتاج الخدمة العامة للقطاع الخاص، وهي نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ووضع سياسات متكاملة تعتمد على آلية السوق والمنافسة (2)

وفي ظل العولمة ، فإن المشروعات الكبيرة التي تملكها الدولة أصبحت مطالبة بالتخلّي عنها وإفساح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار فيها، إلا أن هذه

---

[1] عبد الباري دره، مرجع سابق، ص 54 .

[2] أحمد منير النجار، " الخصخصة في متطلبات العولمة"، المؤتمر الأول: العولمة وأ بعادها الاقتصادية ،8-10آب 2000 جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء، ص 470.

الدعوة وخاصة في الدول النامية تعني عدم قدرة القطاع الخاص المحلي للاستثمار في تلك المشاريع لقلة رؤوس الأموال وعدم القدرة الإدارية على إدارة مثل هذه المشاريع وهذا يعني دخول الاستثمارات الأجنبية للقيام بهذا الدور تحت مبررات العولمة الاقتصادية وانسياب رؤوس الأموال إلى البلدان التي لا تملك رأس المال الكافي، هذا بالإضافة إلى أن الدول والشركات الأجنبية المتطورة تملك العلم والتكنولوجيا الحديثة الذي يضمن لها النجاح والتفوق على الدول النامية .

8- التكتلات الاقتصادية: برزت في النصف الثاني من القرن العشرين العديد من التكتلات الاقتصادية، مثل الاتحاد الأوروبي، وتكتل جنوب شرق آسيا ،ومنتدى التعاون الآسيوي، والسوق الأمريكية الشمالية، وتكتل ألأوبك، الذي يضم أكبر ثلاث قوى صناعية في العالم وهي أمريكا واليابان والصين، بالإضافة إلى خمس عشرة دولة، وأيضاً السوق المشتركة لدول جنوب شرق أسيا .

وتعمل هذه التكتلات على تسهيل التجارة وانتقال العمل ورأس المال داخل دول التكتل، على العكس بالنسبة الى تعاملها مع الدول الأخرى [1] .

ثانياً: القوى والعوامل والمفاهيم السياسية :

وتتضمن هذه المجموعة ما يلي : [2]

1- انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية :

[1] محمود عبد السلام عمر . "التطورات العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك"، سلسلة أوراق للمناقشة الورقة العشرون " صادرة عن المعهد المصرفي، الكويت 1996 ،ص 5-35

عبد الباري دره، مرجع سابق، ص 56 .

[2] عبد الباري دره، مرجع سابق، ص 56 .

ساعد انتصار الرأسمالية على الأنظمة الأخرى من نازية وفاشية وشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الجمهوريات المستقلة، وسقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية، وتحول الأنظمة الجديدة في تلك الدول نحو أشكال من الحكم الديموقراطي الذي يرتبط في جوهره مع النمط الرأسمالي الذي يعتمد على الديموقراطية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2- تعاظم دور الكيانات العملاقة ودخولها في اتفاقيات وتحالفات جديدة أثرت على العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم، وفي هذا المجال ظهرت مجموعة الدول الأوروبية، ووقعت اتفاقات التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية وكندا والولايات المتحدة والمكسيك وانفتحت العلاقات بين دول جانبي المحيط الهادي وتم توقيع اتفاقية الجات .

3- ترسخ النظام الدولي الجديد :

على الرغم من سيادة نظام دولي بعد كل حرب عامة مثل حروب نابليون والحربين الأولى والثانية، إلا أن النظام الدولي الجديد، نتج عن وقائع شكلت تاريخاً منفصلاً بين مرحلتين كحرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول 1991م، ومن أهم ملامح النظام الدولي الجديد ما يلي :

أ- وضوح التقسيم الدولي الجديد للعمل، وعلى الأخص بعد التزايد الملحوظ في أعداد الشركات متعددة الجنسيات .

ب- اتخاذ المشكلات والقضايا طابعاً دولياً ،فلم تعد مشاكل الجفاف والتضخم ونقص الغذاء، والتلوث أو البطالة مشكلات محلية أو إقليمية بل أصبحت مشكلات دولية .

جـ- التغيير الكبير الذي طرأ على السيادة الوطنية في المفهوم التقليدي، والذي أدى إلى التضييق من سلطات الدولة الوطنية واختصاصاتها، وتوسيع

الاهتمام الدولي بالمسائل التي كان ينظر إليها، حسب معايير القانون الدولي التقليدي من الأمور التي تقع ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة، حيث بدأت تظهر الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أو التدخل الدولي لأغراض إنسانية .

د–الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول .

هـ–الثورة العلمية والتكنولوجية .

و– الاتجاه نحو المزيد من الديموقراطية .

ز–التوجه نحو المزيد من الوفاق بين الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن الأمثلة على ذلك معاهدات السلام بين الدول العربية وإسرائيل والمفاوضات السلمية الجارية الآن .

ثالثاً : القوى والعوامل والمفاهيم التقنية :

1–التطور العلمي والتكنولوجي :

وهي من أهم عوامل العولمة ،والتي تؤثر على مختلف اقتصاديات العالم، وتدفق الموارد الحالية وكذلك المعلومات، وترتبط ولادة العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة، وهذه الثورة هي أحد أهم معالم الحضارة الراهنة، وهي القوى الأساسية المسؤولة عن بروز العولمة أخيراً (1)

جعلت الثورة العلمية التكنولوجية هذا العالم أكثر اندماجاً فهي التي سهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات ،وجعلت المسافات تتقلص، وساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات، فالتطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتقالها وتداولها، كان له أكبر الانعكاسات في مجالات وسائل الاتصال، فلقد تخطت وسائل الإعلام الحدود الجغرافية،

[1] المرجع نفسه، ص 56 .

وتخطت حواجز اللغة والدولة والعقائد، وأصبحت قادرة على التأثير والتلاعب والتوجيه المباشر في فكر وعقيدة المشاهدين وسلوكهم.

لم يسبق التغيرات الهائلة والجذرية والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء وغيرها أي نظريات فكرية أو فلسفية، تضع لها الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالثورة العلمية والتكنولوجية التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين، تجاوزت بكثير المتطلبات الأيدلوجية الموجودة على الساحة العالمية كما طرحت إشكاليات وقضايا لم تكن متوقعة [1]

لقد جعلت الثورة العلمية التكنولوجية الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى في العالم والدولة المهيمنة سياسياً وديبلوماسياً، و ساعدت في بروز العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية ،ونقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وبالتالي دخول العالم إلى عصر العولمة [2].

وتعتبر الثورة العلمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطاقة المولدة والمحركة للعولمة، فالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية، هما وجهان لعملة واحدة، فالعولمة شأنها شأن الثورة العلمية والتكنولوجية، تشير إلى كل التطورات التي تعمل على ربط العالم وتوحيده، وإلغاء فكرة المكان ومفهوم الزمان، وتتضمن توصيل المعلومات إلى كل أرجاء العالم وبسرعة كبيرة جداً من خلال وسائل كثيرة، كالإنترنت والتجارة الإلكترونية، وغيرها من الوسائل، وتقدم السلع والخدمات والمعلومات بأقل الأسعار بل ومن دون أي ثمن، فشبكة الإنترنت على سبيل المثال

1 المرجع نفسه ، ص 78

2 نبيل علي ،"العرب والعولمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص 104

تقدم كما هائلاً من المعلومات والخدمات والتسهيلات المجانية وجعلت التواصل بين الأفراد يتم بالصوت والصورة وبسرعة عالية جداً [1].

يزدهر العلم يوماً بعد يوم وسيزداد انتشاره خلال عصر العولمة، وتتضاعف المعرفة العلمية من حيث الكم والنوع، وتشير حقائق عصر العولمة إلى أنه إذا أراد شعب أن يكون له موقع متقدم بين الأمم الحية فعليه أن يأخذ بالتفكير العلمي كأسلوب في الحياة ،وفي التعامل وفي تسيير الأمور العامة والخاصة .

يمكن القول أن العلم في صورته الحديثة مر بمرحلتين متميزتين، ويشهد الآن بدايات ثورة علمية ثالثة ،فقد بدأت الثورة العلمية والصناعية الأولى في القرن السابع عشر وبرزت أساساً في أوروبا بالتحديد في بريطانيا، التي تحولت نتيجة لذلك إلى القوة العالمية الأولى والمهيمنة اقتصادياً وسياسياً لفترة تزيد عن قرن . وقد قامت الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية، على أساس تطور الحاسب الآلي وتقنيات الفضاء ،وتطويع الذرة للأغراض المدنية والعسكرية، وسمي هذا العصر بعصر الذرة[2] .وقد أثرت الثورة العلمية الثانية على الحياة البشرية، وعلى النظام العالمي وعلى جميع الثقافات في العالم، حيث كانت بداية لتقارب الشعوب والأمم مما مهد دخول العالم إلى عصر العولمة .

يشهد العالم منذ أكثر من عشر سنوات، بدايات ثورة علمية جديدة ثالثة، والتي تتركز بشكل كبير في الولايات المتحدة، التي تشهد اليوم أكبر عدد ممكن من الاختراعات والاكتشافات في مجالات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من العلوم .

وقد احتلت الولايات المتحدة الصدارة في كل مجال من هذه المجالات، وأصبح الاقتصاد الأمريكي الاقتصاد الأول على الصعيد العالمي مما جعلها الدولة

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 61

[2] عبد الخالق عبد الله، "العالم المعاصر والصراعات الدولية"، عالم المعرفة، عدد 633 الكويت، 1989 ،ص 93 .

العظمى الوحيدة في العالم القادرة على بسط هيمنتها السياسية وأخذت تتطلع لقيادة العالم وربما العمل على تحويل القرن القادم إلى قرن أمريكي وبأقل قدر ممكن من المنافسة .

لقد تحولت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى قوة ذات آثار سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وفكرية عميقة وشاملة لجميع مجالات الحياة، فهي التي تؤسس حالياً لعالم جديد وهي التي تصنع الثروات الجديدة .

وتختلف الاتجاهات والقناعات الفكرية والسياسية وهي المسؤولة عن كل الفرص الاستثمارية والمعرفية التي بإمكانها أن تجعل من الدول الغنية أكثر غنى، والدول المتقدمة أكثر تقدماً، والدول المهيمنة أكثر هيمنة، كما أنها هي المسؤولة عن كل المخاطر الأمنية والبيئية والأخلاقية والثقافية والسياسية التي تواجه الأمم والشعوب التي تسعى لاستكمال تحررها وتحقيق نموها والقضاء على تخلفها واستعادة سيطرتها .

إن الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية هي القوة الرئيسية التي أسست العولمة بكل فرصها ومخاطرها وبكل أشكالها [1]

[1] المرجع نفسه، ص 96

المبحث الثالث

أدوات العولمة

نتناول في هذا المبحث أهم الأدوات العولمة والتي ساعدت في ظهورها على الساحة الدولية ويمكن أن نرتب تسلسل أدوات العولمة كما يلي :

أولاً : الشركات متعددة الجنسيات وتغلغلاتها :

وهي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آنٍ واحد وتدار من المركز في الدولة الأم .

ويمكن أن نعرف الشركة متعددة الجنسيات ببساطة، على أنها شركة تسيطر على نشاطات إنتاجية في بلدان أجنبية، ولقد كانت هذه الشركات منذ زمن طويل شركات كبيرة عاملة في قطاع الإنتاج، ولديها نشاطات إنتاجية في عدد كبير من الدول، وانتشرت هذه الشركات في الثمانينيات وتنوعت مظاهرها إضافة إلى أن غالبية هذه الشركات ترتبط في سياق العولمة بشبكات دولية للإنتاج والتبادل .

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، منشآت كبيرة تعمل في سوق منافسة غير كاملة، وتختلف الآثار الاقتصادية لهذا النوع من الشركات على الدول المضيفة، ومن أهم الفوائد الاقتصادية لهذه الشركات هو زيادة الإنتاج والتوظيف، وتؤثر أيضاً على وضع موازين مدفوعات الدولة المضيفة حيث تؤدي إلى تحسنه أو إضعافه .

وقد كان لتلك الشركات في الثمانينيات عوامل هامة في عملية العولمة، وقد فتحت لهذه الشركات آفاق جديدة نتيجة زيادة عائداتها وتزايد نشاطاتها الإنتاجية في البلدان الكبرى .

وقد عملت هذه الشركات على توسيع عملياتها ونشاطاتها بعد دخول الدول التي كانت تتبع النظام الشيوعي في اقتصاد السوق .

لقد اقتصرت عبارة الشركات المتعددة الجنسيات في البداية على الشركات البريطانية، ثم أخذت تضم شركات أمريكية وأوروبية، حتى وصلت إلى اليابان وغيرها من الدول التي دخلت النظام الرأسمالي بسرعة حتى أخذت الشركات اليابانية والفرنسية الصفة الدولية في الثمانينيات، ومن ثم سارعت الشركات الألمانية وغيرها من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية لاكتساب صفة الدولية .

إن تعبير الشركة متعددة الجنسيات من أكثر التعبيرات الاقتصادية والسياسية حداثة، حيث بدأ استخدامه على نطاق واسع في أدبيات الفكر الاقتصادي خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ولا يوجد تعريف شامل وكامل يغطي الجوانب المختلفة للشركات متعددة الجنسيات، ولعله من المفيد أن نورد هنا بعض التعريفات للشركات متعددة الجنسيات .

عرف Tugerdhet C الشركة العالمية بأنها الشركة التي تمارس نشاطاً صناعياً في بلدان مختلفة عن طريق الإنتاج والبيع (1) .

أما غرفة التجارة الدولية فقد أوضحت بأن المشروع متعدد الجنسيات يمكن تمييزه على أنه الشركة أو مجموعات الشركات التي تعمل على نطاق عالمي وتساهم بشكل أساسي في تدفق الاستثمارات المباشرة بين الدول المختلفة .

ومن بين التعريفات المختلفة للشركات متعددة الجنسية ما يلي :

1- الشركة متعددة الجنسيات، هي أية شركة تمارس نشاطاتها الرئيسية سواء الصناعية أو الخدماتية في بلدين على الأقل .(2)

[1] محمد صبحي ألا تربي، الشركات متعددة الجنسيات، بغداد، 1976، ص 23 .

[2] Brook ،M & Remmers H.L. The Strategy of Multi –national Enterprise ،London 1970 ،p 120

2- الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع واحد ،يقوم باستثمارات أجنبية مباشرة، تشمل عدة اقتصاديات قومية " أربعة أو خمسة كحد أدنى " ويوزع نشاطاته الإجمالية بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع المذكور .

وتشكل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في ظاهرة العولمة، حيث أن قيمة المبيعات السنوية لعدد كبير من هذه الشركات، تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم، ونظراً لضخامة حجم الاستثمارات سواء المباشرة منها أو غير المباشرة في العديد من دول العالم، فإن ذلك يعطيها القدرة على الحد من سيادة هذه الدول .(1)

وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً أساسياً بالنسبة إلى الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد المعلوم إنتاجيا وخدماتياً ومالياً وتجارياً وصناعياً واستثمارياً، وقد تزايدت أعداد هذه الشركات حيث وصل إلى أكثر من 30 ألف شركة إلا أن الشركات العاملة يصل عددها إلى 500 شركة (2).

وتشير الإحصائيات إلى أن حصة هذه الشركات من الناتج الداخلي العالمي تزايدت من 17٪ في منتصف الستينيات إلى 24٪ عام 1982م وأكثر من 30٪ عام 1995 م، وتتوزع هذه الشركات من الناحية الجغرافية على 9 دول، هي اليابان ،والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وسويسرا، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، وهولندا، وألمانيا (3).

---

[1] ظاهر فوزي عبد الرازق، " العولمة وأثرها على اقتصاديات الدولة العربية في ظل التكتلات الراهنة" المؤتمر الاول : العولمة وابعادها الاقتصادية، 8-10 آب2000، جامعة الزرقاء الاهلية ، الزرقاء، ص 29 .

[2] انظر المستقبل العربي، عدد 222، ص 16

[3] Le Monde Dossiers et Documents ،no 258 ،October 1997، pp 6-7

نتيجة للخطر الذي تمثله هذه الشركات على جهود بلدان العالم الثالث من أجل استقلالها الاقتصادي الوطني، أخذت منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1973 م بالاهتمام بالشركات متعددة الجنسية فعملت في أواخر عام 1975 م على إنشاء أول مركز متخصص لها للبيانات والدراسات لتتبع نشاط هذه المجموعات والشركات.

وقد تمكنت الشركات الضخمة من تجنب كافة محاولات الرقابة والسيطرة، واتخذت العديد من القرارات التي تتعارض مع السياسات المطبقة بوساطة الحكومات الوطنية في البلدان التي تعمل بها .

ومن بين أهم الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات ما يلي : [1]

1- تشجيع استمرار النظم الاجتماعية والأجهزة المرتبطة بها ،وبذلك تمنع تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية الأساسية والضرورية لعملية التنمية .

2- يتركز الاهتمام الأساسي للشركات متعددة الجنسيات، باستغلال الموارد الطبيعية لدول العالم الثالث، دون أن تساهم فعلياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.

3- يمتد التأثير السلبي لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات، إلى المجالات السياسية والاجتماعية.

4- تؤثر نشاطات الشركات متعددة الجنسيات على الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان النامية، كما تؤدي إلى الإخلال بالعلاقات الودية واتفاقات التعاون لهذه البلدان مع الدول الأخرى .

[1] محمد صبحي الأ تربي ،مرجع سابق، ص 25

كان للشركات متعددة الجنسيات دور هام في المبادلات بنهاية القرن العشرين من خلال صادراتها وسيطرتها على نشاطاتها في الخارج، وقد اتخذت هذه الشركات نحو 50٪ من تجارة البضائع الدولية، 75٪ منها من الفروع الخاصة التي هي في الأصل تمثل جزءا كبيرا من المبادلات الدولية لرؤوس الأموال من تكنولوجيا العلوم والمعارف كما تقوم بإرسال قسم من موظفيها إلى خارج بلادهم .

وبناء على ذلك فقد وصفت هذه الشركات بأنها قوية وشاملة وقادرة على تهديد التوازن الاقتصادي الوطني أو منع الحكومات من إتباع هذه السياسة أو تلك.

ثانياً: المؤسسات الاقتصادية العالمية:

إن من أهم الأسباب التي دفعت إلى إنشاء المؤسسات الاقتصادية العالمية التي أصبحت الآن تؤلف أدوات العولمة، هو منطق التوسع الرأسمالي ،والأزمة لاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي منذ أواخر الستينيات ،وفشل النظرية الكينزية في تقديم حلول لتلك الأزمة، ونتيجة لذلك جاء دور المؤسسات الاقتصادية الدولية مستغلة تردي اقتصاديات دول العالم الثالث، وفشلها في تحقيق التنمية وتراكم ديونها الخارجية .بدأت هذه المؤسسات في تعميم فلسفتها في التجارة الحرة ،ولتحقيق ذلك لا بد من إزالة القيود الجمركية والتجارية بين الأمم ،وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تمّ إنشاء منظمة التجارة العالمية لتصبح أداة العولمة في الميدان التجاري . كما أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أخذا بربط منح القروض لدول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية بإزالة الحواجز الجمركية

وتراجع دور الدولة الاقتصادي والخصخصة وفتح الأسواق أمام التجارة وأمام رأس المال الأجنبي (1).

[1] منير الحمش ، "مؤسسات اقتصاد العولمة"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد 95، أيار 2000، ص 23

وفيما يلي موجزاً مختصراً عن هذه المؤسسات:

• **منظمة التجارة العالمية :**

أبرمت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "الجات" في مدينة جنيف وهي تمثل أكبر تجمع عالمي في مجال السياسة التجارية الجماعية ،وقد قامت على المبادئ الأساسية التالية [1] :

1- تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية.

2- حظر القيود التجارية على الكمية .

3- تبادل تجاري فاعل بين دول العالم .

4- عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية، وهذا هو المبدأ المعروف بشروط الدول الأكثر رعاية، أي أن ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى يجب أن ينسحب تلقائياً إلى كل البلاد التي تتاجر بها دون مطالبة بذلك.

5- إلغاء الإجراءات التي تعطي أفضلية للمنتجين الوطنيين على الأجانب، ومنع إغراق الأسواق .

وتعتبر الجات منذ تأسيسها الأداة الأساسية لوضع القواعد لتسيير دفة التجارة العالمية، وتنظيم التعامل التجاري بين الدول ،وقد شعرت البلدان النامية أن مبادئ الجات المتعلقة بعدم التمييز والتبادلية لا تأخذ بعين الاعتبار وضعها وعدم قدرتها في منافسة الدول المتقدمة ،فعملت على إنشاء منظمة أخرى تكون أكثر استجابة لمطالبها ،مما أدى إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الانكتاد" عام 1964،

[1] سعيد النجار، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1995 ،ص 13-14 .

وفي سبيل احتواء الانكتاد عملت الجات على تعديل البند الرابع في اتفاقيتها المتعلقة بالتجارة والتنمية .

وقد شمل هذا البند نصاً مفاده أن البلدان النامية لن تخضع إلى معاملة بالمثل في المفاوضات التجارية مع البلدان المتقدمة [1] .

ومنذ توقيع اتفاقية الجات عقدت جولات للمفاوضات وكانت من أهمها جولة الأورغواي، (1986-1993)التي عقدت بمشاركة 180 دولة وانتهت إلى مجموعة من الاتفاقات، والبروتوكولات، والقرارات، حول الموضوعات التي تضمنها إعلان بدء الجولة، وصدرت وثيقة ختامية صادق عليها المؤتمر الوزاري في مدينة مراكش 1994م، وكان من أهم نتائج هذه الجولة من المفاوضات، إقامة الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي على كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها ممثلاً في منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل الجات، وأصبحت تتولى الإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب الإشراف على النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، ومراجعة سياساتهم التجارية، وشكل إنشاء منظمة التجارة العالمية البعد الثالث للنظام الذي يهتم مباشرة بإدارة التبادل التجاري، والذي يحكم مسيرة النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الصندوق الدولي والبنك الدولي [2].وتضم المنظمة حالياً 135 دولة، أما وظائفها الرئيسية فهي : -

1- الإشراف على تنفيذ و إدارة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء .

[1] سعيد النجار، مرجع سابق، ص 23

[2] منير الحمش، مرجع سابق، ص 31

2- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية، وبهذا تعتبر المنظمة محفلاً للمزيد من المفاوضات فيما يتعلق بالعلاقات التجارية متعددة الأطراف .

3- الإشراف على فض المنازعات الدولية بشأن تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية، وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك .

4- إدارة السياسات التجارية ومراقبتها وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش .

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات التابعة له، من أجل تحقيق قدر أكبر من الانسجام في وضع السياسات الاقتصادية العالمية .

وقد عقدت المنظمة مؤتمرها الثالث منذ قيامها على مستوى الوزراء في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، واختار الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون الزمان والمكان، وتوزع المشاركون إلى أربع مجموعات هي :

المجموعة الأولى : وتضم الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين ،وغيرها من الدول المصدرة للمواد الزراعية .

المجموعة الثانية : وتشمل دول الاتحاد الأوروبي .

المجموعة الثالثة :وتضم مجموعة البلدان الناهضة، وهي دول جنوب شرق آسيا وغيرها .

المجموعة الرابعة : وتشمل البلدان الفقيرة " بلدان العالم الثالث " .

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، والشركات متعددة الجنسيات، لم تقبل بإدراج النفط ضمن السلع والمواد التي تنطبق عليها أحكام اتفاقية الجات، ونتيجة للخلافات التي نشبت حول جدول أعمال المؤتمر و الخلافات بين الأطراف الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية بخصوص النتائج والقرارات التي يجب الخروج بها حول القضايا المعروضة، فشل مؤتمر سياتل .هذا بالإضافة إلى أن مواقف الشعوب الرافضة للعولمة، حيث تجمع في شوارع سياتل وفود تمثل 1200 منظمة من 87 بلد في تظاهرات صاخبة شارك فيها المثقفون في العالم والتي كان عنوانها المواجهة الشعبية ومناهضة المجتمع المدني للعولمة الليبرالية، وما تمثله منظمة التجارة العالمية، وكانت منظمات المجتمع المدني العالمي المناهض للمفاوضات التجارية قد وجهت نقداً شديداً لمنظمة التجارة العالمية، وطالبت بإصلاحها وإيقاف المفاوضات المقررة في سياتل، إلا أن المنظمة ومن يسيطر عليها لم تلتفت إلى هذه المطالبة واستمرت بالإعداد للمؤتمر الذي هزته المظاهرات ومنعت رؤساء الوفود من الوصول إلى قاعة الاجتماعات إلى أن انتهى بالفشل [1] .

- صندوق النقد الدولي :

انبثق صندوق النقد الدولي عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944 وقد صدرت أهدافه بما يلي :

1- تثبيت أسعار الصرف وتجنب المنافسة على تخفيض قيمة العملات .

2- حرية تحويل العملات حرية كاملة وإقامة نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية .

---

[1] المرجع نفسه، ص 34 .

3- تزويد الدول الأعضاء مؤقتاً بالعملات عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفها لاختلاف موازين مدفوعاتها .

4- إزالة الحواجز من وجه التجارة الدولية والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل القومي [1]

وصندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية تساهم به الدول الأعضاء كافة كل بحسب حصتها المحددة لها، ويفرض الصندوق على أعضائه تجنب الإجراءات التي من شأنها التمييز والتفضيل في التجارة، إلا أن أغلبية أعضاء الصندوق استمروا في اتباع التدابير الوقائية على الصرف كما استمرت وتضاعفت الحواجز في وجه التجارة الدولية حتى بعد اتفاقات الجات عام 1994م .

وتأتي أهمية الصندوق من السلطات الهائلة التي يملكها والنابعة من وظيفته كوكالة تسليف دولية في جميع مصادر التسليف الرئيسية في العالم الرأسمالي المتقدم، وتسيطر الدول الرأسمالية على إدارته وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بقوة في الصندوق من خلال ما يلي : [2] .

1- الولايات المتحدة هي المسؤولة عن النظام الرأسمالي - الإمبريالي _ ورافعة لواء الليبرالية الجديدة التي يدين الصندوق بها .

2- إن وجود الصندوق في واشنطن يكسبها مكاناً معنوياً مميزاً .

3- تعود أيضاً قوة الولايات المتحدة في الصندوق من خلال فرض عملتها كعملة رئيسية في التعامل .

[1] حسن عبد الله جوهر، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، نيسان 2001 ،ص 13 .

[2] منير الحمش ، مرجع سابق، ص 34

وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها في الصندوق ومن خلال أسلوب إدارته ونظامه، ويستطيع الصندوق أن يقدم مساعدة حقيقية للدول النامية فيما لو رفعت عنه وصاية واشنطن والتي تستخدمه مدخلاً للضغط على البلدان النامية للأخذ بسياسة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى تحرير اقتصادها وفتح أسواقها للبضائع والأموال الأجنبية، وقد قامت الشركات متعددة الجنسيات بدور مهم بهدف خلق الجو المناسب لعملها باختراق اقتصاديات تلك البلدان .

جـ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

إن الدول الأعضاء في البنك هي نفسها التي تتمتع بعضوية صندوق النقد الدولي وتدفع الدولة مساهمتها في رأس المال على شكل ذهب وعملات صعبة ومحلية، وإلى جانب مساهمات الأعضاء فإن البنك الدولي يحصل على موارد مالية ببيع السندات التي يصدرها إضافة للفوائد التي يجنيها من تسديد الدولة لقروضها .

وقد تم تحديد أهداف البنك عند إنشائه بالمساعدة على إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والنمو المتوازن للتجارة الدولية .

وتشكل تلك الأهداف المعلنة، أما الأهداف الحقيقية التي ظهرت من خلال الممارسة العملية فهي :-

1- المحافظة على مواقع الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاديات العالمية .

2- عدم تقديم قروض بتسهيلات مالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي .

3- المساعدة في توسيع أسواق التصريف أمام الاحتكارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات .

4- التزام دول العالم الثالث باتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطار اقتصاد حرية السوق وانفتاح الأسواق والعولمة المالية .

ولا تقل سياسات البنك الدولي تطرفاً عن سياسات صندوق النقد الدولي، ويعتبر البنك الدولي ومؤسساته مركزاً عالمياً لتجميع رؤوس الأموال الفائضة لدى الدول الرأسمالية، والتي تبحث عن مجالات الاستثمار الذي يدر ربحاً مضموناً، ومن آليات عملية قيام الدول المحتاجة إلى خدماته بجدولة ديونها من خلال نادي باريس، وهذا لا يتم إلا بعد حصول هذه الدول على شهادة حسن سلوك من الصندوق الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بمحاورها الثلاثة .

ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على البنك وسياساته فإن هناك شروطاً سياسية لا بد من التقيد بها، ولذلك نجد أن الدول ذات النهج الوطني المناهض للاستعمار والتبعية لا تستفيد من خبرات البنك ومؤسساته، وهناك تنسيق تام بين الصندوق والبنك الدوليين من خلال ما يسمى بالشروط المتقاطعة، وقد أدت السياسات المفروضة من البنك والصندوق الدوليين على الدول النامية إلى مشكلات اقتصادية، واجتماعية جديدة كما حدث في روسيا ودول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية حيث أدت هذه السياسات إلى :

- تزايد معدلات البطالة وتوسيع قاعدة الفقر .
- تفاقم الأوضاع الاجتماعية .
- إضعاف قوة الدولة والمس بهيبتها وهيمنتها .

- تدهور الموازين الاقتصادية [1]

ومن الأمثلة الأخرى على شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلك الشروط التي وضعتها المؤسستين في عقد الثمانينات عندما برزت أزمة ديون العالم الثالث وجاء في مقدمة هذه الشروط :

1- العودة إلى الاقتصاد الحر وخصخصة مؤسسات القطاع العام .
2- إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية والأساسية .
3- رفع الحماية عن المنتج المحلي .
4- التركيز على التصدير للخارج .
5- رفع القيود على التجارة الخارجية واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي.
6- فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط[2]

رابعا :الخصخصة :

إن الخصخصة بمفهومها العام تعني نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، أي تنازل الدولة عن إدارة الأموال العامة إلى القطاع الخاص أو إشراك القطاع الخاص في إدارة الأموال العامة سواء كانت مشاريع جديدة أو مؤسسات اقتصادية قائمة ويمكن أن يكون نقل ملكية القطاع العام للخاص جزئياً أو كلياً .

[1] المصدر نفسه، ص ص 27 – 30 .
[2] عبد الله جوهر، مرجع سابق، ص 15 .

ويمكن أن تعرف أيضاً على أنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الرئيسي على آليات السوق ودور القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي [1].

وباعتبار الخصخصة إحدى أهم أدوات العولمة وواحدة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد سعت كل المؤسسات الدولية الخاضعة لتأثير الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى " صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للأعمار والتنمية، ومنظمة التجارة

لممارسة شتى الضغوط على الدول النامية للأخذ بها .

[1] صديق محمد عفيفي ،التخاصية لماذا ؟ وكيف ؟، كتاب الأهرام الاقتصادي ،عدد 60 ،القاهرة، 1993، ص 5.

المبحث الرابع

أشكال العولمة

للعولمة أشكال متعددة، الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبالرغم من أن العولمة ظاهرة قديمة إلا أن هيمنة القطبية الأحادية الأمريكية على العلاقات الدولية، جعلت منها ظاهرة عالمية .

المطلب الأول

العولمة الاقتصادية

تعني العولمة الاقتصادية " التحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود أمام حركة المال وانتقاله[1].

وتعرف العولمة الاقتصادية بأنها :" اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية [2] .

لقد شهدت الساحة العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغيرات كبيرة وهامة في مقدمتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي تقوم على تطوير واستخدام المعلومات لتحقيق ميزة تنافسية وتعكس هذه الثورة ذروة التقدم العلمي الذي شمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي أما التغير الآخر هو عولمة الاقتصاد والذي

---

1 حميد الجميلي، "أوهام التنمية العربية"، مجلة شؤون سياسية، السنة الاولى، كانون ثاني 1994، ص 80

2 محمد الأطرش ،"حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية" ،المستقبل العربي، عدد 260، 2000 ، ص 9

حافظ التونسي، "مشروع منطقة تجارة حرة عربية كبرى : الأمل الواعد للوطن العربي في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي"، مجلة آفاق اقتصادية ،عدد 74، 1998، ص 74

جعل الاقتصاد العالمي يخضع لمنطق اقتصادي واحد وتحديات منافسة الشركات العالمية [1] .

والعولمة في الأساس هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً .ويعود الارتباط العميق والقوي بين العولمة من جهة والعولمة الاقتصادية من جهة أخرى إلى أن المظاهر والتحليلات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً في الوقت الحالي، فكل المؤشرات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي أكثر اكتمالاً والأكثر تحققاً على أرض الواقع .

ويبدو أن العالم معولماً اقتصادياً أكثر مما هو معلوم ثقافياً وسياسياً، ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية، وهيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة.

إن العولمة الاقتصادية توحي بأن العالم الذي تشكل بعد انهيار أحد أقطابه قد أصبح عالماً بدون حدود اقتصادية، حيث أن النظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة وتؤثر في بعضها البعض، فلم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها، فالنظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية تؤثر بشكل كبير علي كل الاقتصاديات المحلية .

ملامح العولمة الاقتصادية :

عملت العولمة وتعمل على نقل السلطات السياسية للدول والحكومات ووضعها في يد المؤسسات المالية والتجارية العالمية، وجعل الرأسمالية الغربية وعلى

[1] حافظ التونسي، "مشروع منطقة تجارة حرة عربية كبرى : الأمل الواعد للوطن العربي في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي"، مجلة آفاق اقتصادية ،عدد 74، 1998، ص 74

رأسها الولايات المتحدة هي المحرك الأول والأقوى في صياغة هذه الظاهرة وهيمنة القوانين العالمية، واعتماد الأسواق المفتوحة والانتقال من سياسة التوازن إلى التفرد وتجاهل القواعد الدولية التي استقر عليها العالم بعد الحربين الأولى والثانية .

ومن بين ملامح العولمة الاقتصادية ما يلي : [1]

1- الشركات العملاقة :

الشركات العملاقة هي مؤسسات اقتصادية بارزة تسيطر على الاقتصاد سيطرة حقيقية وتقوم الحكومات بمساعدة هذه الشركات على اختراق الاقتصاد العالمي والسيطرة عليه .

2-هيمنة القوانين العالمية :

القوانين العالمية هي الأحكام المسيطرة على العالم، ومن الأمثلة عليها الشروط التي يتعامل بها البنك الدولي مع الدول الفقيرة في القروض التي يقدمها لها :

أ) إزالة الرسوم الجمركية التي وضعت أساساً لحماية الاقتصاد المحلي .

ب) إلغاء القوانين التي تتحكم بالاستثمارات الأجنبية .

ج) رفض سيطرة الحكومات على الأسعار أو الأجور .

د) خفض الإنفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية .

ه) خصخصة المؤسسات العامة .

و) تعويم العملات .

ن) إلغاء برامج إيجاد البدائل المحلية للصناعات الأجنبية .

---

[1] صلاح الدين عما رنة، " العولمة" مجلة المهندس الأردني، عدد 65، نقابة المهندسين الأردنيين، عمان، 1999، ص 70 .

3-حـــرية التجــارة :

تعتبر حرية التجارة أساساً من أسس اقتصاد السوق وقاعدة من قواعد العولمة وتقوم منظمة التجارة الدولية والمنظمات الدولية القائمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض شرط فتح أسواق الدولة أمام السلع الأجنبيـة لقبولهـا كعـضو في المنظمـة ممـا يجعل أمريكا والدول الصناعية تسيطر على التجارة الدولية لضعف إمكانية التنـافس لدى الدول الصغرى

المطلب الثاني

العولمة الثقافية

تعتبر العولمة الثقافية ظاهرة جديدة تستمد خـصوصياتها مـن عـدة تطـورات فكرية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القـرن العـشرين، ويـأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالميـة المختلفـة وتأثرهـا ببعـضها الـبعض ويحدث هذا الانفتـاح الثقـافي للمـرة الأولى في التـاريخ ولا يتـضمن بالـضرورة ذوبـان الثقافات أو الحضارات في بعضها البعض بل أن العولمة الثقافيـة الـتي تحـافظ علـى الخصوصيات والثقافات تقوم بنقل الثقافات والأفكار والقناعات والأيدلوجيات وحتى الأديان إلى المستوى العالمي، وهذا سيسمح ببروز مفاهيم وقناعات ومرافق وسـلوكيات إنسانية مشتركة وعابرة لكل المناطق الحضارية والثقافية وعليه فان الهدف النهـائي للعولمة الثقافية هو خلقها عالم بلا حدود ثقافية [(1)] .

وتتضمن العولمة الثقافية بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكـار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي بأقل ما يمكن من القيود والعراقيـل والـضوابط، فلقـد فقـدت الـدول الـسيطرة علـى التـداول الحـر

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق ،ص 76

للأخبار والمعلومات والذي يتم عبر وسائل وتقنيات جديدة لم تظهر إلا مؤخرا، إضافة لذلك لم يشهد العالم من قبل التدفق الحر للأفراد من كل الجنسيات الذين ينتقلون من بلد لآخر كجزء من حركة السياحة المتنامية عبر دول العالم بحيث أصبحت حركة السياحة في متناول الجميع .

وقد أدى هذا الانتقال الجماعي والحر للأفراد إلى تحول السياحة إلى أداة من أدوات العولمة الثقافية التي تعمل على تواصل العالم وتقريب مسافاته وإلغاء حدوده.

إن النتيجة الأخرى للتبادل الحر للأفكار والمفاهيم عبر الثقافات هي بروز اهتمامات وعادات وأذواق وآمال وأهداف وربما عقليات مشتركة لا تعبر عن ثقافة محددة بل عن مجموع الثقافات الحية في العالم، والتي تعتبر المحصلة النهائية للعولمة الثقافية ومن جهة أخرى فان العولمة الثقافية تعنى انتقال وتركيز اهتمام ووعى الإنسان من المجال المحلى إلى المجال العالمي ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي ،فالعولمة الثقافية تعمل على زيادة الوعي لعالمية العالم.

يؤدي السعى من اجل تقارب الحضارات إلى خلق عالم بلا حدود ثقافية فالعولمة الثقافية قد تتجه نحو صراع الحضارات ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الأكثر رواجا على الصعيد العالمي، فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حاليا لترابط المناطق الثقافية يمكن أن ترسخ انقسام العالم إلى مناطق حضرية مغلقة (1)

تعمل العولمة الثقافية في حياتنا نوعا من الغزو الثقافي أي قهر الثقافة الأخرى لثقافة اضعف منها (2) . وعليه فان العولمة الثقافية لا تعنى فقط بروز صراع

[1] S. Huntington،، Clash of Civilization، p26-27

[2] جلال أمين، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي عدد 234 آب 1998، ص 60

الحضارات أو ترابط الحضارات بل تعمل على نشر الثقافة الاستهلاكية على مستوى العالم، فقد تمكنت الثقافة الاستهلاكية من الوصول إلى قناعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات وفي مختلف بلدان العالم، فسلع الثقافة الاستهلاكية ومأكولاتها وملبوساتها وشخصياتها وأفلامها وأغانيها التي تأتي جميعها من مصدر واحد موجودة في كل مكان وفي كافة المجتمعات وأصبحت في متناول الجميع .

اختلفت الآراء حول عولمة الثقافة، فهناك من يرفض ومن يقبل بإمكانية عولمة الثقافة فالبعض يقول أن الثقافة لا تعولم وان أية عولمة للثقافة هي في حقيقة الأمر هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى، وهذه الهيمنة تستند إلى قوة من خارج مجال الثقافة سواء كانت مستمدة من مجال التكنولوجيا أو الاقتصاد أو القهر السياسي، ويقول البعض الآخر باستحالة قيام ثقافة معولمة، فالبرغم من انتشار العولمة في مجالات أخرى فإنها لن تمتد إلى مجال الثقافة، ويتوقع آخرون وجود نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة والثقافة لا تقوم على هيمنة ثقافة واحدة فقط ولا التنوع الثقافي فحسب[1] .

تصطدم عولمة الثقافة ببروز ظاهرة المركزية الثقافية التي لا تخلو من التعالي العنصري هذا إن لم تصل أحيانا إلى درجة التفرقة العنصرية ففي حالة المركزية الثقافية، هناك ثقافة تجعل من نفسها مركزا وبقية الثقافات تدور في فلكها ،ويتم الحكم على تطور أو تخلف ثقافة ما بمدى قربها أو تشابهها مع المركزية، وتحاول الثقافات الأخرى بلوغ مستوى هذه الثقافة من خلال التقليد.

---

[1] محمد سيد احمد، "العولمة الثقافية" ، صحيفة الراية القطرية 1998/7/2

المطلب الثالث

العولمة السياسية

يمكن أن يخلق الاتجاه المتزايد إلى عالم بلا حدود اقتصادية وعالم بلا حدود ثقافية معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية والذي يعتبر جوهر العولمة السياسة [1] .

والعولمة السياسية هي مشروع مستقبلي وهي من حيث الجوهر مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية، فقيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية، والانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر التجمعات وخلق انطباعات بعدم الحاجة إلى الدولة أفقد الدولة دورها وأهميتها، إلا أن ذلك كله لم ولن يسقط كل مظاهر السيادة ولن يضع نهاية للدولة ولن يؤدي إلى قيام حكومة عالمية واحدة تحل محل الدولة القومية .

إن العولمة السياسية لا تعنى القضاء على الدولة بل تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والخيارات عبر العالم بأقل قدر من القيود والضوابط متخطية بذلك كل الدول والحدود الجغرافية، الأمر الذي سيعمل على نقل السياسة من المجال المحلي إلى المجال الخارجي [2].

لم تعد الدولة في ظل العولمة هي مركز السياسة فهي لم تعد صاحبة القرار الوحيدة أو مسؤولة بشكل كامل عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها

---

[1] Anthony G.McGrew and Paul G. Lewis ،، Global Politics ،Cambridge ،Polity press ،1992 ،P9

p11،World Order and Political Space ، (1) Anthony McGrew [2]

ومصيرها، فأي قرار يتم اتخاذه في أي بلد في العالم ينتشر بسرعة إلى كل العالم، أما الأخبار والأحداث السياسية المحلية والإقليمية فإنها تطغى على كل الأخبار المحلية وتنتقل بسرعة وبكل حرية إلى كل بلدان العالم دون الحاجة إلى ترخيص، وإضافة لذلك فان العولمة السياسية ترتبط ببروز مجموعة القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة التي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي .

لقد أصبح في مقدور العولمة والتي تأتي في مقدمتها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم بدون استثناء، كما أن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بإعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية . أما على الجانب الاجتماعي فقد تزايد ظهور المنظمات غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة،تعمل باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاطات هذه المنظمات . وتهدف هذه المنظمات إلى خلق مجتمع مدني عالمي يقوم بمراقبة نشاطات وسياسات الدول في عدة مجالات كحقوق الإنسان والبيئة والقضايا الإنسانية والاجتماعية الأخرى. (1)

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 85

المطلب الرابع

عولمة الإعلام

ترتبط العولمة بالتقدم والتوسع الاقتصادي بشكل وثيق ولذلك فقد كانت العملية الرقمية في نقل الصوت والصورة ذات دور فعال في تسهيل وصول هذه المواد للمستهدف، كما أنها عملت على تخفيض التكلفة مما ساعد على توسيع دائرة الانتشار عالميا، ولقد ساعدت

شبكات الاتصال الفائقة في نقل كميات كبيرة من المعلومات وبوقت قصير إلى كل أرجاء العالم كما اصبح هناك تحالف ظاهر بين شركات الاتصال وشركات التقنية والبرامج مع المؤسسات الإعلامية، [1].

انقسمت الآراء حول تحديد مفهوم عولمة الإعلام إلى تيارين الأول تيار يؤيد بحماس ودون تحفظ عولمة الإعلام ويبرز إيجابياتها كالعمل على دعم التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال وتوفر للجماهير فرصا متعددة لحرية الاختيار بين وسائل الإعلام والمعلومات وفي هذا الإطار ظهرت أصوات متعددة فهناك أصحاب المدخل التكنولوجي الذين يركزون على ان التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال يحدث نقلات ثورية في بعدي المكان والزمان إضافة إلى التمهيد إلى الوعي الجديد والفصل بين الحدود الجغرافية والهوية [2] .

أما أصحاب مدخل ما بعد الحداثة ومن أشهرهم انطوني جيد نز الذي يعرف العولمة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافات بعيدة والعكس صحيح.

---

[1] مالك بن إبراهيم ألا حمد، "العولمة في الإعلام"، مجلة البيان ،عدد 148 نيسان 2001، ص 119 .

[2] محمد شومان، "عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي"، عالم الفكر، عدد 2 تشرين أول 1999، ص159 .

أما التيار المعارض لعولمة الإعلام فيرون أنها نفيا للتعددية الثقافية وجعل قيم الربح والخسارة وآليات السوق هي السائدة في مجالات الإعلام والاتصال والمعلومات إضافة إلى الاعتداء على حرية وسائل الإعلام والحق في الاتصال وتقويض سلطة الدولة لصالح الشركات الاحتكارية .

ومن بين التعريفات التي ظهرت في إطار هذه التيارات تعريفات هربرت شيللر الذي عرف عولمة الإعلام على أنها تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية التي تستخدم وسائل الإعلام كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي .

أما تشومسكي فيرى ان عولمة الإعلام هى الزيادة الضخمة في الإعلان خاصة الإعلان عن السلع الأجنبية والتركيز في ملكية وسائل الإعلام الدولية وبالتالي انخفاض التنوع والمعلومات .

مقابل الزيادة في التوجه للمعلن [1]

كما تعرف عولمة الإعلام ايضا بأنها عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصال والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي .

[1] محمد شومان، مرجع سابق، ص 160

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية وأثرها على اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية وأثرها على اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية

تمهيد

يبحث هذا الفصل في أثر العولمة الاقتصادية على الاقتصاد الأردني فالاقتصاد الأردني بحكم حجمه وخصائصه كان وما زال شديد التأثر بما يجري من تطورات إقليمية وعالمية، حيث أن هذا الاقتصاد يمثل نموذجا لاقتصاد صغير مفتوح يتأثر بكل الصدمات والتغيرات .

ونتيجة لوقوع الأردن من الناحية الجغرافية والسياسية في بؤرة التحولات الإقليمية، فإن من الطبيعي أن يتأثر الهيكل الاقتصادي للبلاد دائما بكل التطورات القائمة والقادمة على حد سواء. وللحديث عن آثار العولمة على الاقتصاد الأردني ينبغي في البداية الحديث عن الاقتصاد الأردني .

يقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث يتناول المبحث الأول خصائص الاقتصاد الأردني أما المبحث الثاني فيتناول أهم المؤثرات على الاقتصاد الأردني ويتناول المبحث الثالث اثر العولمة الاقتصادية على الأردن ويتناول المبحث الرابع السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة العولمة.

المبحث الأول

خصائص الاقتصاد الأردني

تمهيد

شهد الاقتصاد الأردني مراحل تنموية عديدة منذ نشأته وتأثر بالعديد من المعطيات التي تركت بصماتها على شكل سمات اختص بها دون غيره ومما لا شك فيه ان خصائص وسمات الاقتصاد الأردني لها تأثيرها على الانفتاح فكلما كبر أو صغر حجم الاقتصاد انعكس ذلك على علاقاته مع الخارج فالموقع الجغرافي على سبيل المثال له أهمية كبيرة في رسم جغرافية العلاقات الاقتصادية والتي تنعكس حتما على أوجه التعاون والتكامل وفيما يلي أهم سمات الاقتصاد الأردني : (1)

1- صغر حجم الاقتصاد الأردني

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير الحجم مفتوحا وتتبلور حقيقة صغر حجم الاقتصاد الأردني في حقائق جغرافية وسكانية واقتصادية وتحكم المساحة الجغرافية وعدد السكان البعدين الأولين في صغر الحجم أما من حيث البعد الاقتصادي لصغر الحجم فانه يتمثل في الأساس في علاقته بالاقتصاد العالمي الخارجي وارتباطه بالاقتصاد العالمي على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية متمثلا في التجارة الخارجية والحوالات والمساعدات والعمالة والاستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة وتؤثر هذه المتغيرات

[1] وليد صيام واحمد صيام، "الاقتصاد الأردني وتحديات العولمة : رؤية مستقبلية"، مؤتمر الاقتصاد الخامس، 23-24 أيار 1999،جامعة اليرموك، اربد ، ص3

بشكل واضح من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم الدخل الفردي[1] .

نتيجة لهذا الواقع الاقتصادي فقد اصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام والأسواق الإقليمية بشكل خاص ومن هنا فان الاقتصاد الأردني لا يملك أي سيطرة نسبية على الأسعار العالمية مما يجعله متلقيا للسعر في المعاملات التجارية [2] .

ويعزى صغر حجم الاقتصاد الأردني إلى عدة عوامل من أهمها انخفاض قيمة الناتج الإجمالي إذا ما قورنت بالدول الأخرى، حيث ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأردن محدودة، إذا ما قورنت ببعض دول المنطقة حيث يبلغ حوالي ستة مليارات دولار، إضافة إلى أنه حجم السكان صغير نسبيا، إذ يقدر بحوالي 4.1 مليون نسمة، وتبلغ مساحة الأردن 89 ألف كم2 [3] .

ولقد اثر صغر حجم الاقتصاد الأردني على الناتج المحلي ورغم تواضع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلا ان صغر حجم السكان ومحدودية المساحة يقفان عائقا أمام تحقيق المزيد من النمو، مما يجعل الاتجاه نحو الانفتاح والعولمة وتحرير الأسواق وفتح الآفاق أمام حركة الأشخاص والمستثمرين للاستفادة من فرص

---

1 قاسم الحموري وأسامة القلعاوي، "تأثيرات الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة"، مؤتمر الاقتصاد الخامس، 23-24 أيار 1999، جامعة اليرموك، اربد، ص 2 .

2 إسحاق الفرحان، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2001، ص 241

3 تيسير عبد الجابر، "الاقتصاد الأردني في إطار السيناريوهات المحتملة في التكتل الإقليمـي"، ، 6-8 آب 1996، عمان، ص 250 .، عمان، 68-72

وليد صيام واحمد صيام، مرجع سابق، ص4 .

العولمة من خلال التكنولوجيا ونقل التقنية الخدمية هدفا لتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية واستقطاب المهارات والكفاءات ذات الخبرة [(1)].

2- ضيق السوق المحلي

يعتبر السوق الأردني من حيث العرض والطلب ضيق الاستيعاب وهذا يعني وجود فوائض إنتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج والتي يعجز جانب الطلب عن استيعابها وقد أدت محدودية السوق المحلي إلى إضعاف إمكانية تطبيق سياسة إحلال للمستوردات، وإلى غلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما فرضت على الأردن ضرورة السعي الدائم لفتح الأسواق الخارجية والاعتماد على الخارج بسبب التركز الجغرافي للتجارة الخارجية نتيجة لتقلبات تلك الأسواق ومن جهة أخرى فان شح الموارد وتركزها فرض الحاجة الدائمة إلى استيراد المتطلبات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردني [(2)].

3-سيطرة قطاع الخدمات

نتيجة لشح الموارد الطبيعية والمالية في الأردن، سيطر قطاع الخدمات على الاقتصاد الأردني، حيث تشكل الخدمات 65.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي الخدمات الحكومية في مقدمة هذه الخدمات، وتليها الخدمات المالية والعقارية والأعمال والنقل والاتصالات وأخيرا التجارة العامة [(3)].

---

[1] وليد صيام واحمد صيام، مرجع سابق، ص4 .

[2] إسحاق الفرحان، مرجع سابق، ص 242

[3] تيسير عبد الجابر، مرجع سابق، ص 69

4-تأثر الاقتصاد الأردني بالنسق الإقليمي والدولي

يرتبط الاقتصاد الأردني بالنسقين الإقليمي والدولي الذي اصبح أمرا محتوما لتحقيق التنمية الاقتصادية واستكمال الحاجة الضرورية للسوق المحلي، إضافة إلى استيعاب الفائض في الموارد البشرية والسلع والخدمات التي يمكن ان تقدمها تلك الفوائض [1] .

5- تغير دور الدولة الإنتاجي

يتصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد مختلط يجمع بين دور الدولة المسيطر على المؤسسات كبيرة الحجم ،وتقوم الحكومة بدور كبير في الاقتصاد الأردني حيث أنها تمتلك شركات ومؤسسات عامة نتيجة كبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات أو لأهمية تلك المؤسسات من الناحية الاستراتيجية إضافة لعدم الاستقرار في المنطقة الأمر الذي حد من إستقطاب رأس المال العربي والأجنبي وقد وصلت سيطرة المؤسسات الإنتاجية التي تملكها الدولة إلى ما يقارب من 14٪ [2] .

ويتضح دور الحكومة في الاقتصاد حيث أنها توظف حوالي 50٪ من القوى العاملة، فالحكومة تعمل على توفير خدمات حديثة في مختلف المجالات، و نتيجة لتعاظم دور الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية والتوسع في خدمات المرافق العامة، فقد أصبحت التخاصية جزءا رئيسيا من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي .[3]

---

1 إسحاق الفرحان، مرجع سابق، ص 243

2 وليد صيام واحمد صيام، مرجع سابق، ص 5

3 تيسير عبد الجابر، مرجع سابق، ص 70

6- ارتفاع معدل النمو السكاني

يعتبر معدل النمو السكاني في الأردن من المعدلات المرتفعة قياسا بدول العالم المتقدم، ويعود ارتفاع النمو السكاني إلى عاملين أساسيين هما الهجرات المتلاحقة وعودة العاملين في دول الخليج، أما العامل الثاني فهو معدل نمو السكان الطبيعي الذي يعتبر من المعدلات المرتفعة نتيجة لانخفاض معدل وفيات الأطفال، وقد انعكس ذلك على التركيبة السكانية، حيث أن 41.10٪ من إجمالي السكان من صغار السن .

ونتيجة لشح الموارد البشرية والمالية فقد انتهجت الحكومة الأردنية سياسة الاستثمار في تنمية القوى البشرية، وأصبح الأردن مصدرا للقوى العاملة لدول الخليج العربي، إضافة لذلك فقد أولت الدولة اهتمامها بالتدريب الفني والمهني مما أدى إلى رفد النشاط الاقتصادي بأيدي ماهرة، ونظرا لتراجع الطلب على القوى العاملة وزيادة القوى البشرية المتعلمة وابتعاد الأردنيين عن بعض الأعمال اليدوية، فقد تزايد معدل البطالة

وخاصة بين الخريجين، إضافة إلى الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في النشاطات الزراعية والإنشائية.

المبحث الثاني

المؤثرات على الاقتصاد الأردني

تأثر الاقتصاد الأردني خلال مسيرته بالعديد من المؤثرات والتي لا زال يتأثر في البعض منها وفيما يلي أهم هذه المؤثرات :

أولا : المساعدات الخارجية

إن افتقار الأردن للنفط والمصادر والثروة الطبيعية الأخرى جعل من الصعب بناء وتطوير مشاريع إنتاجية دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، سواء العربية منها أو الأجنبية كأحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، ونتيجة لهشاشة الاقتصاد الأردني احتاج الأردن دوما إلى المعونات الخارجية التي اقتصرت في السنوات العشر الأولى من استقلاله، على المعونات البريطانية المحدودة لقواته المسلحة ومعونات اقتصادية محدودة .

ومع انحسار النفوذ البريطاني عن المنطقة العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وحلول النفوذ الأمريكي محله بإعلان مبدأ ايزنهاور تحول اعتماد الأردن الاقتصادي إلى المساعدات المالية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية، التي لم تنقطع حتى اليوم وقد حصل الأردن على معونات مالية واقتصادية من ألمانيا الاتحادية ساهمت في إنشاء بنيته التحتية، و تزايد حجم المساعدات الأجنبية للأردن منذ عام 1957، واستمرار حجم هذه المساعدات بالتزايد، ومن خلال طبيعة العلاقات الاعتمادية يمكن أن نتوقع درجة التأثير الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأردنية (1)

---

[1] أسامة عيسى مسلم ،المؤثرات على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد،،المفرق،1998 ص 380-390

وقد تميزت السياسة الأمريكية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي في السعي لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط، ونتيجة لتجاوب الأردن مع هذه السياسة لإحلال السلام في المنطقة، فقد توجهت المساعدات الأمريكية للأردن تثمينا للجهود التي بذلها الأردن في هذا الاتجاه، إلا أن هذه المساعدات انخفضت في بداية التسعينات نتيجة لموقف الأردن من أزمة الخليج، وقد كان هذا واضحا عندما بدأت المساعدات الأمريكية بالانخفاض بعد أن رفض الأردن القيام بدور منظمة التحرير الفلسطينية (1) .

أما على الصعيد العربي فقد كان للمساعدات المالية التي تلقاها الأردن من الدول العربية النفطية بين سنتي 1964-1991 دورا مهما في تنمية الاقتصاد الأردني، وزيادة إنتاجه ورفع مستوى المعيشة، وخاصة بعد عام 1967، ولم يكن اعتماد الاقتصاد الأردني على الدول العربية خلال الأعوام 1964-1967 كبيرا باستثناء تصدير بعض الزيادة في منتجاته لأسواق الدول العربية واستخدامه الطريق البري السوري لشحن الفوسفات إلى تركيا وأوروبا، ولكن بعد عام 1967 بدأ الأردن باستقبال مساعدات مالية كبيرة تقدر بمائة واثني عشر مليون دولار سنويا، مقدمة من ليبيا ودول الخليج العربي، وتمت زيادة هذه المعونة لتصل إلى ثلاثمائة مليون دولار سنويا، واستمرت للأربع سنوات اللاحقة، وتجدر الإشارة هنا إلى دور حوالات المواطنين الأردنيين العاملين في دول الخليج من العملات الصعبة والتي ساهمت في دعم الدينار الأردني وميزان المدفوعات.

[1] ثروت سلامة العرو، "المساعدات الأمريكية والتحويل الديمقراطي في الأردن"، بحث مقدم لندوة التحويل الديمقراطي في المنطقة العربية خلال التسعينات، عمان، 2000.

ومن الأمور التي ساهمت في اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية عدم وجود مصادر للطاقة فيها، أهمها النفط، مما جعله يعتمد اعتمادا كليا على استيراد هذه المادة من الدول العربية :(1)

ثالثا : الاختلال النقدي والاقتصادي

عندما أوشك عقد الثمانينات على الانتهاء، وقبل الانهيار المالي والنقدي الذي تجسد خلال عامي 88 و 89، اتضح أن الاقتصاد الأردني يعاني بشدة وبحدة غير مسبوقة في تاريخه من حالة من عدم التوازن والاختلال وتشير دراسة كل من احتشام احمد عام 1991 وباسل جردانة عام 1996 إلى أن الاقتصاد الأردني كان يعاني قبل تبنيه برامج التصحيح الاقتصادي من مجموعة من الاختلالات التي يمكن تلخيصها بما يلي :

1- تراجع حقيقي ومستمر في مستوى النمو الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات فقد تباطأ معدل النمو من 8٪ في المتوسط خلال السنوات 1978-1998 إلى 1.2 في المئة في عام 1985 ثم انقلب إلى تراجع في عامي 1988 و 1989 وبلغ النمو السالب 13.5 بالمئة في عام 1989 .

2- عجز كبير جداً في الموازنة العامة للدولة. بحيث تجاوزت نسبة هذا العجز (باستثناء المنح الخارجية) 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراكم هذا العجز بتأثير عوامل متعددة أهمها تضاؤل الموارد المحلية وتزايد النفقات ولا سيما الإنفاق الدفاعي.

3- تزايد الفجوة في الميزان الخارجي، ولا سيما في فجوة الحساب الجاري الخارجي، وبالتالي الهبوط الحاد في احتياطات البنك المركزي من

---

[1] محمود خلف وآخرون، "السياسة الخارجية الأردنية "، وثائق المؤتمر الأول، 3-5 أيار 1998، عمان، ص 15

العمـلات الأجنبيـة، ممـا أدى في نهايـة عـام 88 وأوائـل عـام 89 إلى نضوب احتياطي البنك المركزي تماماً وعجز البنك عـن الـدفاع عـن سـعر الصرف. ويذكر أن قدرة البنك المركزي على تأمين الحاجات الإسـتيرادية تلاشت تماماً إذ لم يعد لديه إمكانيـة مواجهـة حاجـات يـوم واحـد مـن الإستيراد.

4- ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية بنسب متسارعه جداً، ولا سيما خـلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، بحيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي وحده إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيـد علـى 212٪، وهـي مـن أعلى النسب المعروفة في العالم، إن لم تكن أعلاها على الإطلاق، وارتفـاع مبالغ خدمة الدين الخارجي والداخلي إلى ما يزيد على قيمـة الـصادرات السلعية بكاملها، أي إلى 1.3 بليون دولار سنوياً.

5- تراجع مستوى الاستثمار الكلي إلى 18.2٪ من النـاتج المحلـي الإجمـالي عام 1989 مقابل 22.4 بالمئة عام 1986 .

6- تزايد متوسط الميل الحدي للاستهلاك (MPC) إلى ما يفوق مستوى النـاتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعـل المـدخرات المحليـة سـالبة بمتوسـط وصل إلى 4٪ من الناتج الإجمالي خلال الفترة (1986-1988).

7- تأزم وضع ميزان المدفوعات الأردني بفعل اثر خدمـة الـدين وتـدفق رؤوس الأموال للخارج بشكل كبير في منتصف عام 1988 بسبب أزمـة الـدينار التي نتج عنها تخفيض سعر الدينار بما يقارب 50 بالمئة من قيمته .

8- تراجع كبير في احتياطات البنك المركزي حيث تدنت تلك الاحتياطـات إلى ما يكفي لتغطية قيمة الواردات لأسبوعين فقط .

9- ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار حيث بلغ معدل التضخم 26 بالمئة عام 1989 بعد استقرار نسبي عام 1986 وتراجع عام 1987 .

10- ارتفاع نسبة التضخم إلى ما يزيد على 25٪ سنوياً. نتيجة التوسع الكبير في السيولة النقدية والطلب العام وهبوط سعر الصرف بأكثر من الضعف خلال فترة زمنية قصيرة جداً.

11- ارتفاع مستمر في نسبة البطالة، وقد بدأت نسب البطالة في التزايد منذ أوائل الثمانينات، ليس فقط بسبب ازدياد وطأة التوسع السكاني وازدياد دخول المرأة مجالات العمل لتنافس الذكور، بل أيضاً بسبب تضاؤل استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وتضاؤل أرقام هجرة الأردنيين إلى البلدان المنتجة للنفط.

رابعا: المديونية الخارجية:

لجأ الأردن إلى الاقتراض بشكل كبير في أواسط الثمانينات نتيجة لعدم قدرة موارده المحلية في تلبية احتياجاته المتزايدة، وتجدر الإشارة إلى ان الأردن لجأ إلى الاقتراض الخارجي منذ تأسيس المملكة، وكانت بريطانيا في ذلك الوقت تشكل المصدر الوحيد للقروض، واستمر الوضع كذلك حتى بداية الستينات، حيث بدأ اتساع نطاق الدول المقرضة للأردن ليشمل الكويت وألمانيا الغربية والولايات المتحدة، وأخذ رصيد القروض الخارجي بالازدياد بشكل كبير عندما بدأت المملكة بتبني نهج التخطيط الاقتصادي في أول السبعينات من القرن الماضي، وقد أخذ هذا الرصيد بالاتساع الشديد في ثمانينات القرن الماضي لتلبية احتياجات التمويل اللازمة للمشاريع التنموية التي تبنتها خطط التنمية، وكذلك لتعزيز قدرة الأردن العسكرية، وقد لجأت المملكة إلى الاقتراض في عقد الثمانينات من الأسواق المالية الدولية بشروط

تجارية على عكس الفترة التي سبقتها، حيث كان الاقتراض مقصورا على المصادر الرسمية الخارجية فقط.[1]

وتعود جذور أزمة المديونية الخارجية إلى الإفراط في توفير التمويل الخارجي للمشاريع التنموية وتعزيز قدرة الأردن العسكرية وتمويل العجوزات الهيكلية في الموازنة، هذا بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى ساعدت في تعميق هذه الأزمة مثل انكماش النظام النقدي والمالي الدولي، وارتفاع مستويات التضخم، وكذلك التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، والذي انعكس سلبيا على عوائد التصدير وتراجع حوالات الأردنيين العاملين في الدول العربية النفطية، ناهيك عن انحسار المساعدات العربية من هذه الدول.

عملت هذه التطورات على اتساع الفجوة في كل من ميزان المدفوعات الأردني والموازنة العامة وحددت تراجعا ملحوظا في أداء الاقتصاد الوطني، إضافة لكل ذلك فإن الحكومة لم تقم بتبني سياسات تصحيحية لاحتواء هذه الاختلالات بل استمرت في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، الأمر الذي أدى إلى وصول العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة إلى مستويات غير قابلة للاستمرار، كما أدى إلى استنزاف احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، مما اضطر الأردن في نهاية عام 1988، إلى التوقف كليا عن سداد مستحقات ديونه الخارجية.[2]

نتيجة لما سبق فقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لاحتواء الأزمة كان من أهمها الحد من الطلب المتزايد على العملات الأجنبية عن طريق منع استيراد بعض السلع الكمالية، واحتواء المضاربة على الدينار، وإيقاف هروب رأس المال، وضبط

[1] زياد فريز، "القروض الخارجية"، محاضرة في المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، 2000/3/22، ص 2

[2] نفس المصدر، ص 4

الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات المحلية من خلال رفع التعرفة الجمركية على العديد من السلع، وفرض ضرائب جديدة .

إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لمواجهة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات في نفس العام، وأدى إلى تراجع سعر صرف الدينار بشكل كبير، وهذا أدى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية صارمة، وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف التغلب على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، إلا أن أزمة الخليج الثانية عملت على وقف العمل بهذا البرنامج، وهذا فرض على الحكومة تبني برنامج جديد للأعوام 1992-1998، بهدف تصويب مسار الاقتصاد الوطني واحتواء الضغوط التضخمية وخفض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتخفيف عبء المديونية الخارجية .(1)

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها هذا البرنامج، إلا أن مسألة المديونية الخارجية لا زالت تعتبر من أبرز التحديات التي تجابه الاقتصاد الوطني، حيث ان أعباء هذه المديونية ما زالت تستنزف جانبا كبيرا من الموارد المالية المحدودة للمملكة، وتفوت فرص الاستثمار في مشاريع تنموية إنتاجية ذات مردود اقتصادي واجتماعي يساهم في معالجة مشاكل البطالة والفقر .(2)

رابعا: اتفاقية الشراكة الأوروبية – الأردنية :

أعلن الاتحاد الأوروبي في عام 1992 سياسة جديدة تجاه دول المتوسطية استندت على اتفاقات تعاون اقتصادية تمنح لهذه الدول تخفيضات جمركية من طرف واحد على صادراتها الصناعية، وتقدم معونات مالية وقروض، وقد تم الاتفاق

[1] نفس المصدر ،ص 6

[2] زياد فريز ، مرجع سابق ،ص 13

على مبادئ هذه الشراكة في المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في برشلونة في عام 1995، ولهذا الاتفاق أبعاد سياسية في مجال الاستقرار والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب، وأبعاد اقتصادية تتضمن تسريع الانتعاش الاقتصادي وتقليص الفوارق وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي وإقامة مناطق التبادل الحر، وتوفير المعونات الأوروبية لدعم الدول المحتاجة لها وأبعاد ثقافية واجتماعية تتعلق بنتيجة الموارد البشرية وتأهيلها مهنيا (1)

ومن بين أهم محاور هذه الشراكة المحور الاقتصادي والذي تمثل في إنشاء منطقة تجارية حرة بين الاتحاد الأوروبي والأردن خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشر سنة . (2)

ويتيح هذا المحور للأردن امتيازات أكثر لتشجيع صادراته الزراعية منها أو الصناعية بما في ذلك حق تأسيس الشركات والخدمات والمدفوعات وحركة رأس المال والمنافسة وحق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية والتعاون المالي والتعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والاستثمار والمواصفات والمقاييس والنقل والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة السياحية والإحصاءات ومكافحة المخدرات .

وتهدف اتفاقية الشراكة إلى التوصل إلى إقامة منطقة تجارية حرة في تجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي وفقا لما يلي :

---

[1] اكرم كرمول ،" الصناعة الأردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات" ،ورقة لمؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي،، 6-8 آب 1996، عمان، ص 201

[2] عالية المطري وآخرون ،"الشراكة الأردنية – الأوروبية"، بحث دبلوم مقدم للمعهد الدبلوماسي الأردني ،بدون تاريخ، ص 3

1- إعفاء الصادرات من السلع الصناعية الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر الماثل اعتبارا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

2- إعفاء الصادرات من السلع الصناعية الأوروبية إلى الأردن من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، ذات الأثر الماثل اعتبارا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ (1)

وتجدر الإشارة إلى ان اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية ستفتح آفاقا واسعة أمام الأردن ،أما بالنسبة للمخاطر التي ترتبط بميزان المدفوعات والموازنة العامة وقطاع الصناعة، فهي كما يلي :

1- يعتبر التخفيض التدريجي للتعرفة الجمركية على عدة سنوات صمام أمان لاحتمال زيادة المستوردات زيادة كبيرة وخاصة إذا واكب التطبيق سياسات استيرادية حكيمة، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من تعهد الأوروبيين بالمساعدة إذا لزم الأمر، أما بالنسبة للموازنة فإن الحكومة لديها الأدوات الخاصة التي بواسطتها يمكن تعويض النقص في الإيرادات .

أما القطاع الصناعي فقد تزهر بعض الصناعات التصديرية نتيجة للاتفاقية كالفوسفات ومشتقاته من الأسمدة، وكذلك البوتاس على أساس أنها في الأصل صناعات تنافسية ويتم إنتاجها بمعايير جودة وأسعار عالمية منافسة، ولذلك فإن هذه الاتفاقية قد تفتح لهذه المنتجات أسواق جديدة في دول الاتحاد التي كانت شبه مغلقة أمامها . أما بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد تبقى منافسة في الأسواق المحلية حيث أنها ستبقى أرخص من المستورد ولأنها تناسب الأذواق

[1] اكرم كرمول، مرجع سابق، ص201

المحلية شريطة أن يتم التركيز على تحسين جودتها .وتواجه الصناعات الإلكترونية والكهربائية خطرا لأنها صناعات تجميعية، مما سيدعو إلى دراسة التأثيرات المحتملة عليها بدقة شديدة، ووضع السياسة المحلية الملائمة لحمايتها [1].

ويمكن إيجاز أهم النتائج السلبية لاتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية التي يمكن أن تحدث خلال المرحلة الانتقالية والتي تفرض على الأردن العمل على تلافيها وتكييف أوضاعه وسياساته الاقتصادية، ومن أهم هذه النتائج :

1- انخفاض العوائد الجمركية وزيادة عجز الموازنة العامة .

2- زيادة الضغوط على معدلات البطالة والفقر .

3- فرض متطلبات إضافية من الاستثمار لرفع جودة المنتجات الصناعية الأردنية لتتمكن من المنافسة في الأسواق الأوروبية .

4- زيادة المستوردات والضغط على احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية .

5- مواجهة الصناعات الأردنية لبعض المتاعب بسبب تخفيض مستويات الحماية التي تتمتع بها في الوقت الحاضر [2]

خامسا: منظمة التجارة الدولية

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير كامل للتجارة وتنظيم انسيابها بين دول العالم، وتعتبر هذه المنظمة الإطار المؤسسي الذي يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تحرر التجارة وتحمي الملكية الفكرية، كما أنها توفر الإطار المؤسسي لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء، ولضمان عدم الإضرار بالصناعات الوطنية في كل هذه الاتفاقيات فإن هناك أحكام خاصة تتمثل بالسماح لحكومات الدول

1 المصدر نفسه، ص 202

2 أحمد قاسم ألاحمد، "الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الأردنية"، ورقة عمل مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، 6-8 آب 1996، عمان، ص 250 .

المتضررة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح أوضاعها، وهنا أيضا لا بد من إشراك القطاع الخاص في كل ما يجري على اعتبار أن هذا القطاع له خبرة في هذا الموضوع(1) .

بعد مفاوضات طويلة وشاقة مع العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي دامت حوالي خمس سنوات منذ تقديم طلب الانضمام للمنظمة في بداية عام 1995 .

لقد انتهت هذه المفاوضات بالتوقيع على بروتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يوم 1999/12/17، وهذا التوقيع يعني دخول الاقتصاد الأردني مرحلة جديدة من حيث اندماج هذا الاقتصاد مع الاقتصاد العالمي، والخروج به من الإطار المحلي والإقليمي .

تتصف هذه المرحلة الجديدة بتسارع العولمة الاقتصادية والتي تتحكم بشكل كبير على دول العالم، اللحاق بركبها، وعلى الرغم من الفرص المكنة التي تشكلها هذه المرحلة من الاستفادة من التحرير المتزايد للتجارة الدولية في السلع والخدمات، إلا أنها تمثل في الوقت نفسه تحديات تتعلق بالتكيف مع متطلباتها، وبالتالي تهدد الهياكل الاقتصادية والصناعية غير الكفوءة وغير القادرة على إجراء الإصلاحات الهيكلية لرفع درجة تنافسيتها الدولية ومجاراة التطورات التقنية الحديثة والإنتاجية .

[1] اكرم كرمول، مرجع سابق ،ص 200

فوائد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية

هنالك فوائد عديدة ناجمة عن انضمام الأردن لهذه الاتفاقية وهي : (1)

1-تثبيت سقوف التعرفة الجمركية على مستويات أعلى من مستويات دول حديثة الانضمام، علما بأن المتوسط المرجح للتعرفة الجمركية الأردنية قد بلغت 11.7٪ مقارنة مع المتوسط المرجح للدول النامية والبالغة 12.3٪ بينما يبلغ المعدل للدول المتقدمة 3.9٪ .

ان التثبيت الجمركي لبنود التعرفة مرحلي، أي يتم الحصول على فترات انتقالية تمتد لعشر سنوات حيث ستنخفض السقوف الجمركية إلى :30٪ بحلول شهر 3 من عام 2000، وإلى 25٪ بحلول شهر 3 من عام 2005، وإلى 20٪ بحلول شهر 3 عام 2010، وهو ما يمنح الصناعة المحلية معدل حماية معقول وجيد للتكيف مع معطيات وتحديات المرحلة الجديدة تتراوح بين 5 سنوات إلى عشر سنوات.

2- الانضمام إلى اتفاقية تكنولوجيا المعلومات والحصول على فترة انتقالية لمدة خمس سنوات للتخفيض الجمركي على بنود الاتفاقية، علما بأن أكثر الدول التي انضمت حديثا قد انضمت إلى الاتفاقية، وبدأت بالتطبيق الفعلي بالتخفيض عند تاريخ الانضمام .

3-الانضمام إلى ثلاث مبادرات قطاعية من أصل 13 مبادرة قطاعية وهي مبادرة المعدات الطبية، ومبادرة الآلات الزراعية ومبادرة المواد الكيماوية، وتم استثناء 58 سلعة حساسة من مبادرة المواد الكيماوية من التخفيض لحماية الصناعة المحلية .

[1] محمد الحلايقة، "محاضرة ،المنبر الاقتصادي" ، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان 1999، ص 1-2

4- الإبقاء على سقوف جمركية مرتفعة تتجاوز 150٪ فيما يتعلق ببعض السلع ذات العلاقة بالصحة والقيم الاجتماعية كمنتجات التبغ والمشروبات الكحولية، علما بأن هذه السقوف غير مرغوبة لدى الدول الأعضاء ومعظم الدول التي تم التفاوض معها .

5- الإبقاء على سقوف جمركية مرتفعة على بعض المنتجات الزراعية ذات القيمة الاقتصادية العالية خلال مواسمها كالبطاطا والثوم والبصل والتفاح، وذلك لحماية المزارعين في أشهر المواسم .(1)

2-سلبيات الانضمام

بالرغم من توسع الأسواق المحتملة أمام المنتجات الأردنية نتيجة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن المنافسة ستكون شديدة، ومما لا شك فيه أن الصادرات ستتأثر، أما بالنسبة للمستوردات فسوف تزداد فرص عرض السلع المستوردة وتقل الحاجة في البداية، إلى أن تتلاشى بعد مرور فترة زمنية معينة حسب بنود الاتفاقية، وستتأثر المنتجات الأردنية بازدياد الأسعار الناجمة عن الضغط القادم، والذي يفرض على المنتجات الالتزام بالمواصفات العالمية، مما ينتج عنه المزيد من الاستعداد والإنفاق الذي ستتحمله المنتجات الأردنية حتى تصبح قادرة على الاستجابة لمتطلبات المستهلك وإقناعه بشرائها على مستوى الأسواق الداخلية أو الخارجية (2)

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 3-4

[2] أحمد قاسم ألاحمد ، مرجع سابق، ص 248

التزامات الأردن في تجارة الخدمات

يمكن أن نلاحظ بعض الملاحظات المتعلقة بالالتزامات وهي ما يلي :

1- تم تحديد التزامات الأردن في قطاعات الخدمات في جدول الالتزامات المحددة الخاص بالأردن وجدول الاستثناءات المرفق به، والذي تسجل فيه المعاملة التفضيلية التي يعطيها الأردن للدول الأخرى .

2- جاءت التزامات الأردن في قطاع الخدمات ضمن ما تسمح به القوانين والإجراءات الأردنية وبما يراعي مصلحة القطاع المحلي .

3-تحدد هذه الالتزامات محددات دخول السوق لمقدم الخدمة الأجنبي إلى السوق الأردني وأية معاملة تمييزية بين مقدم الخدمة الأجنبي ومقدم الخدمة المحلي، وتحدد الاتفاقية محددات الدخول إلى السوق والتي لا بد من تسجيلها في جدول الالتزامات .

تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

1- من التحديات القائمة والتي تؤثر مباشرة على قوة مركز ودرجة تنافسية الشركات الأردنية هي الاندماج بين تلك الشركات وخصوصا فيما يتعلق بقطاع البنوك والمؤسسات المصرفية نظرا لصغر حجمها .

2-التحدي الرئيسي الذي يواجه الشركات الصناعية يتمثل في مبادرة تلك الشركات بتطبيق المواصفات الجيدة ومعايير الجودة العالمية واقتناء التكنولوجيا الحديثة، للقدرة على البقاء في وجه المنافسة العالمية .(1)

[1] عبد الحسين وادي العطية، "النظام العالمي الاقتصادي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر"، مجلة دراسات دولية، مجلد 22، عدد 2، 1995، ص 126-160

سادسا :المؤسسات والتكتلات الدولية

عمـل التطـور في العلاقـات الاقتـصادية الدوليـة في بـروز دور كـبير وهـام للمؤسسات الاقتصادية في إدارة الاقتصاد العالمي ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الـدولي، والاتفاقيـة العامـة للتجـارة والتعرفـة الجمركيـة ومنظمـة التجـارة العالميـة وغيرها، حيث يقـوم صـندوق النقـد الـدولي بالعمـل علـى ضـبط الـسياسات الماليـة والنقدية بما يحافظ على استقرار أسـعار صـرف العمـلات وتحقيـق نمـو متـوازن في التجارة الدولية في الدول الصناعية .

سابعا :السوق العربية المشتركة

أقرت في عام 1957 اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الـدول العربيـة، وقـد كانت هذه الاتفاقية بداية لبناء تجمع اقتـصادي عربـي شـامل، وقـد هـدف إنـشاء السوق العربية المشتركة إلى تحرير التجارة بين دول السوق من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وقد ازداد حجم التجارة البينية خـلال الخمـس سـنوات الأولى مـن تطبيق اتفاقية السوق، ثم بدأت بالتراجع نتيجة الخلافات العربيـة الـتي انعكـست على تطبيق الإجراءات من تخفيض الرسوم الجمركيـة والقيـود غـير الجمركيـة بـين الدول العربية (1)

[1] عبد خرابشة، النظام النقدي الدولي ودور المنظمات النقدية الدولية، عمان، 1997،ص4

المبحث الثالث

تأثير العولمة الاقتصادية على اقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية

نظرا لموقع الأردن الاستراتيجي ودوره في المنطقة، فقد أصبح لـه دور فاعـل في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من التخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد والتي تحول دون انطلاقه في مواجهـة تحـديات العولـة، وهذا يتطلب ما يلي :

1- زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

2- توسيع الرقعة الجغرافية للصادرات .

3- زيادة المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتسويقية .

4- ضرورة تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية المتعارف عليها .

5- حفز استخدام التطورات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في تطوير الإنتاج.

6- اعتماد البحث العلمي والابتكار لتطوير الإنتاج .

الآثار الإيجابية للعولمة

للعولمة آثار إيجابية وفرص جيدة ان احسن استغلالها فسوف تنطلق بكل ثقة لإتمام عملية البناء، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على إنجاز تدفقات نقدية توجه نحو الاستثمار في قطاعات إنتاجية وبالتالي توفير فرص عمل جديدة تـسهم في حـل مشكلة البطالة كما أنهـا تـسهم في إعـداد وتـدريب وتـوفير خـبرات فنيـة مـاهرة في المجالات التكنولوجية والتسويقية .

إضـافة إلى ان زيـادة النـشاط التجـاري الـدولي وعقـد الاتفاقيـات التجاريـة الدولية والانضمام إلى المنظمـات الاقتـصادية الإقليميـة وظهـور الـسياسات التجاريـة

والاستثمارية يساعد في زيادة حجم القطاع الاقتصادي التجاري والذي يؤدي بدوره إلى أيجاد فرص عمل جديدة [1] .

فالعولمة تعمل على زيادة التنافس بين الشركات وعلى الأخص في مجال الأسعار وبما ان أجور العمال تشكل العنصر الأساسي للتكاليف فان هذه الشركات تحاول الاستثمار في الدول التي تتميز بأجور عمال منخفضة .

وقد تتيح آليات العولمة الفرصة للعنصر البشري للانتقال من بلد لأخر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على توظيف الكفاءات البشرية بهدف زيادة الإنتاجية بغض النظر عن الأصول والجنسيات والذي يؤدي إلى تطوير فعالية المصادر البشرية .

أما بالنسبة للأسعار فان تخفيض الحواجز والتعرفة الجمركية والتخصص في الإنتاج فانه يؤدي إلى تقليل الأسعار للسلع والخدمات المستوردة والذي يعمل على تقليل العبء عن كاهل المستهلك [2] .

أما على مستوى الاقتصاد الأردني فان اتباع السياسات التحريرية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال قيام صناعات تنافسية تستطيع الدخول إلى الأسواق العالمية وهذا يتيح للقطاع الخاص القيام بدور أساسي في النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى ان هذه السياسات ستخلق مناخا استثماريا يحفز الاستثمار المحلي ويجلب الاستثمارات الأجنبية ويمكن الأردن من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الأمثل .

[1] تيسير عبد الجابر، مرجع سابق، ص 110

[2] عمر محمد، "تنمية الفوارق وتعميم الفقر"، جريدة الرأي الأردنية، 1998/5/7 .

هذا بالإضافة إلى ان الاقتصاد الأردني يمكن ان يحقق فوائد من الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي تفيد أعضاء هذه التجمعات من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويمكن إجمال أهم آثار العولمة بما يلي :

1- فرض التحدي لديمومة الإبقاء على الصناعات الأردنية والوصول إلى مستويات عالية من الجودة والنوعية والحصول على شهادة ألا يزو لكي تدخل حقل المنافسة الدولية .

2- على صعيد التكنولوجيا الحديثة فبإمكان الدول النامية استغلال هذا الجانب حيث ان التقدم في استخدام هذه التقنية يحتاج بعض التدريب البسيط لان التعامل اصبح من خلال الإنترنت وقد خطى الأردن خطوات جيدة في هذا المجال ولهذا يجب الاستفادة منها واللحاق بالدول المتقدمة كما جرى في نقل بعض التقنيات الطبية عبر الأقمار الصناعية في المعالجة واستخدام الحاسب الآلي في السيطرة على الجودة والنوعية.

3- تعمل العولمة على زيادة العلاقات الاقتصادية العالمية والحد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للأردن خاصة في مجال التجارة الخارجية والجمارك والسياسات النقدية والمالية .

4- تساهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية مما يساهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى المحلي في الأجل الطويل .

5- تعمل العولمة على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج والصادرات .

6- تعمل العولمة على تغيير دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث وتطوير

القوانين والأنظمة الاقتصادية، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها .

7-تعمل العولمة على تحرير التجارة وتسريع عملية التكامل الإقليمي بين الأردن والدول العربية الأخرى للاستفادة من القرب الجغرافي .

الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على الأردن

1- إن ازدياد الانفتاح الاقتصادي وإلغاء الحدود أمام حركة السلع والخدمات ستؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري في الدول النامية ومنها الأردن، ونتيجة لزيادة الاستيراد من الخارج بسبب عدم قدرة منتجات الدول النامية من منافسة منتجات الدول المتقدمة فإن الدول النامية ستصبح سوقاً لتصريف منتجات الدول المتقدمة، وهذا يؤدي إلى القضاء على الصناعة الوطنية واستمرار العجز في الميزان التجاري وزيادة المديونية .

2- انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية لأن إلغاء الرسوم الجمركية أهم ما تنادي به العولمة وهذا يؤدي إلى عجز الموازنة العامة ويحتاج الأردن شأنه شأن الدول الصغيرة إلى بديل لسد العجز في الموازنة، مما يضطره إلى اللجوء إلى زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وبالتالي انخفاض دخل الفرد .

3- يمكن أن تؤدي العولمة إلى اختفاء صناعات محلية ناشئة أو قديمة لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة من الدول الكبرى .

4- يمكن أن يؤدي فتح المجال أمام انتقال رؤوس الأموال إلى تسرب رأس المال المحلي للخارج وعدم جذب رأس المال الأجنبي لعدم وجود حوافز للاستثمار في البلدان الصغيرة ومنها الأردن .

5- لجوء الدول الصغيرة إلى التنمية الاقتصادية كحل لأزماتها نتيجة اختفاء صناعاتها التي لا تستطيع المنافسة .

6- إن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى جذب العمالة الماهرة والقدرات العلمية التي لا تستطيع بلدانهم توفير الظروف الملائمة لإظهار إبداعاتهم وذلك لارتفاع الأجور في الدول الصناعية، مما يؤدي إلى اختفاء الكوادر التي يفترض أن تقوم بعملية التنمية .

7- تغيير سلوك المستهلك نتيجة الدعاية القوية لترويج السلع المنتجة في الدول المصنعة وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات (1)

8- التزايد الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تؤدي إلى إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال عدم تأقلم وتكييف بعض البلدان والمؤسسات مع تسارع وتيرة التغيرات وتزايد حدة الصعوبات والأزمات على المستوى العالمي . (2)

9- يمكن أن تؤدي العولمة إلى زيادة وتوسيع فجوة التخلف والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان العالم .

10-يمكن أن تؤدي إلى زيادة التدهور وإلى زوال بعض المؤسسات الاقتصادية في بعض البلدان ومنها الأردن .

11-إعاقة تطور إنتاج الدول النامية ومنها الأردن بسبب ضعف قدرة منتجات هذه الدول على منافسة منتجات الدول المتقدمة وانخفاض إمكاناتها وقدراتها

[1] جمال ناصر الطيب الشيباني ،" العولمة: مفهومها، أسبابها وآثارها على التجارة الخارجية للدول العربية"، المؤتمر الاول، العولمة وأبعادها الاقتصادية، 8-10 أب 2000، جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء، ص 340

[2] محمد الأطرش ، "العرب والعولمة "، شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، عدد 71، نيسان 2000، ص 95 – 97 .

المالية والفنية والتكنولوجية والبشرية وضعف كفاءة إدارتها، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الإنتاجية وهذا يعني بقاء أسواق الدول النامية مفتوحة أمام منتجات الدول المتقدمة مما يعمل على إعاقة تطور الإنتاج وتوسعه في الدول النامية ويؤدي إلى القضاء على النشاطات الإنتاجية القائمة في الدول النامية ومنها الأردن.

12-ضعف قدرة الدول النامية ومنها الأردن على إقامة نشاطات إنتاجية قادرة على منافسة منتجات الدول المتقدمة بسبب عدم امتلاك القطاع الخاص القدرة والإمكانيات المالية والفنية والبشرية والخبرة.

13- حرمان الدول النامية ومنها الأردن من الحصول على القيمة المضافة التي يمكن أن تولدها عملية استخدام عناصر الإنتاج ومستلزماته المتاحة في الدول النامية وحصول الدول المتقدمة على مثل هذه القيمة نتيجة امتلاكها قوة وسيطرة أكبر على اقتصادات الدول النامية في ظل التحول نحو العولمة .

14- زيادة معدلات البطالة بسبب اعتماد النشاطات الإنتاجية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات .

15- إلحاق الضرر بذوي الدخل المحدود نتيجة ضعف دور الدولة في التدخل والذي قد يتضمن إعاقات ودعم يساعد على رفع دخول هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى سعي القطاع الخاص إلى تحقيق ربح أعلى مما يؤدي إلى عدم مراعاة الجوانب الاجتماعية في إنتاج السلع والخدمات وفي تحديدها أسعارها

16-زيادة اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الأردن وتعميق عناصر الضعف والتبعية .

17- تعمل العولمة على ترسيخ الفرو قات بين الدول المتقدمة التي تملك الأموال والتكنولوجيا المتقدمة، وبين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية والطاقة .

المبحث الرابع

السياسات الحكومية لمواجهة ظاهرة العولمة الاقتصادية

لقد اتبعت المملكة الأردنية الهاشمية سياسة اقتصادية منفتحة تجاه العلاقات الخارجية بسبب صغر حجم السوق المحلي، وقد أعطى القطاع الخاص دورا رئيسيا في عمليات الاستيراد والتصدير، لتنشيط التجارة الخارجية التي تشكل 85٪ من الناتج القومي المحلي، وبالرغم من ذلك فقد ظل الميزان التجاري يعاني من عجز كبير، كما أدى الاقتراض الخارجي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ونتيجة لذلك فقد اتخذ الأردن سياسات متعددة في برنامج التصحيح الاقتصادي.

و نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة العربية والعالم والتي من أهمها بروز العولمة والتحرر الاقتصادي وقيام التحالفات والتكتلات الإقليمية وجد الأردن نفسه مضطرا لمواجهة هذا الوضع بصورة سريعة وحاسمة فعمل من خلال برنامج ألتصحيح الاقتصادي وبالاتفاق والتعاون مع صندوق النقد الدولي على اعتماد مجموعة من السياسات هدفت إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتشجيع الاستثمار الكلي بشقيه المحلي والأجنبي وتوسيع نطاق التجارة الخارجية و تخفيض العجز في الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات وقد عملت الحكومة على إصلاح سياستها المالية العامة وفقا لمتطلبات برنامج التصحيح الاقتصادي، وذلك بتقليص حجم المديونية الخارجية وتنمية الإيرادات المحلية وإعادة النظر في الهيكل الضريبي ضمن عملية إصلاح ضريبي شامل بحيث يتم نقل العبء من المدخرين إلى المستثمرين(1).

[1] Wilfrd J. Ethier ،Modern International Economy ،3rd ed.، Norton & Company ،London ،1995 ،pp 508-511

أصبحت ضريبة المبيعات التي فرضت حديثا أهم مصادر الإيرادات الحكومية وعملت على ضبط الإنفاق الجاري ضمن معدلات زيادات متحفظة وألغت الدعم المطلوب لأسعار بعض السلع الأساسية بحيث اصبح الدعم مركزا على الفئات القليلة ومحدودة الدخل وانخفض بذلك العجز في الموازنة وبدأت بإعادة هيكلة المؤسسات التي تسيطر عليها من خلال خصخصة هذه المؤسسات .

أما من حيث توجهات الدولة المالية فان الحكومة تسعى إلى زيادة المدخرات المحلية وإجراء تخفيض في معدلات التعرفة الجمركية ومحاولة القضاء على الفساد الإداري والمالي وعملت على تحريك وتنشيط الاستثمارات وزيادة الإنتاج الوطني .

كما حرصت الحكومة على اتباع سياسات تهدف إلى تثبيت سعر صرف الدينار الأردني وكبح جماح التضخم وذلك من خلال تقوية ميزان المدفوعات وتوفير الاحتياطات من العملات الأجنبية عن طريق سياسة زيادة معدلات الفائدة، وحافظ البنك المركزي على حرية تحويل الدينار الأردني للعملات الأخرى من خلال الجهاز المصرفي كما عمل على تدعيم النظام المصرفي بتحفيز البنوك على الاندماج وزيادة رأسمالها وتخصيص الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وإطفاء الديون المعدومة واخذ ينتهج أساليب الرقابة غير المباشرة من قبل أسعار الفائدة وشهادات الإيداع .

مؤشرات العولمة في الأردن

يعتبر الأردن من الدول النامية ويقع في منطقة حساسة جدا اقتصاديا ولكونه ذي إمكانيات محدودة وشركاته صغيرة قياسا لشركات الدول المتقدمة من حيث رأس المال وحجم الإنتاج والجودة وعدد العاملين في هذه الشركات ولهذه المحدودية في الموارد الاقتصادية تجعل منه اقل قدرة على المنافسة سواء على مستوى الصناعات أو

الخدمات وللعمل على رفع الكفاءات العلمية والإنتاجية فقد اضطر الأردن إلى الموافقة على مبدأ التصحيح الاقتصادي بموجب متطلبات صندوق النقد الدولية لان هناك دعوات كثيرة من جهات مختلفة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة سوق أوسطية الشراكة الأوروبية المتوسطية وهي خطوات للتسريع في عملية الاندماج الإقليمي وبالتالي العولمة .

ان المنافسة والتجارة الحرة سوف تؤدي إلى تدهور الأجور وزيادة البطالة وباعتبار الأردن من الدول الزراعية والمصدرة للمواد الزراعية وتأخر رفع القيود على التصدير لهذه المواد سوف يقلل من فرصة المنافسة ومع هذا فان الأردن خطى خطوات نحو العولمة الاقتصادية وذلك من خلال التشريعات والقوانين التي أصدرها وسنها في العقدين الاخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة للدخول إلى عالم العولمة ومن بين هذه الخطوات ما يلي :

1- إصدار قانون تشجيع الاستثمار الذي يشجع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية إلى الأردن والإعفاءات المشجعة للمستثمرين(قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لعام 1995).

2- تعديل قانون الجمارك وتخفيض الضرائب المفروضة على الصناعات الأجنبية لتسهيل انتقال السلع من وإلى المملكة ومن أهمها تخفيض الجمارك على السيارات .

3- رفع رؤوس أموال البنوك لجعلها اكثر ملائمة في المساهمة في تنشيط الحركة التجارية والسماح للشركات الأجنبية في هذه البنوك، فقد اصدر البنك المركزي الأردني تعليماته إلى كافة البنوك العاملة في الأردن ضرورة رفع رؤوس أموالها من عشرة ملايين دينار إلى 20 مليون دينار .

4- تحرير الأسعار في التجارة الخارجية وتقليل مركزية الأسعار وتدخل الدولة في تحديد هذه الأسعار ومن بين الأمثلة على ذلك رفع الدعم الحكومي لبعض المواد وإلغاء الأسعار التي كانت مفروضة على الكثير من السلع وتحرير هذه الأسعار من مراقبة أو تدخل الدولة .

5- التحول إلى خصخصة القطاع العام والسماح للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المجالات لرفع أداء هذه المؤسسات التي كانت تعاني من سوء الإدارة والخسائر المتتالية، فقد خصخصة الدولة قطاعات هامة كانت تسيطر عليها مثل الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها من القطاعات المهمة وهي في طريقها لخصخصة بقية القطاعات التي كانت تديرها وتسيطر عليها .

6- تعديل قانون الشركات لجعله يتماشى والظروف الحالية .

7- إصدار قانون الضريبة الجديد الذي تم بموجبه تخفيض ضريبة الدخل .

8- إصدار قانون ضريبة المبيعات المستعمل في غالبية أنحاء العالم (قانون رقم 6 لعام 1994) والتعديلات التي جرت عليه والتي كان آخرها تعديل نسبة ضريبة المبيعات إلى 13٪ اعتبار من 1/1 2001 .

9- محاولة معظم الشركات الأردنية الحصول على شهادة ألا يزو الخاصة برفع الجودة .(1)

[1] صفاء سليمان، "الأردن بين عولمة الاقتصاد والمحاسبة"، مؤتمر الاقتصاد الخامس، 23-24أيار 1999، جامعة اليرموك، اربد، ص 12

الفصل الثالث

أثر العولمة على الثقافة العربية

الفصل الثالث

أثر العولمة على الثقافة العربية

يتناول هذا الفصل أثر العولمة على الثقافة العربية وتجدر الإشارة أن الحديث عن أثر العولمة على الثقافة العربية يضم بين ثناياه أثر العولمة على الثقافة في الأردن، والتي هي جزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة العربية الإسلامية.

وينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث،يتناول المبحث الأول منها مفهوم الثقافة بينما يتناول المبحث الثاني العولمة ومخاطرها على الثقافة العربية ويتناول المبحث الثالث العولمة الإعلامية أثرها على الثقافة العربية في حين يتناول المبحث الرابع اثر السينما الأجنبية في الثقافة العربية ويتناول المبحث الخامس الثقافة العربية ومواجهة العولمة .

المبحث الأول

مفهوم الثقافة

تمهيد

تحتل الثقافة موقعاً هاماً وأساسياً في حياة المجتمعات وذلك لأنها تمثل طرق الحياة التي يعيشها الناس وفقاً للأيدلوجيات والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والقيم والمعايير والتقاليد والمعارف والأعراف والمقدسات والمحددات، وهذه جميعاً تعمل على تحديد أنماط الحياة وطرق التفاعل الاجتماعي وكيفية التعامل مع الطبيعة.

مما لا شك فيه هو أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة بل ثقافات متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل مقصود من أصحاب هذه الثقافة للحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة، فبعض الثقافات تميل إلى الانغلاق والبعض الآخر يسعى إلى الانتشار والتوسع، ولا تكتمل الهوية الثقافية لأي مجتمع إلا إذا كانت مرجعية هذه الهوية مستندة على الوطن والأمة والدولة وعند ذلك تبين خصوصيتها الحضارية. (1)

وتختلف ثقافة أي مجتمع في مستويات عناصرها وفي كيفية انتظام تلك العناصر عن ثقافة مجتمع آخر، فثقافة المجتمع العربي ككل لها مظاهرها التي تميزها عن الثقافات الأخرى، وتشكل الثقافة العربية وجوداً اجتماعياً يستند إلى السلوك الاجتماعي وجميع أوجه النشاط الفكري بما في ذلك أوجه التعبير عن الذات وطرق التفاعل الاجتماعي والتفكير والتعامل مع الطبيعة.

[1] جمال سلمان، "العولمة: مظاهرها وأبعادها، مؤتمر الاقتصاد الخامس"،23-24 أيار 1999، جامعة اليرموك،اربد، ص 8.

ماهية الثقافة

تختلف الرؤى والتصورات للثقافة وتعريفها لأن ذلك ناتج عن مستوى الوعي الذي يحمله كل فرد مستنداً في ذلك لقاعدة من التراكم الحضاري الإنساني.

وهناك علاقة وثيقة بين الثقافة والإنسان فإذا كان المجتمع يتكون من البشر على أساس أنهم العنصر الفعال للبناء الاجتماعي، فالثقافة هي حال هؤلاء البشر، من حيث أسلوب معيشتهم واعتقاداتهم وتفكيرهم ومن هنا فإن الثقافة والإنسان وجهين لعملة واحدة أو أن الإنسان هو الكائن الاجتماعي الذي تتجسد فيه عناصر ثقافة المجتمع. (1)

يعتبر مفهوم الثقافة مثيراً للجدل والاختلاف بين الأكاديميين والمفكرين فقد استخدمت تخصصات (الإنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع وباقي علوم الدراسات الإنسانية مجموعة كبيرة من التعريفات، ألا أن أغلب التعريفات تشير إلى التعليم أو الاكتساب كوسيلة لتناقل الثقافة وأنها ليست موزونة، واعتبار الثقافة هي طرق وأساليب الاستجابة للتحديات التي يواجهها الإنسان في تفاعله مع الطبيعة. (2)

ويمكن فهم خصوصية الثقافة بكونها تمثل نظام القيم الأساسي لكل مجتمع، وهذا يجعل كل نظام اجتماعي ثقافي يتميز بما يمكن تسمية الشخصية الأساسية والتي هي صفات وميول واتجاهات متوفرة بين أفراد ثقافة ما بنسب وطرق مختلفة.

إن الثقافة من منظور علماء الإنسان هي كل ما يضيفه الإنسان إلى حالات الطبيعة أي بمعنى آخر كل المكتسبات والإنجازات النظرية والعملية التي أنتجها

[1] اسماعيل عبد الباري، "اتساق الهوية الثقافية عند الطفل في مجتمع متغير"، المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري، الطفل المصري وتحديات القرن الحادي والعشرون، مركز دراسات الطفولة، القاهرة ،1991، ص 657.

[2] حيدر إبراهيم، "العولمة وجدل الهوية الثقافية"، عالم الفكر، الكويت 1999، ص 98.

الإنسان في تاريخه الاجتماعي وهي كل مركب يضم الأعمال اليدوية والأدوات التقنية والمعارف العلمية والفلسفية والمعتقدات الدينية والعادات الاجتماعية والتنظيمات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، وهي في نفس الوقت منتجات وتنظيم، فهي منتجات لكونها حصيلة ما أبدعته الإنسانية في تاريخها، وهي تنظيم لأنها منتظمة في مؤسسات معرفية وعملية تفرض نفسها على الأفراد وتفرض عليهم الانخراط فيها نتيجة ما تتطلبه الحياة الاجتماعية من امتثال وتقيد بقواعد وضوابط وممارسات.

ونورد فيما يلي أهم تعريفات بعض المفكرين للثقافة عرف إدوارد تايلور الثقافة بأنها " كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع ". (1)

عرف نجيب الثقافة بأنها " تكوين مفاهيمي مركب يدل على ما اكتسبه الإنسان العاقل تراكمياً من أساليب سلوك مادية ومعنوية متطورة باستمرار ويستخدمها في اتصاله بالواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه وتضم أساليب السلوك هذه سمات نفسية وعناصر أدائية متعددة يمكن تصنيفها حسب متعلقات الذات الإنسانية والكفاية الاقتصادية والعلاقات الإنسانية والتعامل مع المعلومات. (2)

[1] حسام الخطيب،" أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة"، مجلة عالم الفكر، الكويت، 1999، ص 228.

[2] عصام نجيب، "الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، 4-6 آيار 1998،عمان، ص 222.

إن كلمة ثقافة باللغة العربية تتميز تميزاً واضحاً عن كلمة حضارة وذلك بتركيزها على الجوانب النظرية والفكرية والعرفية والروحية والفنية والجمالية بوجه عام أي على النواحي المعنوية من الحضارة.

على ضوء التعريفات السابقة يمكن القول بان الثقافة هي أسلوب حياة المجتمع، الذي يتضمن الأهداف التي يحددها المجتمع نفسه والقيم والقواعد والمعايير التي تضبط سلوك الأفراد وعمل المؤسسات، كما يتضمن الوسائل التي يعتمدها المجتمع في إرضاء الحاجات والدوافع الطبيعية لأفراده.

أهمية الثقافة في العصر الحالي

تشهد الحقبة الحالية طرحاً جاداً لدور الثقافة ومستقبلها لكونها قضية قومية إنسانية حساسة من جهة قضية تتصل بالتنمية الشاملة، وبسائر نشاطات الإنسان ومستقبله من جهة أخرى.

ومن المعروف أن لكل حقبة زمنية من التاريخ تميز مادي أو سياسي أو اجتماعي تصنع ثقافتها الخاصة فالمجتمعات الحية لا تعيش بدون ثقافة نوعية.

ويشهد العالم المعاصر مرحلة إعادة النظر في قضية الثقافة لعدة أسباب تتعلق بهوية الإنسان وانتمائه وتكيفه وضرورة محافظته على إنسانيته وتماسكه الداخلي وتزداد الحاجة إلى توطيد الهوية الثقافية للإنسان نتيجة لطغيان التطور المادي وتحكمه في سلوك البشر، إضافة إلى التطور الإداري الذي جعل مستلزمات منطق المؤسسة ونجاح وظيفتها فوق كل منطق فردي أو شخصي أو وجداني، بل جعل انتماء الإنسان إلى إدارته أو شركته أو نوع عمله فوق كل انتماء، إلا أن هذه الظواهر المادية أصبحت مشكلة حقيقية في عصر ثورة المعلومات التي تبشر بمستقبل جديد

على مستوى الإنجاز المادي والتقدم والتحكم في المجالات الصناعية والتكنولوجية والتي ستؤثر حتماً على روحية الإنسان وانتمائه الثقافي والتاريخي، وهذا بالإضافة إلى ان الثقافة تواجه مشكلة أخرى هي مشكلة العولمة التي تعمل على تقسيم العالم وإعادة تنظيمه إلى فئتين: فئة الأذكياء والمخترعين والمقتدرين وفئة المستهلكين والكادحين وهم الأكثرية الساحقة.

أما من زاوية الثقافة ومعها الإعلام فقد انقسم العالم بل أخذ شكل هيمنة أحادية لبلد واحد من بلدان العالم على عالم الثقافة والإعلام بكامله.

ومن بعض أشكال هذه الهيمنة هي أن معظم مواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلام تتركز في الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى أن كافة مواد الاتصالات الحديثة هي أيضاً بيد المجموعة نفسها ناهيك إلى أن جميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والمواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات ومعظم مصادر البث الإعلامي والأقمار الصناعية ومواد تصنيفها وطرق تجارتها والأشكال القانونية التي تنظمها تسيطر عليها الدول الصناعية. (1)

بناء على ما سبق فإن تلك الدول بما تملك من مراكز البث والتصنيع الإعلامي قادرة على نقل الأخبار والمعلومات بالطريقة التي تتفق ومصالحها، وأن تعمل على تشكيل العالم وأن تتحكم في الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والفنون الترفيهية بما لا يتعارض مع أهدافها بل يمكن أن تتحكم في الاتصالات الثقافية بالشكل الذي يوافق مصالح الهيمنة.

---

[1] حسام الخطيب، مرجع سابق، ص 233.

الثقافة العربية وموقعها من الثقافات العالمية

ويقصد بالثقافة العربية الثقافة التي ميزت نفسها بأنها ثقافة الأمة العربية ومجتمعها شاملة بذلك كافة الدول العربية التي تشترك في الكثير من السمات على الرغم من الخصوصيات القطرية.

تعود أصول الثقافة العربية إلى ما قبل الإسلام حيث تميزت في تلك الفترة بجمله من المعتقدات والسلوكيات إلا أن هذه الأصول لم تكن متبلورة بشكل كاف باتجاه تأسيس حضاري، وإنما منحت للإنسان العربي شخصية مميزة جعلته قادراً على أن يحمل على عاتقه عبئاً حضارياً.

كان للإسلام الأثر الأكبر الذي ساعد هذه الثقافة في النهوض والاطلاع بدورها بشكل متفوق في إنتاج حضارة متطورة. لقد شكل القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع أصول الثقافة العربية وكانت المرجع الأساسي في الوعي الثقافي الحضاري العربي، ولقد ساهمت اللغة العربية التي خصت هذه الثقافة حيث كانت لغة العلم والمعرفة طوال عدة قرون ومن جهة أخرى فإن القيم التي تجسدها الديانة الإسلامية حافظت على ترسيخ عادات وتقاليد حميدة، هذا بالإضافة إلى أن إسهامات المثقفين المسلمين خلال العصور الزاهية أغنت هذه الثقافة مما مكن لها التحديث تلو التحديث. (1)

وقد ارتكزت الثقافة العربية بالإضافة إلى ارتكازها على الشريعة الإسلامية التي تشكل صلب هذه الثقافة إلى معطيات الثقافات الأخرى ولم تتعلق طوال

[1] أنور الزعبي، "مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير"،المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاداب والفنون، 4-6 آيار 1998 ،عمان، ص 179-190.

تاريخها مما أبقى على حيويتها ومكنها من النهوض من جديد مستوعبة في الوقت نفسه خاصيتها الأساسية والاتجاهات المعاصرة.

مما تقدم يتبين لنا أن الأمة العربية تملك المقومات التي تجعل لها هوية متميزة وأهم هذه المقومات:

1. الإسلام عقيدة وثقافة.
2. اللغة العربية.
3. التاريخ المشترك والتراث المشترك.
4. المصالح المشتركة.

وهناك مجموعة من القيم التي تقوم عليها ثقافة الأمة العربية في الوقت الحاضر والتي استمدت هذه القيم من مصادر تتمثل في ما يلي:

1. الجاهلية قبل الإسلام.
2. الإسلام.
3. الثقافات التي تفاعل معها الإسلام.
4. الثقافات العربية الحديثة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمة العربية يسودها في الوقت الحاضر ثقافات فرعية تخص كل قطر عربي على حدة إضافة إلى أن الثقافة العربية المعاصرة في حالة تغير دائم.

وعلى الرغم من أن الثقافة العربية قطعت شوطاً مهماً في العصر الحالي لتحديد هويتها وإثبات وجودها وصمودها في وجه محاولات تجزئتها وطمسها وبعثرة ثوابتها وسلخها عن لغتها العربية، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة العربية ما زالت منهمكة في معركة بناء نفسها من الداخل وأن لديها عوائق ذاتية راسخة في عقلية

المثقفين وطرق تفكيرهم ومصادر مرجعيتهم واختلاف ولاءاتهم وتمزق صفوفهم وغير ذلك من الظواهر السلبية التي يمكن أن تدمر أي ثقافة ناشئة أو ضعيفة المستندات ولكن الثقافة العربية وكما أسلفنا تملك عوامل وبنية وتاريخية وقومية وشعبية تجعلها تقف على أرض صلبة تقاوم عوامل التآكل الثقافية الداخلية وعوامل التفتيت السياسية والاجتماعية. (1)

[1] حسام الخطيب، مرجع سابق، ص 235.

المبحث الثاني

العولمة ومخاطرها على الثقافة العربية

إن الثقافة العربية والتي تشكل الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية جزءاً لا يتجزأ منها تتعرض لأخطار كبيرة بفعل ظاهرة العولمة، والعولمة الثقافية تمثل أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية، وتأتي هذه الخطورة من الآليات والأدوات المستخدمة لفرض الهيمنة الثقافية التي تنطوي عليها العولمة، فالعولمة تقفز على الدولة والوطن والأمة، وتعمل على إضعاف الدولة والتخفيف من حضورها، الأمر الذي يعمل على إثارة الطائفية والقبلية والتعصب المذهبي بهدف تمزيق المجتمع والقضاء على الهوية القومية والوطنية. (1)

تعتبر مخاطر العولمة على الهوية الثقافية العربية مقدمة لمخاطر أعظم على الدول العربية واستقلالها الوطني والإرادة الوطنية، فالعولمة تعني المزيد من التبعية وتفتيت الدولة الوطنية التي قامت بشتى أشكال الهيمنة القديمة والجديدة حتى انهيار المعسكر الشرقي، وأخذت تفرض على الدولة الوطنية مفاهيم جديدة أشبه بالسوط على ظهر كل من لا يدخل بيت الطاعة في النظام العالمي الجديد ومن بين هذه المفاهيم حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، فقد انتشرت البحوث عن الأقليات العرقية والطائفية بهدف إبراز الخصوصيات الهويات والتعدديات الثقافية للقضاء على وحدة الثقافة ووحدة الوطن ووحدة التاريخ، كما انتشرت مشاريع دراسات المرأة

[1] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص 149.

وجمعياتها وأدخل مفهوم النوع في كل شيء في ثقافات لم تعرف بعد مفهوم المواطنة التي لا تفرق بين ذكر وأنثى.(1)

أما بالنسبة للوسائل المستخدمة لتحقيق أغراض الهيمنة الثقافية فهي تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشبكات الإنترنت والتطورات السريعة فيها أو ما يسمى بثورة المعلومات التي فرضت بحكم الواقع تطوراً في مفهوم سيادة الدولة. فالعولمة لدىتجاوزها الدولة تفرض على المجتمعات الخضوع لنمط جديد من المفاهيم الثقافية الغريبة عن هذه المجتمعات من حيث البيئة والتاريخ وذلك من خلال ضخ المعلومات عبر الوسائل الإعلامية والثقافية المتطورة والحديثة والتي تتمركز بيد الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.(2)

إن العولمة تعني القضاء على الثقافة العربية وتغييبها وإحلال الثقافة الأمريكية محلها بغض النظر عن أساسها ومرجعاتها التي لا تمت بأية صلة بهوية القومية العربية ولتاريخ الصراع الثقافي العربي الإسلامي مع الغرب.(3)

ولذلك فإن الثقافة العربية حين تقف أمام الهيمنة الأمريكية وترفض المبادئ والمفاهيم التي تنطوي عليها الثقافة الغربية فإنها تتبنى موقف المواجهة لظاهرة العولمة ومقاومة مبادئها التي ترتكز على التبعية، وعدم الاستقلالية في سياق عملية قسرية ومضللة للتوحيد الثقافي والإنساني.

---

1 حسن حنفي،"الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الأداب والفنون، 4- 6 أيار 1998، جامعة فيلادلفيا، عمان، ص 33.

2 باسيل يوسف،" حقوق الإنسان بين العالمية والعولمة السياسية"، مجلة الموقف الثقافي، عدد 10/ 1997، ص 32.

3 مؤيد عزيز، "رؤى نهاية القرن، تحديات الثقافة العربية"، مجلة الموقف الثقافي ،عدد 1997،7،ص 46

العوامل التي تساعد على إحداث تغيرات في المجتمع العربي

إن الاتصال الغربي يعتبر من القضايا الملحة في حياة العرب المعاصرة ليس من حيث التأثيرات السلبية أو الإيجابية فقط ولكن من حيث مستوى اهتمامات الإنسان العربي وقبوله بما يتضمنه ذلك الاتصال وتوجهاته النفسية والاجتماعية، ومن بين أهم العوامل التي تمهد الطريق أمام الاتصال الغربي في أحداث تغييرات في مجتمعنا العربي ما يلي:

1. غياب التخطيط للمستقبل

نتيجة لغياب التخطيط الخلاق في الدولة العربية، فإن الصور التي يرسمها العالم الغربي للمستقبل العربي تبدو جذابة بالنسبة للكثيرين من العرب، ولذلك فإن التحليلات السياسية والاجتماعية والحلول التي تطرحها وسائل الاتصال الغربية تؤثر في الرأي العام العربي والتي غالباً ما تشكل كثيراً من الاتجاهات التي تدخل في الثقافة العربية كبدائل.

2. شيوع البلبلة الفكرية

توجد العديد من الاتجاهات الفكرية المنتشرة في المجتمع العربي ككل فهناك الاتجاه الليبرالي والماركسي والإسلامي، ويروج لهذه الاتجاهات قوى وجماعات متعددة ومتنافرة، فبعض هذه الاتجاهات تنفتح للحوار مع الآخرين والبعض الآخر منغلق، وتمثل هذه الظاهرة جانباً من البلبلة الفكرية التي تصور الحياة الثقافية للمجتمع العربي.

ومما يزيد هذه البلبلة هو أن الفكر العربي لم يصل حتى الآن لوضع نهاية للتعامل مع الغرب ومع معطياته الثقافية، بل لم يحدد ما يجب أن يؤخذ وما يجب

أن يرفض من هذا الفكر، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الاختيار العشوائي من الثقافة الغربية واستمرار تزايد الاختلال في الثقافة العربية.

3. الشعور بالخيبة

هناك عوامل كثيرة تثير هذا الشعور من أهمها شعور الإنسان العربي الدائم بالإحباط وعدم القدرة على الإنجاز أو التغيير أو التقدم، الأمر الذي يوسع الهوة بين العالم الغربي والعالم العربي، إضافة إلى ما يشهده المواطن العربي من إنكسارات متلاحقة تؤدي إلى الشعور بالخيبة، مما يدفع إلى المزيد من التعرض للثقافة العربية[1].

4. النخب العربية المتعاطفة مع الغرب

تكون في المجتمع العربي أكثر من نخبة متعاطفة مع الغرب، والتي لها نفوذ سياسي واجتماعي واقتصادي إضافة إلى النفوذ الثقافي مما عزز الاتجاهات الغربية التي تنشرها وسائل الاتصال الثقافي الغربي، وقد ساعد وجود هذه النخب انتشار الاتصال الثقافي خصوصاً أن هذه النخب لديها تبريرات فكرية متعلقة بارتباط يقظة الوعي العربي بالفكر الغربي من حيث النشأة والتبلور.

وبالرغم من نشوء ظاهرة الاتجاه نحو الغرب التي برزت منذ مطلع القرن العشرين والتي بدت في شكلها الخارجي على أنها نظرة تقدمية وأحدثت تأثيراً واضحاً في الثقافة العربية على مختلف المستويات، إلا أنها لم تستطع الوصول بالثقافة العربية إلى اكتساب هوية متميزة لأنها بقيت مقتصرة على المحاكاة أو التبعية أو مواجهة بعض الدعوات المخالفة.

[1] برهان غليون،" العرب والغرب"، مجلة دراسات شرقية، عدد 3، 1988، ص 7.

5. التأثير أحادى الجانب

يقوم الاتصال الثقافي في العصر الحاضر بين مجتمعات غير متكافئة من حيث نموها الثقافي والسياسي والاجتماعي، وبالنسبة للعالم العربي فإنه يواجه تدفقاً غير متوازن بينه وبين العالم الغربي، فالاتصال مع العالم الغربي لا يواز يه اتصال من العالم العربي وعليه فإن تأثير الإعلام الغربي على الوطن العربي أحادي الجانب وتشكل وسائل الاتصال الدولية عوامل مؤثرة دائمة في الثقافة العربية.

6. تقييد الحريات

أدت سياسات القمع والتسلط وغياب الحرية إلى المزيد من التعرض لوسائل الاتصال الثقافي الغربي، وإفساح المجال أمام هذه الوسائل لإحداث تأثيرات أوسع في الثقافة العربية.

7. غياب الإبداع العربي

إن الإبداع العربي والنتاجات العلمية والفنية والأدبية لا ترقي إلى مستوى إثارة اهتمام العالم فالثقافة العربية تبدو في بعض الجوانب مقلدة لبعض جوانب الثقافة الغربية، هذا بالإضافة إلى أن الكثيرين من أبناء المجتمعات العربية يجدون في الطروحات الفكرية العربية تهرباً من مواجهة مستقبل جديد ولذلك فإنهم يتجهون إلى تلقف بعض جوانب الاتصال الثقافي الغربي.

– تناغم الاتصال الثقافي الغربي مع الجوانب الإنسانية

يبرز الاتصال الثقافي الغربي في توجهاته الفكرية بعض الجوانب الإنسانية كالحرية وحقوق الإنسان وغيرها من القيم التي يرى فيها الإنسان العربي ما ينسجم مع مشاعره وتطلعاته مما يدفعه إلى الحرص على التعرض للاتصال الثقافي الغربي.

تحديات العولمة

يساعد الكشف عن حقائق الواقع الذي تعيشه الثقافة العربية في ظل تحديات العولمة على تشخيص هذه التحديات وأساليبها ومسالكها ومن بين هذه التحديات ما يلي:

1. العولمة اختراق للثقافة العربية

يعتبر الاختراق الثقافي من أبرز الأساليب التي تتبعها العولمة في صراعها مع الثقافة العربية، فتدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام والثقافة الحديثة يهدف إلى إشاعة مفاهيم جديدة في أوساط المثقفين العرب والتوغل إلى منظومة القيم والمبادئ والمفاهيم الأساسية للثقافة العربية وزعزعة القناعات بها والترويج لقيم ومبادئ ومفاهيم قوى عولمة الثقافة التي تتركز في فهم الثقافة الأمريكية.

قدم أحد الكتاب وصفاً لحالة الاختراق الثقافي الذي تمارسه قوى العولمة فيقول " أخذت تنتشر في الأوساط التكنوقراطية وفي الأوساط الصحفية التي تنقل عنهم مصطلحاتهم وأفكارهم فتكررها بوصفها تعبر عن أفكار جديدة حديثة حيث يقولون مثلاً: هناك ثقافتان هما: ثقافة الانفتاح والاختلاف والديمقراطية وثقافة أخرى لا يجرءون على وصفها بالوصف الذي يرضى ميولهم وتصورهم للأمور وإنما يقتصرون نسبتها إلى حقبة زمنية إلى الستينيات والخمسينيات". (1)

إن الهدف الرئيسي للاختراق الثقافي هو خلق حالة من تقبل الثقافة الأمريكية ونشر مبادئ ومفاهيم هذه الثقافة في المجتمع العربي وخاصة في أوساط المثقفين العرب، من أجل النيل من الخصوصية الثقافية العربية والعمل على تدمير الهوية القومية العربية، فالعولمة في صراعها مع الثقافات الأخرى تلجأ إلى استخدام

[1] محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 149.

نمط من أيدلوجيا الاختراق يقوم على نشر وتكريس حملة أوهام والتي توظف لضرب الهوية الثقافية بكافة مستوياتها وهذه الأوهام هي وهم الفردية ووهم الخيار الشخصي، ووهم الحياد، ووهم الطبيعة البشرية التي تتغير، ووهم غياب الصراع الاجتماعي. (1)

2. تذويب الثقافة العربية

لا يوجد خلاف حول هدف عولمة الثقافة المتمثل في نقل الثقافة الأمريكية بكل ما تحتويه من قيم ومفاهيم إلى مستوى الثقافة العالمية وتعميمها على شعوب العالم على أنها ثقافة عالمية مما يؤدي إلى تذويب الثقافات في إطار هذه الثقافة العالمية.

وهكذا فإن الساحة الثقافية العربية تشهد محاولات عبر وسائل الإعلام والدعاية المتطورة نجاحات في ترويج النموذج الغربي وتقديمه إلى الأوساط الثقافية العربية كنموذج عالمي للثقافة. (2) الأمر الذي فتح الأبواب أمام صراع الاستيعاب والإذابة من جانب الثقافة العالمية والخصوصية والاستقلال من جانب الثقافة القومية، وهذا الصراع يكشف عن زيف المكون الثقافي العالمي وتطوره كما أنه يكشف قدرة الثقافة القومية على الصمود والمحافظة على خصوصيتها التاريخية وصد المؤثرات الخارجية ودفع الثقافة العالمية لأن تتكيف وفقاً لمتطلبات النمو والتصاعد التاريخي الذي تصل إليه الثقافة القومية.

وفي محاولة لتوضيح هذا الصراع خلص الاستاذ (صامويل هانتغتون الذي اشتهر بحديثه عن صراع الحضارات) إلى ثلاثة أنماط محتملة للعلاقات بين

[1] حسين علوان حسين، مرجع سابق، ص 121.
[2] مؤيد عزيز، مصدر سابق، ص 26.

الحضارات الغربية وبقية حضارات العالم حول صراع الحضارات بثلاثة أنماط هي:[1].

1. الانكفاء على الذات والذي يؤدي إلى الانسحاب من المجتمع الدولي الذي يسيطر عليه الغرب ويؤدي هذا النمط إلى عدم الانتشار الحضاري وعدم القدرة على الصمود والمحافظة على التراث.
2. اللحاق بالغرب وذلك من خلال تطويع القيم الحضارية الذاتية الخاصة بالغرب وهذا يصعب تحقيقه بناء على رأيه لأن كل المحاولات التي جرت في هذا المجال فشلت، فالدول التي حاولت السير في هذا الطريق أخذت تعاني من التمزق الحضاري.
3. بناء التراث والاستعداد لموازنة قوة الغرب ثم مواجهته ويرى أن هذا النمط من أنماط العلاقات هو الذي سيحكم التفاعلات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم سيسمح هذا النمط من العلاقات بقيام تعاون اقتصادي وعسكري بين حضارتين أو أكثر مع احتفاظ كل طرف بخصوصيته الحضارية.

وفي موازاة الصراع بين الاستيعاب والاستقلال أو الإذابة والخصوصية بين قوى العولمة التي تهدف إلى تهميش الثقافة العربية وبين القوى القومية التي تسعى إلى حماية الهوية القومية للثقافة العربية فإن قوى العولمة ودعاتها يعملون على إثارة الصراع بهدف إضعاف الثقافة العربية، وتكريس هذا الصراع في مكونات الثقافة العربية، مما يستوجب النظر إلى العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية العربية من زاوية خاصة، ومما يزيد من أهمية هذه النظرة هو أن هذا الصراع كان ولا يزال يضع الخصوصية الثقافية العربية في مأزق حقيقي، إضافة لذلك فإن امتلاك قوى العولمة

[1] حسين علوان، مرجع سابق، ص 122.

لإمكانات وقدرات تقنية علمية ومعرفية وثقافية قادرة على إدامة هذا الصراع وتفعيله للعمل على تعطيل قدرات الثقافة العربية على الصمود أمام هذه التحديات ووقف نشاطهن المستقبلي.

والأهم من ذلك كله هو عدم وقوف الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة عند حد تكريس التبعية الحضارية بوجه عام وإنما العمل على تكريس الثنائية في الهوية الوطنية حالياً وفي المستقبل، فوسائل حمل وتكريس الاختراق ممثلة بوسائل الإعلام المختلفة تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية واتباعها وهي تمتلك وحدها هذه الوسائل وهي التي لديها القدرة على التعامل مع لغاتها الأجنبية نتيجة للتعليم الذي تتلقاه، أما باقي عامة الشعب فهم في شبه عزلة ويحافظون على الثقافة التقليدية وهذا يؤدي إلى نتيجة واحدة هي استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتزايدة لثنائية العصرية والتقليدية أي ثنائية الأصالة الثقافية والثقافة المعاصرة وكذلك الأمر في الفكر والسلوك.[1]

3. فرض التبعية على الثقافة العربية

من المفروغ منه أن تتبع عمليات الاختراق الثقافي والاستيعاب والتذويب الثقافي فرض التبعية على الثقافة القومية، لأن عولمة الثقافة ما هي إلا اتجاه يسعى إلى صياغة ثقافة عالمية لها قيمة ومعاييرها وتهدف من وراء ذلك إلى التحكم بسلوك الدول والشعوب العربية، وهذا يشكل اعتداءً على الخصوصيات الثقافية وينال من الهوية العربية.

وبما أن العولمة الثقافية تعمل بشكل مستمر على إعلاء المكون الثقافي وتمييزه من خلال وصفه بالعالمية، فإنها بذلك تفرض ارتباط مكونات الثقافة العربية بهذا المكون العالمي من موقع التبعية والخضوع بعد أن تعمل على إفراغها من خصوصيتها

[1] محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 20.

الذاتية وتفكيك أنماطها من أجل خلق هوية كونية من خلال فرض مكونات الثقافة المعلومة، وذلك لأن قوى العولمة هم أعداء الأمة العربية الذين يعملون بشكل مستمر على فرض التبعية على الثقافة العربية. (1)

[1] حسين علوان، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الثالث

العولمة الإعلامية وأثرها على الثقافة العربية

تواجه النظام الإعلامي العربي على جميع مستوياته مشاكل عديدة، ومن الملاحظ أن أساليب التفاعل تجاه عولمة الإعلام تتصف بالاختلاف والتباين نتيجة تناقص مصالح الدولة وشركات القطاع الخاص ومنظمات العمل العربي المشترك، والمجتمع العربي بالإضافة إلى الشركات الإعلامية متعددة الجنسية، الأمر الذي أدى إلى حدوث نوع من الاضطراب بحيث يمكن القول أن النظام الإعلامي العربي يعاني من أزمة لم يخرج منها ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

1.تقلص دور الدولة

لقد فرض البعد التكنولوجي على الدولة القطرية العربية تحديات كثيرة فقد عمل على إسقاط احتكار الدولة العربية لمجال البث الإذاعي والتلفزيوني، وتقلص قدرتها التقليدية على مراقبة ومنع الصحافة والمطبوعات الواردة من الخارج وكذلك تقلص سلطتها على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديث وشبكة الإنترنت، ولن يكون هذا التغيير في صالح الدول العربية لأنها ستعمل على حرمانها من مكانتها ودورها كفاعل رئيسي على النظام الإعلامي. (1)

2. تنامي الدور المباشر للشركات متعددة الجنسيات

نتيجة لتقلص دور الدولة وعدم قدرتها على الضبط والتحكم وبروز الشركات متعددة الجنسيات كقوى إعلامية جديدة تتمتع بقدرات مالية وتكنولوجية وفنية

[1] محمد شومان، مرجع سابق، ص 175.

هائلة يمكن من خلالها أن تؤثر بقوة في تدفق المعلومات والآراء وإنتاج وترويج المضامين الإعلامية والترفيهية.(1)

3. ضعف القطاع الخاص العربي

يتضح ضعف الهياكل التحويلية للقنوات التلفزيونية الفضائية في عدة مظاهر فإنفاقها متدني مقارنة مع القنوات الأخرى ولا تشارك الا بثلاثة آلاف ساعة بث كل عام، مما قد يؤدي إلى اختفاء عدد القنوات التلفزيونية أو اندماج بعض القنوات الفضائية التابعة للقطاع الخاص أو التوسع والتنافس بين هذه القنوات للدخول في شراكة مع الشركات متعددة الجنسية.

4. ضعف منظمات العمل العربي المشترك

إن التناقص الذي يواجه منظمات العمل العربي المشترك في مجالات الإعلام والاتصال يتمثل في أن هذه المنظمات تعتمد في الأساس على عضوية الدول.

5. ضعف فعاليات المجتمع المدني

تتمثل هذه الإشكالية في عدم تبلور فعاليات المجتمع المدني ونموها بدرجة قادرة على مواجهة تحديات العولمة على الصعيد الإعلامي والاشتباك الفعال والمؤثر لوضع ضمانات لعدم هيمنة الشركات متعددة الجنسية والشركات الخاصة العربية أي العمل على أن لا يقوم المواطن العربي باستبدال احتكار وهيمنة الدولة وسطوة الإعلام، كذلك وضع ضمانات لاحترام ثقافة المجتمع.

[1] سعد لبيب، "مدخل لدراسة الاختراق الإعلامي في المنطقة العربية"، ندوة الاختراق الاعلامي للوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 23-24 تشرين ثاني القاهرة 1996، ص 37.

الفضائيات الوافدة والثقافة العربية

مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي أصبح بإمكان المواطن العربي في غالبية الدول العربية مشاهدة القنوات الفضائية ومن هنا فإن وصول القنوات الفضائية الوافدة إلى المجتمع العربي لا بد أن يؤدي إلى إحداث تأثيرات في المجتمع العربي، وهذا يضع الثقافة العربية في مواجهة تحديات متعددة، وهناك حقائق لا بد من الإشارة إليها بالنسبة للإعلام الدولي: (1)

1. ينظم الغرب عمليات الاتصال الثقافي ويسيطر عليها ويشكل الاتصال الدولي جزءاً كبيرا منها، وتعتبر الدول العربية مستقبلة لذلك الاتصال.
2. أخذ الاتصال الدولي وعلى الأخص الغربي منه تأثيرات واسعة في الثقافة العربية على المستوى الفكري والآثار النفسية.
3. إن استخدام وسائل الفضاء في البث التلفزيوني وفرت لحركة الاتصال الدولي مجالات أوسع وقوة أكبر ووضعت المجتمع العربي قبالة حركة الاتصال المستمرة.

وتشكل حركة الاتصال الغربي أحد أهم القضايا في حياة المجتمعات العربية المعاصرة من حيث تأثيراتها السلبية بالإضافة إلى اهتمامات الإنسان العربي وتقبله لمحتوى ذلك الاتصال.

[1] محمد شومان، مرجع سابق، ص 178.

إن الفضائيات الوافدة لها تأثيراتها العميقة على الثقافة العربية ومن بين هذه الآثار ما يلي: [1]

1. إثارة الشعور بالحرمان

يمكن أن تظل الفضائيات الوافدة مصدراً لإثارة مشاعر نفسية متعددة في الثقافة العربية، لأن التعرض لهذه الفضائيات يؤدي إلى التعرف على سعة الفجوة بين العالم الغربي الذي يتمتع بالقوة والنفوذ وعالم آخر يعيش ظروف الفاقة والتبعية، فالفضائيات الوافدة تضع الإنسان العربي أمام ظواهر تمكن أن تؤول به إلى الشعور بالحرمان لدى مقارنته الوضع العربي بأوضاع العالم المتقدم، وهذا الشعور يؤدي إلى شعور بالإحباط والذي قد يخلق لديه النزعة إلى العدوان والعنف السياسي.

2. الانبهار بالغرب

تستطيع الفضائيات الوافدة من خلال إظهار صورة الغرب ومدى تقدمه أن تجعل المشاهد العربي ينبهر بالغرب، وهذا قد يؤدي إلى حالات من اليأس أو الحيرة أو التردد أو الشك أو فقدان الثقة بالنفس.

ويمكن أن يكون الانبهار سبباً للجوء إلى عوالم بديلة من خلال تصورات تنبع من أنفس متوهجة، كما أنه يمكن للأفراد والجماعات أن تتعامل مع هذه الظواهر إلى المواجهة اللفظية من خلال بناء صور لغوية قد يجد فيها البعض ما يبرر منطلقاتهم بالرغم من خلوها من المعاني.

وعليه فإن الثقافة العربية أمام متغيرات يمكن التوجه بها نحو تحرير الثقافة العربية من الرواسب والتوجه بها نحو الحركية.

---

[1] هادي نعمان الهيتي، "الثقافة العربية أمام تحديات الفضائيات الوافدة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاداب والفنون، 4-6 آيار 1998، جامعة فيلادلفيا، عمان ،ص 320- 328.

3. إثارة الشك السياسي

مما لا شك فيه أن الفضائيات الوافدة تحمل الكثير من الأفكار السياسية الضمنية والصريحة، ولقد تم وصف التلفزيون منذ بداياته بأنه أداة من أدوات إثارة الشك السياسي لأنه يطلق في أحياناً كثيرة أحكاماً سياسية غير مرغوب فيها أو العمل على التقليل من شأن بعض المعايير والعقاقير السياسية، ومن هذا المنطلق فإن الفضائيات الوافدة هي أكثر إثارة للشك السياسي، خاصة وأن الكثير من تقاريرها هي مبعث إثارة للشكوك، فعلى سبيل المثال تظهر الفضائيات سيادة الممارسة الديمقراطية في المجالات السياسية في الغرب بوجه خاص، وهذا غير مألوف من لدى المواطن العربي إلا في حدود بسيطة مما يخلق لديه صوراً وانطباعات جديدة عن الأنظمة السياسية في الدول العربية، وجميع هذه الأمور تضع الثقافة العربية أمام عدد غير قليل من التأثيرات السياسية والاجتماعية والنفسية. (1)

4. تراجع فرص التفاعل الاجتماعي

مما لاشك فيه أن القنوات الفضائية تجتذب عدد كبيراً من الجمهور لقضاء أوقات طويلة في مشاهدة القنوات الفضائية التي تتنافس من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين ولأطول فترة ممكنة، وهذا يؤدي إلى تقليل أوقات التفاعل الأسري والتفاعل داخل المجتمع ومؤسساته ومنظماته.

إن للتفاعل الاجتماعي نتائج كثيرة فهو يسهل للمجتمع تحقيق أهدافه ذلك لأن التفاعل الاجتماعي هو أساس نسيج العلاقات الاجتماعية الذي يربط الأفراد والجماعات ويؤدي إلى التعاون والتمسك والاتصال والمشاركة وإدراك الدور والتكيف

[1] هادي نعمان الهيتي، مرجع سابق، ص 324.

الثقافي كما أن أنشطة المجتمع العربية والترويحية والفكرية والثقافية هي حصيلة التفاعل الاجتماعي. (1)

5. السلوك الاستهلاكي

يشتمل السلوك الاستهلاكي على أنماط من الأفعال وردود الأفعال والقرارات في شؤون الاتفاق، وهذه قد تثار من خلال الإعلان، ويعد المناخ الاستهلاكي العربي من البيئات الحيوية النشطة جداً وذلك لأن حجم الطلب فيه يتميز بالحساسية العالية لتنوع وتطور المنتجات، فالطلب العربي على السلع ينمو من حيث الكم والنوع نتيجة زيادة ونمو عدد السكان والتوجهات الاستهلاكية غير الادخارية.

ولذلك فإن الفضائيات تعمل على توجيه السلوك الاستهلاكي لصالح الثقافات الإنتاجية الفردية وهذا جعل السلوك الاستهلاكي العربي مستسلماً ومنصاعاً لتأثيرات الإعلان والترويج الذي تمارسه هذه الفضائيات. (2)

6. سهولة الحصول على الإجابة

يعد التلفزيون أداة اتصال سمعية بصرية، ولا تتطلب مشاهدة التلفزيون بذل جهد عقلي عميق، وذلك لتوفر الصوت والصورة إضافة إلى اللون والضوء والحركة، الأمر الذي يؤدي إلى انتباه الجمهور حيث يجد أفراد الجمهور أن مشاهدة الصور التلفزيونية أمر سهل لا يتطلب جهداً بعكس قراءة الصحف والمجلات، ونتيجة لذلك فقد ارتبط مضمون التلفزيون بثقافة الصورة، وبذلك فإنه يؤدي إلى تكوين كيان

---

[1] المرجع نفسه، ص 324

[2] محمد ربحي حسن، "نموذج مقترح لمواجهة العولمة التجارية"، مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 1999، ص 42.

ثقافي غير عميق، أي يعمل على تكوين ثقافة سطحية، فإن الثقافة العربية تـأثرت بثقافة التلفزيون وهي معرضة لأثر أكبر نتيجة شيوع ثقافة سطحية. (1)

7. بلورة الانطباعات

تقدم الفضائيات معلومات كثيرة غير مألوفة بالنسبة للمواطن العربي في مختلف مجالات المعرفة، وبذلك تـوفر عـاملاً مهمـاً في تكـوين الانطباعـات، حـول الأشـياء والأشخاص والمعاني، هذا بالإضـافة إلى أن الفـضائيات الوافـدة تجعـل مـن البـدائل الكثيرة التي تدخل الثقافة العربية المتأثرة بالمنظور الغربي خاصـة وأن المعلومـات في تجدد مستمر.

8. زخم المعلومات

توفر الفضائيات كما واسعاً ومتنوعاً من المعلومات بسهولة ويسر، وقد لا يؤدي هذا التوفر إلى أداء سلوك أفضل لأنه يمكن أن يجعـل النـاس أنفسهم تحـت عـبء معلومات لا يحتملونه أو قد لا يستطيعون فهمه بشكل أوسـع، ومـن ناحيـة أخـرى فإن توفر المعلومات لهذا الكم يجعل من الصعب على المواطن العربـي أن يفـرق بـين المفيد وغير المفيد أو بين المهم وغير المهم.

9. انتشار الأفق الغربي

إن كل ما تعرضه الفضائيات من أفكار وأحداث يظـل في نطـاق الأفـق الغربـي وبذلك فهي تسهم في إبقاء الغرب حياً في الثقافات الأخرى بما فيها الثقافة العربيـة وعلى الأخص أن الكثيرين يعتبرون الغرب المثل والنموذج. (2)

---

[1] هادي نعمان الهيتي، مرجع سابق، ص 326

[2] المرجع نفسه، ص 328

المبحث الرابع

أثر السينما الأجنبية في الثقافة العربية

يتوفر لدى المجتمعات العربية المعاصرة تنوع في مصادر وسائل الإعلام الذي يؤثر على الثقافة والمجتمع والحياة بشكل عام، وتشكل السينما إحدى هذه الوسائل وتمارس تأثيرها عبر قناتين، قناة تقنية من أجهزة وطرق وعمل ووسائل اتصال، والرسائل المحمولة أو المواد التي يراد إيصالها إلى الآخرين.

يتضح خطورة السينما والتلفزيون على الثقافة العربية في إيصال الرسائل الثقافية إلى العالم الغربي الذي لا زالت نسبة كبيرة منه تعاني من الأمية، فنماذج الحياة الغربية التي تقدمها أفلام هوليود أو المسلسلات الأمريكية لا تعكس واقع الحياة في المجتمع الأمريكي بل تقدم الجانب المشرق والبراق فقط، مما يخلق لدى الجماهير العربية وعياً زائفاً بالحياة الأمريكية ويدفعها لتقليد شيء غير واقعي.

فكما هو معروف فإن شبكات التلفزة الدولية والشركات متعددة الجنسية تسعى بالدرجة الأولى للربح وتقدم مضموناً لا يتفق وحاجات الدول العربية ولا تخدم خصوصياتها الثقافية، حيث أن ما يقدم في الشبكات الدولية يستهدف في الأساس تدويل الاقتصاد والاستهلاك وفقاً لنموذج الحياة الغربية. (1)

أثرت السينما الأجنبية وعلى الأخص الأمريكية والتي تمثل ما يزيد عن 70٪ من الأفلام المعروضة في الدول العربية، إضافة إلى أن برامج التسلية التلفزيونية التي تمثل ما يزيد عن 75٪ منها أمريكية، ويوجد في العالم اجمع عشر وكالات

[1] خالد غازي، مرجع سابق، ص 99.

دولية للدعاية تسع منها أمريكية وأربع وكالات عالمية للأخبار اثنتان منها أمريكيتان. (1)

هذا بالإضافة إلى أن الكثير من المؤسسات والمخرجين يعملون لصالح الصهيونية من حيث نشر رسالتها الإعلامية الثقافية وذلك بهدف التأثير على الثقافة العربية.

إن العلاقة ما بين السينما وأثرها الثقافي في بنية أي ثقافة تتحكم به مجموعة من القيم التي أنتجت فريق العمل السينمائي والسلطة التي ينطلق منها لتقديم نوعيات محددة من الأفلام التي يريد منها التوسع في الرسالة الثقافية والإعلامية والاجتماعية والسياسية التي يريد تعميمها أو جعلها على احتكاك مباشر مع غيرها من الثقافات بكل ما فيها من أدوات.

لقد كان للسينما الغربية تأثيرات كثيرة على الشباب والمراهقين والأطفال فإن ما يعرض على شاشات السينما من روايات وأفلام بوليسية أو عصابات وإجرام وتبادل لمخدرات والتعرض للدين والحياة والحضارات والأحداث السياسية والوطنية والفضائية، وقد كثف الإعلام الأجنبي من رعايته لأخبار وأعمال وإنتاج رواد السينما وصانعيها من النجوم في دولهم وذلك لاستمرار السيطرة على السوق السينمائية المطلوبة في البلاد العربية وبذلك أصبح الجمهور العربي على تماس مباشر مع نجوم السينما الكبار دون غيرهم من نجوم الثقافة الأخرى كالأدب والشعر والعلوم والتربية وخضعت أمزجة المشاهدين إلى مواصفات السينما الأمريكية أو الأوروبية.

وقد ساهم أثر السينما الأجنبية على الثقافة والهوية العربية بما فيها الأردن من خلال ما قدمته السينما من أفكار مسمومة ساهمت في تطويل أمد السيطرة الفكرية

---

[1] محمد عابد الجابري، "المسألة الثقافية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 177.

الاستعمارية وفي تأخير الوعي، ومن أهم الأفكار التي تسربت هي تلك التي دفعت الكثير من أبناء المدن العربية ومنها المدن الأردنية إلى التماثل مع الإنسان الغربي بأنه النموذج الذي يحتذى وثقافته هي الثقافة المطروحة، أي أن انتشار الأفلام الغربية ساعد على انتشار أيدلوجية محدودة سيطرت على أفكار الطبقات الوسطى في مختلف الدول العربية. (1)

[1] عبد المنعم سعد، السينما والشباب، القاهرة ،1974، ص 9.

المبحث الخامس

الثقافة العربية ومواجهة العولمة

إن الحقيقة التي ينبغي إدراكها هي أن المخاطر المحدقة بالثقافة العربية الناتجة من ظاهرة العولمة الثقافية تجعل من مسألة مواجهة هذه الظاهرة من الأولويات المهمة، فالتحدي الذي تمثله عولمة الثقافة للثقافة العربية يستدعي التعامل مع هذه الظاهرة بشكل دقيق ومكثف وذلك لأن طبيعة القوى التي تقف وراء هذه الظاهرة تعلن عدائها للأمة العربية، إضافة إلى أن الأهداف والغايات الأساسية سواء العلنية منها أو غير العلنية التي تتضمنها عولمة الثقافة والتي يوظف لخدماتها جهاز إعلامي كبير ومتطور وتقنيات ثقافية ومعرفية متنوعة ومتقدمة قادرة على مخاطبة العقل العربي والتأثير فيه بطرق وأساليب متعددة يصعب التصدي لها.

تهدف العولمة الثقافية في طرحها الحقيقي مع الثقافة العربية إلى النيل من الشخصية القومية العربية كتعبير عن الوجود الحضاري للأمة العربية ولذلك فإن الدفاع عن الشخصية القومية للأمة العربية يتطلب وضع الخصوصية العربية للثقافة العربية في مقدمة الأولويات، وإعطاء الثقافة العربية أبعادها الشمولية بحيث تتحول إلى خط دفاعي قوي من موقعين هما : [1]

1. الدفاع عن الأمة من موقع الثقافة من خلال استنفار مقومات الهوية لحماية الأمة بالثقافة التي تجسد شخصيتها.
2. الدفاع عن حيوية وجود الأمة من موقع الوعي الذاتي، ومقاومة حالة الجمود والانغلاق والاستعلاء من جهة وحالات الانبهار والتقليد الأعمى من جهة أخرى.

---

[1] حسين علوان، مرجع سابق، ص 125.

تشكل عملية حماية الثقافة العربية مهمة إنسانية جوهرية في التصدي للعولمة الثقافية ودعاتها والقوى الداعمة لها، ولذلك فإن مواجهة عولمة الثقافة تتطلب المهام الأساسية التالية:

1. إدراك وفهم التناقضات التي تكتنف فكرة العولمة وكشف الزيف الذي تنشر قواها خلفه.
2. تأكيد الهوية القومية للثقافة العربية وتنميتها وذلك لأن قوى العولمة تهدف إلى إحكام سيطرتها على المشروع الثقافي العالمي، فإحلال الثقافة الأمريكية محل الثقافة القومية يعني من الناحية العملية طمس الهوية القومية وفرض هوية جديدة غريبة ومشوهة الملامح، ومن هنا فإن الثقافة العربية تقع أمام امتحان يفرض عليها إعادة إنتاج خصوصيتها العربية من خلال هويتها القومية.
3. إثبات وتطوير الخصوصية الذاتية للثقافة العربية ودعم تميزها عن الثقافات الأخرى وذلك من خلال تجاوز الفجوة العميقة بين الواقع العربي الحالي ومؤشرات العصر القادم بدون الاستسلام إلى الشعارات الزائفة التي تنال أصالته وتميزه الحضاري.
4. تنشيط التفاعل والحوار الثقافي العربي مع ثقافات الأمم الأخرى، فمنطق التفاعل والحوار هو المنطق الوحيد الذي يسمح باستمرارية الوجود مع المحافظة على التمايز، وتعتبر آلية التفاعل والحوار الآلية الأساسية التي تساعد على تكثيف الجهود الثقافية المختلفة في مواجهة منطق الصراع الحضاري والثقافي الذي تقوم عليه فكرة العولمة.

5. إحياء الدور الريادي العربي في الحضارة والثقافة الإنسانية أي أن على الثقافة العربية استخدام عطائها الفكري المتميز لخدمة قضية التقدم والتطور الحضاري والثقافي الإنساني وبما يعود على مكانتها بالفائدة بين الثقافات الأخرى.[1]

[1] حسين علوان، مرجع سابق، ص 126.

الفصل الرابع

العولمة السياسية وأثرها على المملكة الأردنية الهاشمية

الفصل الرابع

العولمة السياسية وأثرها على المملكة الأردنية الهاشمية

تمهيد

لا يقتصر أثر العولمة على الجانب الاقتصادي بل يمتد ليطال الجانب السياسي والأمني والعسكري، ونتناول في هذا الفصل أثر العولمة السياسية على المملكة الأردنية الهاشمية من خلال دراسة أثرها على الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص. وينقسم هذا الفصل إلى مباحث يتناول المبحث الأول منها نبذة تاريخية عن المملكة الأردنية الهاشمية أما المبحث الثاني فيتناول الأبعاد السياسية للعولمة ويتناول المبحث الثالث التأثيرات السياسية للعولمة .

المبحث الأول

لمحة تاريخية سياسية عن المملكة الأردنية الهاشمية ونظام الحكم فيها

مقدمة

كانت المملكة الأردنية الهاشمية جزءاً من بلاد الشام وهي تشكل الجزء الغربي من بلاد الهلال الخصيب والمملكة الأردنية تعتبر الجزء الجنوبي من بلاد سورية الطبيعية .. وهي تقع شرقي نهر الأردن أما الحدود السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية فهي على النحو الآتي: -(1)

يحدها من الشمال الجمهورية العربية السورية ومن الشرق العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الغرب الجزء الغربي من نهر الأردن الذي تحتله دولة إسرائيل.

[1] سليمان مصطفى الصمادي، المختصر في تاريخ الأردن وفلسطين، مطبعة الروزنا، اربد، 1988، ص 43

وبعد حرب عام 1948 تم ضم الضفة الغربية إلى الأردن وبذلك اصبح الأردن مكونا من ضفتين شرقية وغربية نسبة إلى غرب وشرق نهر الأردن وتبلغ مساحة المملكة الأردنية نحو 89 ألف كلم مربع وعدد سكانها حسب إحصائيات 1996 حوالي 4.1 مليون نسمة وينقسم سكان الأردن من الناحية السكانية إلى ثلاثة أقسام المدن والحضر والبدو ومعظم هذه الشرائح الاجتماعية من أصل عربي جاءت الأردن من القبائل العربية من الجزيرة العربية وبعض الهجرات القسرية التي جاءت من الشمال الشرقي خاصة الشركس والشيشان والأرمن والأكراد وفلسطين وخاصة بعد هجرات 1948-1967-1991.

ويعتبر الأردن بلد زراعي يعتمد على الزراعة البعلية واشتهر الأردن بزراعة الحبوب والفواكه والزيتون والخضروات. كما تشكل السياحة أحد أهم المصادر المالية التي ترفد الخزينة الأردنية ويعتبر الأردن عامل جذب بشري يأتيه السياح من كل بقاع العالم وتعتبر الأماكن الأثرية والمناطق الطبيعية والمياه المعدنية وخليج العقبة من أشهر المناطق السياحية التي يزورها السياح ويقضون معظم أوقاتهم وإجازتهم في المملكة. وكذلك تعتبر الأماكن الدينية المقدسة والمقامات والأضرحة الإسلامية مناطق هامة يزورها السياح المسلمون من الدول الإسلامية وخاصة بلاد شرق آسيا وإيران والباكستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي.[1]

أما الصناعة فقد بدأت منذ بداية فترة الخمسينات وكانت تعتمد على الموارد البسيطة والتقليدية وبدأت تتطور شيئاً فشيئاً حتى أصبحت تضاهي الصناعات الغربية والعالمية ومن أشهر الصناعات، الصناعات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية والمواد الزراعية والسجائر والصابون وصناعة الآليات وخاصة صناعة مجموعة

[1] زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، عمان، 1996، ص171.

شركات ألبا/هاوس وصناعة الحديد والصلب. وكذلك صناعات تحويلية مثل الفوسفات والإسمنت والبوتاس الذي أصبحت لها سوق خارجية وذو سمعة طيبة وجيدة وكذلك عملت الحكومات المتعاقبة على إيجاد مدن صناعية ومناطق حرة يتم بها التخليص والتصدير للصناعات الوطنية.

لمحة تاريخية سياسية عن المملكة الأردنية الهاشمية ونظام الحكم فيها

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانتصار الثورة العربية الكبرى على الدولة العثمانية بالتعاون مع دول الحلفاء خضعت منطقة شرقي الأردن للدولة السورية الحكومة الفيصلية حيث أقيمت إدارة عربية برئاسة الملك فيصل بن الحسين الذي تمت مبايعته في مؤتمر استقلال سوريا الطبيعية في يوم 8 آذار 1920 ملكا على سوريا الطبيعية، ومنطقة شرقي الأردن تعتبر تاريخيا جزءا من سوريا الطبيعية، لكن اتفاقية سان ريمو بين دول الحلفاء في 25 نيسان 1920 أبرزت مطامع دول الحلفاء في تقسيم المنطقة، حيث تم القضاء على الحكومة الفيصلية في سوريا الطبيعية، وخضعت سوريا للانتداب الفرنسي، ومنطقة شرقي الأردن وفلسطين خضعت للانتداب البريطاني، ونتيجة لذلك قام في شرقي الأردن عدد من الحكومات المحلية مثل حكومة عجلون، و السلط و الكرك وعندما خرج الملك فيصل من سوريا استنجد العديد من شخصيات سوريا بالشريف حسين بن علي من اجل التخلص من الوجود الفرنسي، وهنا أرسل الشريف حسين نجله ووزير خارجيته آنذاك الأمير عبد الله على راس قوة عسكرية هادفا المعتدين الفرنسيين ،ووصل الأمير عبد الله معان في 21 تشرين الثاني 1920 واستقبلته الوفود الممثلة لأبناء الأردن مرحبة بقدومه . وفي تلك الأثناء تلقى سمو الأمير الدعوى من هربرت صموئيل المندوب السامي بالقدس لمقابلة وزير المستعمرات البريطاني " تشرشل" الذي عقد اجتماعا مع سمو الأمير وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع المعقود في 27 آذار 1921 على تأسيس

إمارة شرقي الأردن برئاسة سمو الأمير عبد الله، والاعتراف باستقلال الحكومة الذاتي، وتقديم معونة مالية بريطانية للمساهمة في بناء الإمارة الجديدة وفي نيسان 1921 تألفت أول حكومة في شرقي الأردن وسمي رئيسها " الكاتب الإداري " وهو ير أس مجلس المشاورين حيث تم تكليف رشيد بك طليع بهذا المنصب.

وسعت الإدارة الجديدة إلى تنظيم شؤون البلاد، وإلغاء الحكومات المحلية وتدعيم دور وسلطة الحكومة المركزية، واقامة الأمن والنظام، وفي 15 أيار تم إعلان استقلال شرقي الأردن وتم الإعلان عن ذلك بحضور المندوب السامي هربرت صموئيل والجنرال كلايتون . وتم استبدال لقب رئيس المستشارين بلقب رئيس مجلس الوكلاء وعلى غرار ذلك تم تكليف حسن خالد أبو الهوى بتأليف الحكومة في 5 أيلول 1923 وجاءت هذه الحكومة الجديدة بأول برنامج وزاري في شرق الأردن(1) .

النظام السياسي

إن الأردن كدولة ذو نشأة حديثة بدأت على شكل إمارة في عام 1920، ثم أعلنت مملكة فور استقلالها عن بريطانيا وصدر دستورها في نفس العام، حيث تم تنصيب الأمير عبد الله بن الحسين على إمارة شرق الأردن. وذلك سنة 1920، وحكم حتى اغتياله في يوليو سنة 1951، وتولى العرش من بعده ابنه الأكبر طلال وأصدر دستور الأردن الحالي في الأول من يناير سنة 1952، ولظروف صحية نصب ابنه الأكبر الحسين بن طلال في الحادي عشر من أغسطس سنة 1952 وتوج ملكاً في الخامس من مايو سنة 1953.

[1] أمين عواد مهنا بني حسن، النظام السياسي الأردني، جامعة اليرموك- اربد، 1990 ص ص 31-32

يحدد الدستور الأردني أن النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية هو نظام نيابي، ملكي وراثي، والنظام الملكي هو أقدم أنواع الأنظمة في التاريخ ويعتبر عرش المملكة وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين وتكون وراثة الملك في الذكور و تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى اكبر أبنائه سنا ثم إلى اكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا .

ويعتبر النظام السياسي الأردني من الأنظمة البرلمانية وهذا النظام يقوم على وجود سلطة تنفيذيه مكونة من جزأين هما رئيس الدولة ومجلس الوزراء ويكون رئيس الدولة مستقلا عن الوزارة وعن البرلمان ونتيجة لهذا الاستقلال فلا يتحمل أي مسؤولية سياسية ومفهوم عدم مسؤولية رئيس الدولة يتمثل بعدم مسئوليته أمام البرلمان فيما يتعلق بشؤون الحكم وتكون الوزارة هي المسوؤلة عن كافة أمور الحكم وكل ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة.

وبالنسبة للنظام السياسي الأردني فان موقع الملك محدد دستوريا وكما ورد في المادة(30) من الدستور بان الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية " ويمارس الملك جميع الصلاحيات الممنوحة له دستوريا بوجود وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب .وتتكون الحكومة في الأردن من رئيس لمجلس الوزراء وعدد من الوزراء يتناسب مع الحاجة والمصلحة، ويتولى مجلس الوزراء إدارة جميع شؤون النظام السياسي الداخلية والخارجية، إلا ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب الدستور أو أي تشريع آخر إلى شخص أو هيئة أخرى، ويعتبر رئيس الوزراء صاحب المكانة الأولى داخل المؤسسة الأردنية في صنع القرار بعد الملك[1] .

---

[1] علي الفتلاوي ،الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996، ص 220-223

وتناط السلطة التشريعية وفقا لنص المادة 25 من الدستور بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان والنواب ،أما فيما يخص مجلس الأعيان يقوم الملك بتعيين أعضاءه ويجب ان لا يتجاوز عدده نصف عدد مجلس النواب .

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية للعولمة

تمهيد

كما أن للعولمة أبعاد ومدخلات اقتصادية وثقافية وإعلامية فإن لها أيضاً أبعاد سياسية، وكان البدء بالميدان السياسي عندما انخرط العالم في نظام الديموقراطية الغربية، بحيث تم عولمة شكل الحكم ونوع المشاركة فيه، ونتيجة لاتساع النطاق السياسي لعولمة النظام السياسي الأمريكي فقد تكفلت المنظمات الدولية بعولمة القانون الدولي والشرعية وحقوق الإنسان وكذلك نظم الحرب والسلم وطرق التعاون الدولي. وعلى ضوء ذلك فقد تم عولمة السياسة التي تشمل تنظيمات الحكم وشروط التعاون الدولي والعلاقات الدولية العامة.

وانتشرت ذرائع التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى أو فرض عقوبات متعددة الأشكال والأهداف عليها تارةً باسم الشرعية الدولية وتارةً باسم حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات أو باسم الديمقراطية، وحسبنا في ذلك أمثلة كثيرة وخاصة بالنسبة للدول العربية فقد فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق وليبيا والسودان باسم الشرعية الدولية [1] ولم تكن المملكة الأردنية الهاشمية في منأى عن هذه العقوبات فقد فرض الحصار على ميناء العقبة أثناء وبعد أزمة الخليج الثانية.

ومن أجل تحقيق الهيمنة الأمريكية فقد عملت الولايات المتحدة على إقامة مجموعة كبيرة من التحالفات السياسية والعسكرية كحلف الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا وغيرها من الأحلاف، إضافة إلى العدد الكبير من التحالفات الثنائية والإقليمية على المستويين السياسي والعسكري، ومن بين هذه التحالفات التي لها

---

[1] لطيف كريم محمد العبيدي، "العولمة في الفكر السياسي المعاصر"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد 6،7، 1999، ص51.

مساس بالدول العربية التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل الذي تم التوقيع عليه في عام 1981 وكذلك التحالف الأمريكي – التركي، والتحالفات بين أمريكا وغالبية الدول العربية.[1]

يمكن أن نورد أبرز الأبعاد السياسية للعولمة كما يلي:

أولا: بروز النظام العالمي الجديد

تميز النظام الدولي القديم بالقطبية الثنائية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم المعسكر الغربي، والاتحاد السوفياتي سابقاً الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي، وشكلت دول العالم الثالث ومنها الدول العربية مساحات للمنافسة والمواجهة بين الدولتين، وبقي الحال على ما هو عليه إلى منتصف الثمانينات حيث شهد الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المعسكر الشرقي تحولات أدت في النهاية إلى تفكك الإتحاد السوفياتي وانهيار الأحزاب الشيوعية في المعسكر الشرقي وقيام التعددية السياسية وأشكال من الديموقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر.

على الصعيد الداخلي، إضافة إلى اتجاه هذه الدول إلى الانفتاح على المعسكر الغربي وقد ساهم ذلك كله في وضع النهاية للنظام الدولي القديم ووضع الأسس لما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة بالرغم من المشكلات التي تواجهها داخلياً وكثرة الإخفاقات التي منيت بها في سياستها الخارجية ونظراً لأن الدول المرشحة للصعود إلى مرتبة القطب الدولي لا زال ينتقصها بعض مصادر القوة والتأثير التي تؤهلها لذلك.[2]

[1] المرجع نفسه، ص63.

[2] حسنين توفيق إبراهيم،" العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، الكويت 1999، ص188.

وقد أفرز التحول في هيكل النظام الدولي تطورات عدة من منظور عملية العولمة هي: [(1)]

1. سعي الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة النظام العالمي حسب ما يتفق ومصالحها وأنماط قيمها.
2. اتساع حركة التحول الديموقراطي خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي شملت العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ووسط أوروبا وشرقها، وخلال الفترة الواقعة ما بين 1974-1994 تحولت ستون دولة من أنظمة ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية.
3. بالرغم من تعدد العوامل التي تفسر موجة التحول الديموقراطي إلا أن بعض العناصر المرتبطة بالعولمة كثورة المعلومات والاتصالات أدت إلى خلق واقع جديد بالنسبة للأنظمة السياسية حيث لم تعد هذه الأنظمة قادرة على إخفاء ممارساتها أو حجب الحقائق عن العالم الخارجي.

[1] أماني قنديل ،عملية التحول الديمقراطي في مصر 1981-1993، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ط1، القاهرة 1995، ص7.

ثانيا : ازدياد المشاكل العالمية:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في حدة المشاكل كالمخدرات وجرائم غسيل الأموال القذرة والهجرات غير المشروعة والتطرف والعنف والإرهاب الدولي الذي تموله وتنظمه عصابات دولية بحيث أصبحت هذه العصابات والمنظمات تشكل مصدر تهديد لبعض الحكومات كما أنها تعمد إلى تخريب أجهزة الدولة وإفسادها.

ثالثا: زيادة مشاكل دول العالم الثالث

تعاني بعض دول العالم الثالث من مشاكل كالحروب الداخلية التي أدت إلى تفكك كيان الدولة، وهناك أيضاً النزاعات والصراعات المسلحة بين بعض الدول، وقد تنتج عن الحروب الداخلية والإقليمية تفاقم حدة مشكلة اللاجئين إضافة لما سبق فإن العديد من دول العالم الثالث تعاني من بعض المشاكل الأخرى كالأزمة الاقتصادية وازدياد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والانفجار السكاني.

ويمكن القول أن استمرار هذه المشاكل يؤدي إلى زيادة حدة الفقر في هذه الدول، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من الأسباب التي تكمن وراء الحروب والصراعات الداخلية في العالم الثالث، فإن تدفقات التجارة الدولية للسلاح على دول العالم الثالث تعتبر من الأسباب الرئيسية لاستمرار هذه الصراعات، ومن المعروف أن بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تشكل المورد الرئيسي لتلك التجارة.

رابعا : تنامي دور المجتمع المدني العالمي

شهدت السنوات الأخيرة زيادة عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تركز اهتماماتها ونشاطاتها على قضايا مهنية أو قضايا أخرى ذات طابع عالمي كقضايا حقوق الإنسان وتحقيق السلام ومراقبة الانتخابات ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث. [1]

خامسا: اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة

أخذت الأمم المتحدة توسع نشاطاتها في مجالات متعددة حيث لم تعد أنشطتها محصورة بعمليات حفظ السلام والأمن الدوليين، فقد تزايد اهتمامها بالتنمية والتحول الديموقراطي وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وحماية البيئة والسكان ومكافحة الجريمة والمخدرات.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص188.

المبحث الثالث

التأثيرات السياسية للعولمة

مما لا شك فيه أن مرحلة العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي لها تأثيرات وانعكاسات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية، وفيما يلي بعض التأثيرات السياسية للعولمة على دول العالم الثالث وسنخصص مبحثا منفردا لتأثير العولمة السياسية على الدول العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية.

أولا :العولمة ومفهوم السيادة :

تعتبر الدولة اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية لأنها تتمتع بالسيادة إلا أن وجهة النظر السائدة الآن في العلاقات الدولية هي أن الدولة أصبحت لا تتمتع بالسيادة المطلقة، كما هو الحال عليه في السابق، ولم تعد الدولة تتمتع بحرية الحركة المطلقة، وذلك لأن التنظيم الدولي أصبح يحد من حريتها، فالعرف الدولي يعترف بسيادة القانون الدولي من حيث علو قاعدته على الدستور الداخلي، وعلو المحاكم الدولية على المحاكم الوطنية فعلى

سبيل المثال ، يفرض القانون الدولي رقابة على الدولة فيما يخص حقوق الإنسان وهذا يؤكد على أن الدولة ليست مطلقة التصرف داخل حدودها [1].

ويمكن القول أن قدرات الدولة آخذه في التناقص فيما يتعلق بممارسة سيادتها في التحكم بعمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والناس عبر حدودها. لقد جعلت ثورة المعلومات السيطرة الإقليمية، صعبة في حالات معينة،

[1] محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة 1972، ص 124 – 126

حيث لم تعد الحدود عائقاً أمام المعلومات، وأصبح هناك سوق عالمية للمعلومات يتمثل في شركات دولية تزداد قوتها يوماً بعد يوم، وتقلل من فعالية سلطة الدولة[1]

إضافة لذلك فإن القوة الاقتصادية والمالية للشركات متعددة الجنسية تعطي هذه الشركات الفرصة لممارسة المزيد من الضغط على الحكومات والتأثير على سياساتها وقراراتها، وهكذا فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بدأت تتغير نتيجة العولمة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، فالعولمة تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها كما أن قدرات الدول على ضبط عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها تتراجع باستمرار. [2]

ومما لا شك فيه أن دول العالم الثالث هي الأكثر تأثراً وذلك لعدة اعتبارات من أهمها : ضعف أجهزة الدولة، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرة الدولة على التصدي لها، إضافة لتدني القدرات التكنولوجية وغياب التعاون الإقليمي بين هذه الدول.

ثانيا :إعادة تعريف عناصر قوة الدولة

استندت قوة الدولة على عدة عناصر مادية ومعنوية مثل المساحة وعدد السكان وحجم الموارد الطبيعية وحجم القوات المسلحة ودرجة التسليح، إلا أن التطورات المرتبطة بالعولمة أضافت عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة والمتمثل في

---

[1] رستون ولتر، أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار، وجورج خوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص 19 – 20 .

[2] محمد شومان، مرجع سابق، ص195

امتلاك الدولة للمعلومات وقدرتها على الوصول إليها وباستخدامها بكفاءة في الوقت المناسب ويمكن هنا التركيز على عناصر منها : -

1. إن توافر المعلومات وامتلاك القدرة على تحديثها بشكل مستمر وتحليلها أصبح عنصراً أساسياً لدعم عملية صنع القرارات والسياسات.
2. قدرة الدولة على التعامل بكفاءة مع الأزمات الداخلية والخارجية وما تحتويه من ضغوط وتهديدات لمصالحها الحيوية وهذا يتوقف على درجة تطور نظم وأجهزة معلوماتها.
3. تشكل نظم المعلومات الحديثة حلقات وصل بين مختلف عناصر قوة الدولة الأخرى وهو ما يسمح لهذه العناصر بالعمل بصورة متناغمة ومتكاملة مما يعزز قوتها.
4. توفر ثورة تكنولوجيا المعلومات الكثير من الإمكانيات والأساليب التي يمكن من خلالها إلحاق الضرر بالدولة والتأثير سلباً على قوتها.

ثالثا :العولمة ومفهوم الأمن

الأمن يعني حماية إقليم الدولة ومصالحها ضد التهديدات الخارجية وتقع مسؤولية تحقيق ذلك على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن، إلا أن هذا المفهوم أخذ في التغير خلال عقد التسعينات حيث أدخلت عناصر جديدة على معناه وأبعاده وحدوده، فقد برز التأكيد على مفهوم الأمن باعتباره ظاهرة اجتماعية لها أبعادها وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية، ولم تعد مسؤولية تحقيق الأمن تقع على عاتق القوات المسلحة وقوات الأمن فقط بل أصبحت مسؤولية مشتركة تقوم بها مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وأصبح مفهوم الأمن يرتبط بالتأثيرات الداخلية

والخارجية فمصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع لم تأت من الداخل أو من البيئة الإقليمية بل أصبحت تأتي كذلك من المشاكل العالمية العابرة للحدود وخاصة مشاكل المخدرات وجرائم غسيل الأموال القذرة والإرهاب الدولي وعليه فإن أمن واستقرار الكثير من الدول والمجتمعات أصبح يتأثر إيجاباً وسلباً ببعض الظواهر والتطورات التي تجري خارج حدودها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العولمة أضافت بعداً آخر للأمن يتمثل في البعد المادي حيث أن عملية صيانة الأمن أصبحت مكلفة جداً وذلك لاعتبارات عدة منها أن الثورة التكنولوجية أتاحت لعصابات الجريمة الكثير من الإمكانيات والتسهيلات لممارسة أنشطتها الإجرامية، الأمر الذي فرض على الدولة تحديث أجهزتها الأمنية بشكل مستمر وهذا يتطلب الكثير من الأموال. (1)

رابعا :العولمة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

للعولمة تأثيراتها المحتملة على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بالأخص على دول العالم الثالث، فضعف تنظيمات المجتمع المدني كالأطراف السياسية والنقابات في مختلف دول العالم الثالث وافتقار هذه التنظيمات إلى الاستقلالية الحقيقية نتيجة سعي الدول للسيطرة على هذه التنظيمات.وهناك اتجاه عام يرى أن بعض متغيرات العولمة سوف يؤدي إلى تقوية المجتمع المدني وإعادة علاقته بالدولة على ضوء الاعتبارات التالية:-

[1] محمد شومان، مرجع سابق، ص198.

أ. عولمة قضية حقوق الإنسان

لم تعد النظم الحاكمة قادرة على إخفاء ممارساتها بانتهاك حقوق الإنسان، بل أصبحت تتعرض لضغوط وربما لعقوبات دولية وعلى الرغم أن مثل هذه الأمور تمارس من قبل الدول الكبرى بانتقائية تقوم على نوع من الانتهازية السياسية والازدواجية في المعايير إلا أن قضية حقوق الإنسان أصبحت مطروحة على الأجهزة العالمية.

ب. تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمجتمع المدني

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات المرتبطة بالعولمة أخذت قدرات الدول في السيطرة على المعلومات والأفكار المتدفقة عبر حدودها تتضاءل الأمر الذي يوفر للمجتمع المدني مصادر معلومات خارجة عن سيطرة الدولة، مما يسهم في تقليص فاعلية بعض آليات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني. (1)

ج. إن تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية يسهم بدرجات متفاوتة في تدعيم بيئة المجتمع المدني في بعض بلدان العالم الثالث، كما أن تزايد اهتمام بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة في إحياء المجتمع المدني وقيام بعض المؤسسات الدولية بتخصيص بعض المعونات لتنظيمات المجتمع المدني يسهم في دعم نشاطات هذه التنظيمات في مواجهة الحكومة.

د. تتيح ثورة المعلومات والإعلام والاتصالات لجماعات المعارضة استخدام بعض الأساليب والأدوات الحديثة التي يمكن أن تستخدمها في ممارسة أنشطتها ضد الدولة.

[1] المرجع نفسه، ص 199

خامسا : العولمة والديمقراطية

يعتبر انتشار الديمقراطية من أحد مظاهر العولمة، وقد اعتبرفرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير(نهاية التاريخ وخاتم البشر) "أن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الأيدلوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري وهي بالتالي تمثل نهاية التاريخ. (1)

ومن منظور العولمة يمكن القول أن قيم الديمقراطية تعتبر ذات طابع عالمي لكونها قيماً إنسانية عامة مرتبطة بشكل وثيق بالتطور الإنساني.

أما بالنسبة للأشكال التنظيمية والمؤسسية التي تأخذها النظم الديمقراطية فهي متعددة وقدتختلف من دولة لأخرى، إلا أن العبرة بمدى اقتراب أو ابتعاد الممارسة عن جوهر القيم الديمقراطية. (2)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية لا تعني بأنها نظام بلا مشاكل أو عيوب أو أنها تقدم حلولاً سحرية للعالم الثالث، فقد يصحب تطبيقها في البداية مظاهر عدم الاستقرار، ومع ذلك فإن الديمقراطية الحقيقية تبقى أفضل صيغة سياسية لممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع وتنظيم علاقته بالدولة، وهي أفضل نظام سياسي يوفر ضمان احترام حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من زيادة اهتمام الدولة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم إلا أنها تتعامل مع هذه القضية بازدواجية التطبيق، فهي لا تتردد بالتضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان إذا تعارضت مع مصالحها، ويرى الكثيرون أن الولايات المتحدة لا تفضل

---

[1] المرجع نفسه، 207

[2] Francis Fukuyama "The End of History": the National Interest، 16، Summer 1989.

قيام نظم ديمقراطية في العالم الثالث لأن النظم القائمة هي الأقدر على تأمين وحماية مصالح الولايات المتحدة، إضافة إلى أن الولايات المتحدة تتخوف من وصول قوى وتيارات سياسية تعارض المصالح الأمريكية فيما إذا طبقت الديمقراطية في دول العالم الثالث.

سادسا :إحياء نزعات العنف والتطرف

يشهد العالم اليوم الكثير من الظواهر والمشكلات مثل تنامي نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي لبعض الدول والمجتمعات، ولا تقتصر نزعات التطرف والعنف السياسي والديني والقومي على مجتمع دون غيره، بل أصبحت ظاهرة عالمية تعرفها بعض الدول المتقدمة كما تعرفها الدول المتخلفة وتعاني منها مجتمعات إسلامية ومجتمعات غير إسلامية، وقد ساهمت العولمة في تغذية هذه النزعات وعلى سبيل المثال يعتبر تزايد معدلات الهجرة المشروعة وغير المشروعة من دول العالم الثالث إلى الدول المتقدمة من العوامل التي ساهمت في تصاعد الجماعات الفاشية والنازية في بعض الدول الغربية كما أن كثافة عمليات التدفق الإعلامي والثقافي العابر للحدود يعتبر من العوامل التي تغذي التيارات المتشددة في العالم الإسلامي بما في ذلك الأردن والتي تنظر إلى هذا التدفق على أنه نوع من الاستعمار الثقافي الغربي الذي يستهدف الدين الإسلامي الذي يمثل محور الهوية الثقافية والحضارية للمسلمين. وهناك تيارات وأحزاب في الغرب تنظر إلى الإسلام على أنه العدو للغرب فقد أكد هانتجتون في كتابه صراع الحضارات على أن الصراع القادم سوف يأخذ شكل المواجهة الحضارية بين الحضارة الغربية من ناحية والحضارات الأخرى وعلى الأخص الإسلامية والصينية من ناحية أخرى.ولقد خصص هانتجتون جزءاً كبيراً من كتابه للحضارة الإسلامية باعتبارها الأكثر خطورة على الغرب في

رأيه نظراً لوجود الصحوة الإسلامية والزيـادة المـستمرة والهائلـة في أعـداد المـسلمين ووجود نوع من التمرد على ثقافة الغرب وسيطرته. (1)

إضافة إلى تنامي نزعات التطرف والعنف فإن عصر العولمة يـشهد تناميـاً في الانتماءات الأولية في العديد من دول العالم، وتقوم هذه الانتماءات الأولية في العديـد من دول العالم، وتقوم هذه الانتمـاءات علـى أسـس قبليـة وعرقيـة ودينيـة وطائفيـة وتعكس هذه الظواهر حقيقة أزمة بناء الدولة الحديثة. وقد سـاهمت العولـة في دفـع هذه التيارات فعملية التحول الديمقراطي في بعض الدول أسهمت إلى جانـب عوامـل أخرى في إحياء مشكلة القوميات، كما أن الموجات الإعلامية والثقافية للعولمة تعتـبر من العوامل المهمة التي دفعت بعض الجماعات في دول العالم الثالـث ومنهـا الأردن إلى التشبث بانتماءاتها الأولية حفاظاً على هويتها الخاصة.

سابعا : إمكانيات الاستقرار العالمي

يصعب الحكم على مدى أثر العولمة على الاستقرار العالمي أو عدم الاسـتقرار لأن ذلك يتطلـب دراسـة وتحليـل الآثـار الـسياسية والاقتـصادية والثقافيـة القائمـة والمحتملة، ولعل من المفيد أن نورد هنا بعض الملاحظات التالية : -

1. إن عقد التسعينات لم يعطِ أي دلالة على أن النظـام العـالمي قـد حقـق درجـة أكبر من الاستقرار عما كان عليه في عقود الحرب البـاردة، ومـع التـسليم بـأن بعض الأزمات والصراعات قد تم التوصل إلى حلـول وتـسويات لهـا إلا أنـه لا زال هناك بعـض الـصراعات الممتـدة الـتي لا تـزال مـستمرة وحـسبنا في ذلـك الصراع العربي الإسرائيلي.

[1] Samuel P. Huntington، The Clash of Civilization، Foreign Affairs، Vol. 72 No. 3 1993 ،P22.

2. يؤدي زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتزايد خطورتها إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي.
3. إن دول العالم الثالث ستبقى مسرحاً للحروب الداخلية والإقليمية وذلك نتيجة للآثار السلبية للعولمة وعلى الأخص تهميش بعض الدول واستمرار تفاقم المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. (1)

[1] محمد شومان، مرجع سابق، ص 215

المبحث الرابع

تأثيرات العولمة السياسية على الدول العربية

العولمة والنظام الإقليمي العربي

عانى النظام الإقليمي العربي والذي يشكل الأردن جزءا منه منذ قيامه في مرحلة ما بعد الحربين من أزمتين عنيفتين أولهما قيام الكيان الصهيوني عام 1948 وثانيهما نكسة عام 1967 وترتب على ذلك ظهور القضية الفلسطينية والتي كان الأردن من اكثر الدول العربية تأثرا وارتباطا بها، وإعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي في الوطن العربي إضافة إلى تطور الوعي والفكر العربي المعاصر، وقد شكلت أزمة الخليج الثانية نقطة تحول أساسية في التاريخ العربي الحديث.(1)

نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الشرقي وانتصار المشروع الرأسمالي وانتصار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على العراق أبعاداً ومضامين مختلفة في الوطن العربي، فمن المعروف أن الوطن العربي كان يتمتع طيلة حقبة الحرب الباردة بوجود الخيار البديل حيث كانت كل دولة عربية قادرة على أن تجد البديل الملائم لتحقيق مصالحها الوطنية، إلا أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى تحول كبير في هيكل النظام الدولي.

يرى الكثير من المفكرين العرب أن العولمة السياسية الغربية تنطوي على تهميش دور الدول العربية ومنها الأردن وذلك لأمرين هما: (2)

1. إن الشعوب العربية عامة والشعب الأردني خاصة وجدت نفسها في موقع هامشي وتمارس عليها آليات الهيمنة الجديدة.

---

[1] السيد يسين، "آفاق التعاون العربي في التسعينات"، منتدى الفكر العربي، عمان **1992**، ص**179**.

[2] إسحاق الفرحان، مرجع سابق، ص 39

2. عدم مطالبة مؤسسات النظام الجديد في تسوية المشكلات العربية الملحة، حيث أن منطق الهيمنة يقوم على وجود التناقض بين عالمية العالم المتقدم الذي تسوده قيم التعاون والرفاه والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويعاني مرارة الفقر والحرمان.

يقول احد الكتاب العرب بأن العولمة ليست إلا آلية من آليات التطور الرأسمالي وهي بالدرجة الأولى تعكس إرادة الهيمنة على العالم وتتبنى نموذج معين وأمركته من خلال السوق العالمية والإخلال بالتوازن في الدول القومية والعمل على تفكيكها وانقراضها [1].

ويمكن القول أن المسعى الأمريكي كان قد بدأ منذ عقود في إدخال تغييرات على علاقات الإنتاج الوطنية وأثر على تحول الهياكل الطبقية المحلية في محاولة للسيطرة على المجمعات القومية وإعادة تشكلها وبالشكل الذي يسمح لها بفرض ممارسات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية خاضعة للمراكز الغربية التي تفرض عولمة الإنتاج من خلال تدويل رأس المال وهو ما كانت تعاني منه الدول العربية ومنها الأردن حيث أن السيطرة الاستعمارية عملت على إحداث تغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على الرغم من بعض حالات الرفض والتحدي التي قادتها الحركات السياسية الوطنية والقومية في الوطن العربي[2].

[1] محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 228، 1998، ص16.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، "العولمة والدولة الوطنية"، ورقة عمل، مؤتمر الاقتصاد الخامس 23-24 ايار 1999 جامعة اليرموك، اربد، ص4.

أهم ملامح العولمة في الوطن العربي

يمكن من خلال التركيز على الأبعاد السياسية أن نشير إلى ما يلي: -

1. السيطرة الأمريكية في النظام العربي

لقد برزت سيطرة الولايات المتحدة على السياسة الإقليمية في المنطقة العربية نتيجة تطور أزمة الخليج الثانية فقد أظهرت حرب الخليج الثانية بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة، فقد شكلت القوات الأمريكية الغالبية العظمى لقوات التحالف الدولي، وكانت الولايات المتحدة من الناحية السياسية بمثابة القوة المحورية في صياغة خطط واستراتيجيات المواجهة مع العراق، وخلال الأزمة مارست ضغوطاً وتأثيرات متنوعة على عدد كبير من دول العالم، فقد استطاعت تأمين تعاون الصين والولايات المتحدة وحصلت على مشاركة فعالة من كل من بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول لتنفيذ أهدافها، واتسعت هيمنتها حيث تمكنت من إقناع الدول العربية الكبرى بضرورة مواجهة العراق وتحجيم دوره الإقليمي.

على أنه من أهم المؤشرات الأساسية للدور الأمريكي والذي أبرزته حرب الخليج هو عدم وجود منافس دولي آخر لها في المنطقة فبعد أن انهار الاتحاد السوفياتي انشغلت روسيا بترتيب أوضاعها، أما أوروبا فإنها لا تشكل تحدياً كبيراً أمام الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وبشكل عام أدت حرب الخليج إلى زيادة التبعية العربية.

ويمكن القول أن الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الإقليمي العربي ككل والأردن بشكل خاص يتضح من خلال أربعة مؤشرات أساسية هي: (1)

[1] إسحاق الفرحان، مرجع سابق، ص42.

1. تعزيز وضع ومكانة العراق في النظام الإقليمي في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية.
2. إن الولايات المتحدة هي القوة المحورية في محاولة رعاية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.
3. أنها الدولة الوحيدة القادرة على ترتيب منظمة أمنية خاصة بدول الخليج.
4. التأثير على بقية الدول العربية الفقيرة من خلال سياسات المنح والمنع.

تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

إن من أهم تناقضات العولمة السياسية وما يدعيه مؤيدو العولمة بأنها تبشر بقيم التعددية السياسية وحقوق الإنسان هو استمرار دعم الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة للأنظمة العربية التسلطية. ويعزى ذلك إلى المبررات التالية:

1. حماية مصالحها والتي تقتضي الدفاع عن الأنظمة العربية الموالية للغرب وهذا يعني أن التزام الدول الغربية بنشر قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للدفاع عن النظم العربية الموالية وذلك لأن هذه الأنظمة تضمن المصالح الغربية مثل التسهيلات العسكرية وأسعار مخفضة للنفط.
2. لم تكن التكاليف المالية والبشرية لحرب الخليج الثانية لإعادة الديموقراطية أو الدفاع عنها في المنطقة العربية كما ادعت وتدعي الولايات المتحدة، ولكن كانت موقفاً انتهازياً وخير دليل على ذلك هو رد فعل الولايات المتحدة على إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر عام 1992 بأنه عمل دستوري.
3. ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الوطن العربي ومنه الأردن، والكيل بمكيالين، وهذا يتضح في ردود الفعل الغربية في التعامل مع إسرائيل.

استمرار عمليات التسلح والعنف في الوطن العربي

تسعى الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة إلى استنزاف عائدات النفط العربية وذلك من خلال بيع الأسلحة إلى الدول العربية، فمنذ نهاية حرب الخليج الثانية ودول الخليج تقوم بشراء الأسلحة وتكديسها وربما يعود ذلك لأمرين أساسيين هما : تكلفة حرب الخليج الثانية وقيام دول الخليج بتحمل هذه التكاليف عن طريق تسديدها لدول التحالف وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى صعيد آخر فإن تدمير القوة العسكرية العراقية وفرض الحصار الدولي على العراق وفرض الحصار الاقتصادي على الأردن أخل بالتوازن في المنطقة لصالح قوى خارجية هي إيران وتركيا والعدو الصهيوني، الأمر الذي ترك العرب عرضه للتهديد الخارجي واستنزاف مواردهم النفطية والمائية، وأضعف من القدرة على التفاوضية للدول العربية في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

والشيء الآخر هو تناقض الإستراتيجية الأمريكية بشأن وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، حيث نرى أن هذه الإستراتيجية عملت جاهدة وتحت شعار الشرعية الدولية على تدمير القدرات العراقية ولم تفعل شيئاً بشأن القدرات النووية الإسرائيلية.

تزايد دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي

يعتبر مفهوم السلام الأمريكي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية امتداداً منطقياً للنظام أحادي القطبية على صعيد العلاقات، وقد انعكس على الأزمات والمشاكل التقليدية التي يعاني منها النظام العربي إضافة إلى زيادة دور القوى الإقليمية غير العربية، فتركيا وإيران على سبيل المثال تمتلكا قدرات وإمكانيات هائلة تعطيهما الفرصة للتدخل في الشؤون العربية.

إزدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان

تعكس الممارسات العملية للدول الغربية والولايات المتحدة نوعاً من ازدواجية في المعايير بالنسبة لحقوق الإنسان في الوطن العربي، فالسياسة الأمريكية على استعداد أن تضحي بكل القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا ما تعارضت مع مصالحها، ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على الأمم نجد أنها تسعى دائماً لتطبيق قرارات الشرعية الدولية لمعاقبة الدول العربية وأما غيرها فتبقى حبراً على ورق وهناك أمثلة كثيرة على ذلك من أهمها وأبرزها احتلال إسرائيل لفلسطين وممارستها القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين دون أن تحرك الأمم المتحدة ساكناً وحسبنا في ذلك ما يجري حالياً على الأراضي الفلسطينية حيث نرى الشجب والاستنكار عند مقتل أحد الإسرائيليين والسكوت عن مقتل الفلسطينيين. (1)

إضافة لذلك فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في فرض الحصار على السودان وليبيا، وتشترك مع بريطانيا في مراقبة الحظر الدولي وتقوم بالاعتداء على الأراضي العراقية بحجج واهية، كما أنها اتخذت ذرائع عدة لمهاجمة الصناعات الدوائية في السودان.

تعاني الدول العربية من ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية منذ أن تم زرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية، حيث ظلت جميع القرارات الدولية الصادرة لصالح الدول العربية دون تنفيذ وألا نكى من ذلك أن جميع الممارسات العدوانية الإسرائيلية وانتهاكاتها لقواعد القانون الدولي لم تلاقِ أي إدانة أمريكية أو غربية صريحة.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص22.

تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره

من المعروف أن النظام الإقليمي العربي قد حافظ على هويته لارتباطه تاريخياً بنشأة القطرية العربية وتوافر هوية ثقافية مشتركة تستند إلى عدة عوامل كاللغة والدين والعادات والتقاليد، إضافة إلى وحدة الثقافة والتاريخ (1).

أدت التغيرات والتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي إلى زيادة حدة المخاطر التي يتعرض لها تماسك واستمرار هذا النظام فقد أدت حرب الخليج الثانية إلى التأكيد على الأهمية المتزايدة للثروة النفطية العربية ودور الدول الغربية وحلفائها في المنطقة، ونتيجة لعدم الاستجابة للمطالب الخاصة بإعادة توزيع الثروة في الدول العربية فإن ذلك يقود إلى الانقسام ويشجع ظهور الحركات الراديكالية في الوطن العربي والتي قد تعمل على القضاء على ما تبقى من هذا النظام للدول العربية. (2)

تقويض أسس النظام الإقليمي العربي

تركز العولمة على تفويض الأسس التي يستند إليها النظام الإقليمي العربي وتشويه نزعة التوحيد في الفكر القومي الذي يسعى جاهداً إلى بناء الدولة القومية العربية، وذلك من خلال وجود أقلية بديلة والتي سوف تؤدي إلى: (3)

- العمل على إضعاف أداء جامعة الدول العربية.

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، طبيعة وخصائص النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 35

[2] رغيد الصلح ،" تفعيل دور الجامعة العربية"، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت 1998، ص27

[3] مهيوب غالب، "العرب والعولمة"، مجلة المستقبل العربي عدد 2000،256، ص 68

- تقسيم الدول العربية جغرافياً واقتصادياً، أي إلى دول شرقية ومغربية وخليجية، وإستبعاد أقطار أخرى من هذا التقسيم عن طريق خلق ذرائع كثيرة كالإرهاب وعدم إحترام حقوق الإنسان.
- مواصلة فرض سياسات الحصار والتجويع المفروض على شعب العراق وليبيا والسودان للقضاء على روح التحدي والصمود.
- العمل على نسف التضامن العربي وذلك من خلال إثارة المشاكل الحدودية والسياسية عبر قنوات وأدوات جيدة.
- دمج التكوينات الإقليمية الجديدة في هياكل دولية على أسس التبعية التي تقوم عليها هذه العلاقة.

8. تحطيم أسس ومقومات الدولة الوطنية العربية

لقد قامت الدولة العربية على أساس القطرية وعملت جاهدة لكي تحافظ على هذا المفهوم وعندما وصلت القطرية إلى طريق مسدود حيث لم تستطع الهوية القطرية للدولة أن تؤمن مصالح النخب الحاكمة وأن تحافظ عليها وجدت نفسها أمام منعطف خطير يهدد بتضعيف هذه الدولة القطرية مما جعل كثيراً من النخب الحاكمة بالتوجه نحو القبيلة والاثنية والمذهبية وأدى ذلك إلى عجز النخب الحاكمة عن المحافظة على ما هو قائم، فاتجهت إلى استخدام أساليب التعسف والقمع والتدمير لإمكانيات بلدانها وعملت على الاعتماد على تعزيز الإجراءات الأمنية وتضييق هامش الحرية. وذلك من خلال فرض سياسات الحصار والمقاطعة والضغط والابتزاز كما حدث بالنسبة للأردن في أزمة الخليج الثانية، وإجبار الدول الخليجية على تحمل أعباء وتكاليف الوجود العسكري الأمريكي وتطويق هذه الدول بعقود التسلح الضخمة بهدف المحافظة على استمرار دوران الاقتصاد الصناعي الرأسمالي.

ولقد اهتم الفكر الإستراتيجي العربي لفترة طويلة بمكونات القوة فقد كان يركز على القوة العسكرية ولا زال القسم الأكبر من هذه الدول لا يرى غير القوة بكونها الأهم، ويتجاهل الارتباط بين الديمقراطية وميزان القوى في الشرق الأوسط، وما زالت الدول العربية ومنها الأردن ترفض الإقرار بأن الديمقراطية قد أتاحت للكيان الصهيوني الذي جاء من شتات بقاع الدنيا أن يتفوق عليها في فترة زمنية قصيرة. وأدى ذلك كله إلى الشلل التام وغياب قدرة هذه الدول على الحركة والمناورة سواء على المستوى المحلي أمام المشكلات الكبيرة أو على المستوى العالمي، ويسيطر على المجتمعات العربية ومنها المجتمع الأردني منذ مدة تزيد عن ربع قرن من الزمان نمط واحد من الأنظمة ربطت مصيرها مع الرأسمالية المحلية والعالمية وتحكم من خلال قوانين استثنائية عفى عليها الزمن وترفض التراجع عنها على الرغم من الظاهرة السطحية للتعددية السياسية وهي غير مستعدة للتسليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وقد أدى ذلك كله إلى توترات اجتماعية وأحياناً إلى تفجر حروب أهلية في بعض الدول العربية ونتيجة لذلك فإن الحياة السياسية في البلدان العربية ومنها الأردن أصبحت من أكثر بلدان العالم يشوبها العنف والعنف المضاد من جانب السلطات والمعارضة وبذلك فإن الإرهاب المتبادل هو ملخص الحياة السياسية.

تفكيك الدولة العربية

ارتبط النظام الإقليمي العربي منذ نشأته بمنطق الدعوة القومية التي استندت على عدة قواعد وخاصةً الصراع العربي الإسرائيلي والوحدة العربية والتحرر القومي، إلا أنه تعرض لعدة إشكاليات والتي تمثلت في التناقض القطري/الإقليمي أولاً ثم التناقض الإقليمي ثانياً وظهور تجمعات جزئية مثل الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ينطوي تيار العولمة في الوطن العربي بما في ذلك الأردن على خطر تفكيك كل شئ بما في ذلك الإنسان نفسه وذلك كون العولمة موجهة ضد الأسرة والقبيلة والدولة والأمة، فالنظام العربي يواجه خطر التفكيك على مستويين أولهما: التفكيك الداخلي وذلك من خلال التناقض القطري أو الإقليمي والثاني التفكيك على المستوى الكلي والذي يعرض النظام العربي نفسه لخطر الإنهيار[1]

إن من أبرز تأثيرات العولمة على المستوى الجزئي هو تناقض سلطات الدولة فالتغير التكنولوجي المتسارع وتدفق المعلومات والسلع وضع حدوداً وقيوداً على سيادة الدولة داخل إقليمها. ويرى جرمسون أن العولمة الاقتصادية والسياسة والثقافية تنطوي على أفول نجم الدولة القومية وانهيار مفهوم الحدود الإقليمية وظهور مجتمع مدني عالمي وهذا يعني الانتقال من المواطنة على أساس قومي إلى مفهوم المواطنة على أساس عالمي [2].

إن وضعية الدولة القطرية العربية في سياق العولمة هي أن كل الأمور الخارجية تصبح أموراً داخلية لأن العولمة تعمل على كسر احتكار الدولة لأجهزة الاتصال والإعلام والثقافة، ونتيجة للضغوط المتزايدة التي تواجه الدول العربية ومنها الأردن من أجل الخصخصة وتحرير الاقتصاد فقد فقدت الدولة أدواتها الرئيسية في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال القطاع العام. وقد أدى سعي قوى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الأموال إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية العربية في سياق ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي وهذه الشروط هي: - المزيد من الخصخصة، وحرية الأسواق الداخلية، وانتشار ثقافة السوق.

[1] إسحاق الفرحان، مرجع سابق، ص56.
[2] المصدر نفسه، ص56.

ومما لا شك فيه أن حرية التجارة بين الدول العربية والدول الأوروبية هي علاقة غير متكافئة وسوف تؤدي إلى تكريس التخلف والتبعية العربية، لأن إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة سوف يقضي على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من خارج الدول العربية. ويؤدي ذلك إلى زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة في الدول العربية ومنها المملكة الأردنية الهاشمية [1].

ومن جهة أخرى فقد ارتبطت العولمة بإحياء نزعات التطرف والعنف والانتماءات الأولية الأمر الذي يهدد بتفكك الدولة القومية من الداخل وهذا الخطر تشكل نتيجة لما يسمى بحق التدخل في شؤون الدول الأخرى ومراقبة الاضطهاد الديني في العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن أن تفجر العولمة قضايا عدة داخل الوطن العربي مثل قضية الأكراد في العراق والأقباط في مصر والبربر في المغرب العربي والأقليات غير العربية في جنوب السودان .وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين إثارة هذه القضايا في مختلف الدول العربية، فقضية الأكراد في العراق الأقليات في السودان والبربر في الجزائر تمثل في يومنا هذا أحد المشاكل التي تواجهها هذه الدول، كما أن قضية الأقباط في مصر تتم إثارتها بين الحين والآخر.

إضافة لما سبق فإن من أبرز مخاطر العولمة هو فرض آليات الهيمنة على النظام العربي بما في ذلك الأردن من خلال انتهاج سيناريوهات الفك وإعادة التركيب ،وذلك من أجل إعادة رسم الخريطة الإستراتيجية للوطن العربي، بهدف

---

[1] مجدي حماد، "أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق عدد 3، 1998، ص33.

تمزيق العالم العربي إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية والعمل على تهميش بعض الدول العربية ومنها الأردن، وتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة، ومن بين هذه السيناريوهات مشروع الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية — العربية. (1)

ومما لا شك فيه أن هذه الترتيبات تنطوي على عدة مخاطر فعلى سبيل المثال يعبر غسان سلامه عن المخاطر التي ينطوي عليها مشروع الشرق أوسطي على الدول العربية بما في ذلك الأردن بخمسة مخاطر كما يلي: —(2)

1. مخاطر الإلحاق : ويقصد بها إلحاق اقتصاد كل من الأردن وفلسطين بالاقتصاد الإسرائيلي بطريقة دونية بحيث تصبح أسواق البلدين خاضعة لإسرائيل مع استخدامها فيما بعد جسراً للوصول إلى الأسواق العربية.
2. مخاطر الاختراق : وذلك من خلال عزل وتهميش بعض الدول العربية باتباع سياسة الحصار كما هو الحال في يومنا هذا بالنسبة لكل من العراق وليبيا والسودان.
2. مخاطر الانسحاب : الناتج عن عدم التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل وذلك بتدمير القوة العسكرية للدول العربية كما حدث في العراق والسماح لإسرائيل بتملك أسلحة الدمار الشامل.
4. مخاطر الانشقاق : وهذه المخاطر تشير إلى تفتيت الدول العربية.

بناءً على ما تقدم فإن الدولة العربية القطرية لن تبقى بمعزل عن تيارات العولمة وذلك للأسباب التالية: —

[1] اسحق الفرحان، مرجع سابق، ص 59

[2] غسان سلامه، أفكار أولية عن السوق الشرق الأوسطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994،ص ص35-55.

1. لقد قامت الدول العربية القطرية بالتشبه بالدولة الوطنية في الدول الغربية إلا أنها فشلت سياسياً واجتماعياً في الإقتداء بالدول الغربية حيث انها لم تستطع ان تكون دولة ديموقراطية بل بقيت من الناحية السياسية دولة تسلطية دكتاتورية ودولة العصبيات من الناحية الاجتماعية وهذا أدى إلى فقدان الفرد حقوق المواطنه في الوقت الذي تطالبه فيه بأن يكون مواطناً من حيث الواجبات.

2. إن مصلحة العالم الرأسمالي الذي وفر الحماية للدولة القطرية العربية أصبحت تقتضي الآن إقالتها من عدة وظائف كانت تؤديها سابقاً وذلك لأن العولمة التي تعتمد على التكنولوجيا وتدفق رؤوس الأموال تهدف إلى إزالة العوائق التي قد تعترض أو تقف أمام الشركات متعددة الجنسيات وهذا يترتب عليه نتائج متعددة من أهمها: –

أ. تبعية كل الأنشطة الاقتصادية للسوق المعولمة مع ما يفرض ذلك من تنافس لا تملك الدولة العربية القطرية فيه سوى المواد الأولية التي يسيطر العالم الرأسمالي على تحديد أسعارها، وهذا يعني أن هذه الدولة لن يكون لها دوراً فاعلاً الأمر الذي قد يؤدي إلى تفويض العلاقة بينها وبين المواطن حيث أن الدور الاقتصادي بالنسبة للمواطن يعتبر من أهم أدوار الدولة القطرية.

ب. توحيد الطلب وتنميط الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء الخصوصيات خاصة للدول التي لا تستطيع أن تقدم مساهمات إنتاجية وإبداعية في عصر العولمة، وبما أن الدولة العربية القطرية تعتبر الطرف المستهلك اقتصادياً فإن مجتمعها مرشح للانسلاخ عما تبقى له من

خصوصيته المستمدة من إرثه القومي المتآكل وهذا ينعكس في محصلته النهائية على الفرد.

ج. ضاء بشكل تدريجي على السيادة والحدود والاستقلال السياسي والاقتصادي التي كان النظام الدولي في السابق يسمح للدولة القطرية أن تدعيه ظاهرياً على الأقل. (1)

إن جميع ما سبق يفرض على الدولة العربية القطرية تبني إصلاحات سياسية وإعادة تشكيل العلاقة مع المجتمع المدني وقد تكتسب المتغيرات التالية قوة دفع أساسية : –

1. عولمة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان : على الرغم من قدرة الأنظمة السياسية على ممارسة السلطة بشكل مطلق إلا أنها لا تستطيع إخفاء الممارسات غير الديمقراطية،

وهذا يشكل ورقة ضغط عليها لأنها قد تتعرض إلى إجراءات قد يطبقها المجتمع الدولي نتيجة زيادة قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2. تنوع مصادر المعلومات المتاحة للوطن العربي: أدت عولمة وسائل الاتصال والإعلام إلى إضعاف قدرة الدولة على السيطرة على تدفقات الأفكار والمعلومات، وتعمل هذا المصادر المعلوماتية على زيادة وعي وفاعلية المواطن وخاصة في تأسيس علاقته بالسلعة الحاكمة.

[1] صالح السنوسي، "هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، 4-6 أيار 1998 جامعة فيلادلفيا، عمان، ص47.

3. تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية : وهذا يساهم في تعزيز قدرات المجتمع المدني في الوطن العربي، وهو الأمر الذي يزيد من فاعلية هذه التنظيمات في مواجهة استبداد السلطة الحاكمة.

4. أفسحت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال المجال أمام جماعات المعارضة والتنظيمات السرية استخدام هذه الأدوات للتعبير عن آرائها وسياساتها المناهضة لنظام الحكم.[1]

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 198-199

الخاتمة

يمكن التوصل من خلال الدراسة إلى العديد من النتائج وتتمثل هذه النتائج في أن مصطلح العولمة من المصطلحات غير المحددة تحديدا دقيقا والتي يصعب على ضوئها وضع تعريف دقيق وشامل للعولمة، إضافة إلى أن العولمة تعد من نتاج الثورة التكنولوجية التي تجتاح العالم منذ عقود وهي بذلك ظاهرة تاريخية لا يمكن إنكارها وتعبر عن مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم مليئة بالكثير من التحولات على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والسياسية التي تدفع في اتجاه تغيير العالم، ولا تزال هذه المرحلة في بداياتها ولا توجد إمكانية لوقف العولمة فهي اتجاه مفروض من قبل القوى المسيطرة على العالم وتتولى هذه القوى مهمة القيام بفرض العولمة على الدول وتأتي الولايات المتحدة على رأس هذه الدول مستندة بذلك على قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، وعليه فالعولمة ظاهرة تنم عن الهيمنة الأمريكية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية وذلك من خلال تعميم النموذج الأمريكي على الأمم والشعوب الأخرى وفرضه عليها وذلك من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة بالسيطرة على العالم .

وتهدف إلى تحقيق مصالح الدولة المتقدمة، أما من حيث مضامين العولمة الأساسية فإنها تتمثل في حرية حركة رؤوس الأموال وانتقال السلع والخدمات وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

وهناك أسباب عديدة أدت إلى بروز العولمة من بينها الأسباب السياسية والعسكرية والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفياتي والتواجد العسكري الأمريكي في العالم وبروز النظام العالمي الجديد أما الأسباب الاقتصادية فقد تمثلت في انهيار

النظام الاقتصادي الشيوعي وهيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الاقتصادية العالمية .

وتتشكل العولمة من قوى ومفاهيم متعددة من بينها القوى والمفاهيم والعوامل الاقتصادية ممثلة بازدياد حجم التجارة الدولية وتحرير التبادل التجاري وحرية حركة رأس المال، واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات وبروز الخصخصة إضافة إلى التكتلات الاقتصادية، أما القوى والمفاهيم السياسية فقد تمثلت في انهيار الكتلة الشرقية وتعاظم دور الكيانات العملاقة وترسخ النظام الدولي الجديد وأخيراً القوى والعوامل والمفاهيم التكنولوجية والتي تمثلت في التطور العلمي والتكنولوجي.

وللعولمة أدوات عدة تتمثل في الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا أساسيا في الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد المعولم، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

كما أن للعولمة أشكال متعددة مثل العولمة الاقتصادية التي تنادي بالتحول نحو اقتصاد السوق ومنع الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية ورفع الحواجز والحدود أمام حركة رأس المال وانتقاله، وتتضمن العولمة الثقافية بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي بأقل ما يمكن من القيود والعراقيل والضوابط ، ، أما العولمة السياسية فإنها تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة يتم من خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والخيارات عبر العالم بدو ن قيود أو ضوابط ، أما عولمة الإعلام فتهدف إلى تعظيم قدرات وسائل الأعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج من وسائل الأعلام والاتصال .

وللعولمة آثار إيجابية على الدول النامية ومنها الأردن، ومن بين الآثار الإيجابية للعولمة على المملكة الأردنية الهاشمية تحقيق التنمية واكتساب المعرفة، وفي هذا المجال عمدت غالبية الصناعات في الأردن إلى الوصول إلى مستويات عالية من الجودة والنوعية والحصول على شهادة ألا يزو من أجل دخول حقل المنافسة الدولية . كما يمكن للأردن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا المجال خطى الأردن خطوات جيدة فقد جرى نقل بعض التقنيات الطبية عبر الأقمار الصناعية واستخدام الحاسب الآلي في السيطرة على الجودة والنوعية .

أما بالنسبة للآثار السلبية للعولمة على الدول النامية فهي كثيرة ومتعددة وبالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية فان أهم الآثار السلبية تتمثل في انخفاض الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة ، إضافة إلى إمكانية اختفاء بعض الصناعات المحلية لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة ، كما تؤدي إلى تسرب رأس المال المحلي إلى الخارج ، ولجوء الأردن إلى التبعية الاقتصادية كحل نتيجة اختفاء الصناعات المحلية، وهروب بعض الكفاءات المتخصصة ، إضافة إلى تغيير النمط الاستهلاكي نتيجة للدعاية القوية للسلع المنتجة في الدولة المتقدمة، كما أن العولمة ستعمل على زيادة البطالة بجميع أشكالها وأنواعها في الأردن لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة سيكون أقل بكثير من عرض قوة العمل . إضافة لذلك فان من بين الآثار السلبية للعولمة على المملكة الأردنية هو ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الزراعية حيث أن دخول الأردن اتفاقية التجارة العالمية يقضي برفع الدعم الذي يقدم للمزارعين أو التعويض عن خسائرهم .

أما على الصعيد السياسي فإن العولمة أخذت تخترق سيادة الأردن من خلال التدخل المباشر في الاقتصاد الأردني تحت اسم الإصلاح الاقتصادي وإجباره على تغيير بعض التشريعات، وبذلك فقدت المملكة الأردنية الهاشمية جزءا من سيطرتها المطلقة .

وأخيرا فان الآثار السلبية للعولمة على الصعيد الإعلامي والثقافي تتمثل في ممارسة الدول الصناعية لنفوذها الواسع مما يؤدي إلى تهميش الثقافة الوطنية وزرع قيم وأنماط ثقافية مغايرة للتراث الوطني.

على ضوء نتائج الدراسة وبما أن العولمة أصبحت ظاهرة لا يمكن لأي دولة أن تدير ظهرها لها أو تعزل نفسها عن مجرياتها لكونها تتجاوز حدود الدول وان كان هذا لا يمنع من وجود إمكانيات أو مجالات لتقليص سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها يقدم الباحث التوصيات التالية :

1. ضرورة توحيد الجهود العربية للعمل على تخفيف الآثار السلبية للعولمة من خلال العمل على قيام تكتل اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة وأوضاع التجارة العالمية، وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى كخطوة لإنشاء السوق العربية المشتركة، وإجراء التنسيق بين كافة الجهات المسؤولة عن الاستثمارات العربية للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية وإطلاق حرية رؤوس الأموال العربية، وزيادة حجم التجارة البينية، والعمل على وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية العربية لإشباع حاجات الشعوب العربية، وأن تأخذ مسألة الأمن الغذائي بجدية تامة فنظرية الأمن الغذائي تفرض أن تكون الدولة قادرة على توفير المتطلبات الضرورية لأحكام شعبها في جميع الظروف التي تواجهها، حتى لا تكون سياسة هذه الدولة أو تلك رهينة للدولة المصدرة للمواد

الغذائية وسياسات حكوماتها. فالشعب الذي لايطعم نفسه ولا ينتج ما يكفيه من الضروريات لا يملك قيادة نفسه وعلى الدول العربية أن تضع السياسات التي تعمل على الحفاظ على أمنها الغذائي. وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول لتشكيل تكتل اقتصادي عربي يقف في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية والعمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون حدوث التكامل الإقتصادي العربي، وتجاوز كل المشكلات والحساسيات والتمسك بالعمل العربي المشترك وصولاً إلى التكامل الإقليمي، وتفعيل دور الجامعة العربية في العمل العربي المشترك، وبناء الإنسان العربي القادر على العطاء كهدف أساسي، اضافة الى

تشجيع الاستثمارات العربية البينية التي تعتمد على المدخلات المحلية والعمل على خلق مناخ استثماري جيد، يتمثل في تهيئة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والتشريعية والإدارية المحيطة بالبيئة الاستثمارية، ووضع قيود وحدود على الاستثمارات المسموح بها في الأسواق المالية التي يجني من وراءها أصحاب رؤوس الأموال أرباحاً طائلة من غير أن يقدموا جهداً فعلياً أو استثماراً حقيقياً. واتباع سياسات اجتماعية تساعد على تخفيف الآثار السلبية التي غالباً ما ترافق عملية التصحيح الإقتصادي وتسهيل انتقال الأيدي العاملة بين الدول العربية من خلال إصلاح التشريعات القانونية.

2. من المعروف ان العصر هو عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات وهذا يفرض على الدول العربية التعامل مع عوامل التقدم والتكنولوجيا والتكيف مع المعطيات الجديدة والتأقلم مع المتغيرات الإقليمية والدولية من منطلق التعامل بشكل واعي مع العلم والتكنولوجيا والثقافية والإعلام مع

الاستفادة من كافة عوامل القوة المتوفرة في الاقتصاديات العربية ، وانشاء بنك معلومات عربية متطور لربط الدول العربية ببعضها البعض وتبادل المعلومات بينها بحرية ودون وجود أية قيود أو ضوابط . والربط بين العلم والتكنولوجيا وذلك بالاهتمام بالبنية التحتية المرتبطة بالبحث العلمي من أجل خلق مهارات وأطر متخصصة ومتنوعة وبدون الاهتمام بالتعليم كمنتج للعلم فلا يمكن للدول العربية أن تصل إلى الإبداع وهذا يفرض عليها التبادل والتعاون على مستوى الخبرات داخل العالم العربي وخارجه. كما ينبغي الاهتمام بالكفاءات من علماء وخبراء ومهندسين وفتح المجال لهم لإعادة التكوين والتدريب والمشاركة في القرار المتعلق بمجال اختصاصهم، فتهميش هذه النخبة يؤدي إلى نتائج سلبية كهجرة الكفاءات والأدمغة. كما ينبغي الاهتمام إلى نتائج سلبية كهجرة الكفاءات والأدمغة. كما ينبغي الاهتمام بوضعهم المادي فإذا لم تكن الظروف المعيشية مناسبة فإنها بلا شك ستنعكس سلباً على عطاءاتهم وإسهاماتهم وبذلك فإنهم قد يرحلون إلى دول أخرى توفر لهم جميع الشروط.

3. ولمواجهة التأثير السلبي على الثقافة العربية، فان على الدول العربية العمل على تأكيد الهوية القومية للثقافة العربية وتنميتها وذلك من خلال تقديم إبداعات ونتاجات متجددة ومستقلة تعيد إنتاج خصوصيتها العربية . وتنشيط التفاعل والحوار الثقافي العربي مع ثقافات الأمم الأخرى، لأن الحوار والتفاعل بساعد باستمرارية الوجود مع الإبقاء على التمايز و دعم الموقف المناهض للعولمة الثقافية داخل الوطن العربي وعلى الأخص المثقفين منهم نتيجة تفهمهم للمخاطر التي تترتب على القبول بالعولمة على الثقافة الوطنية .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب

1) ألا تربي، محمد صبحي ، الشركات متعددة الجنسيات، بغداد 1976

2) ابو زعرور، محمد سعيد، العولمة، دار البيرق، عمان، 1988

3) البدري، إياد شاكر، عام 2000 حرب المحطات الفضائية، دار الشروق للنشر، عمان 1999 .

4) الجابري ،محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، بيروت 1997.

5) الحماقي، ايمن وآخرون، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، مكتبة عين شمس، القاهرة 1999 .

6) الدجاني، أحمد صدقي الدجاني وآخرون، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 1998.

7) الشرع، منذر والوزني ،خالد واصف ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي : (تجربة الأردن)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ،1999

8) الصمادي ،سليمان مصطفى ، المختصر في تاريخ الأردن وفلسطين، مطبعة الروزنا، اربد، 1988.

9) الفرحان، إسحاق ، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2001 .

10) النجار ،سعيد ، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الكويت 1995.

11) خرابشة، عبد، النظام النقدي الدولي ودور المنظمات النقدية الدولية، عمان 1977

12) سعد ،عبد المنعم، السينما والشباب، القاهرة، 1974 .

13) سلامة ،غسان، أفكار أولية عن السوق الشرق الأوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1994.

(14) عفيفي ،صديق محمد ،التخاصية لماذا ؟ وكيف ؟" كتاب الأهرام الاقتصادي القاهرة عدد 60، 1993 .

(15) غازي ،خالد محمد ،الطوفان :العولمة بين الثوابت وتحطيم الهويات، دار الهندي للنشر والتوزيع، عمان 1998.

(16) غانم، محمد حافظ، مبادىء القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

(17) قدورة ،زاهية، تاريخ العرب الحديث، عمان ،1996.

(18) قنديل، أماني، عملية التحول الديموقراطي في مصر 198-1993، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ط 1، القاهرة ،1995.

(19) مارتين، هانس بيتر وشومان وهارالد ، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة، تشرين 1998 . .

(20) محمد ،مهاتير ، المستقبل المسروق، ترجمة أمين صادق، الشاهد الدولي للخدمات الإعلامية، كوالالمبور، بدون تاريخ.

(21) مطر ،جميل ، وهلال علي الدين ، طبيعة وخصائص النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988 .

(22) مهنا ،أمين عواد ، النظام السياسي الأردني، جامعة اليرموك- اربد، 1990 .

(23) ولتر، رستون، افول السيادة، ترجمة سمير عزت وجورج خوري، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 1994 .

ثانيا : الدوريات

(1) ابراهيم، حيدر ، "العولمة وجدل الهوية الثقافية"، عالم الفكر، الكويت 1999.

(2) الخطيب، حسام ،" أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة"، عالم الفكر، الكويت، 1999.

(3) الشربيني، عمرو، "خمس سنوات على قمة الأرض" .آفاق النجاح وتحديات الفشل، السياسة الدولية، مركز الأهرام، عدد 130 تشرين أول 1997.

(4) جوهر، حسن عبد الله ، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي"، السياسة الدولية، عدد 144 نيسان 2000 .

(5) جوهر ،حسن عبد الله ، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، نيسان 2001

(6) حجازي ،احمد مجدي ، "العولمة وتهميش الثقافة الوطنية" ،عالم الفكر، الكويت عام 1999 .

(7) عبد الله، عبد الخالق ،"العولمة : جذورها وكيفية التعامل معها "،عالم الفكر مجلد 28 ،عدد2 كانون أول 1999،الكويت .

(8) عبد الله، عبد الخالق، "العالم المعاصر والصراعات الدولية"، عالم المعرفة، عدد 633، الكويت 1989.

(9) مصطفى، هالة ، "دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، عدد 134، تشرين أول 1996، القاهرة .

ثالثا : المؤتمرات وورش العمل

(1) ألاحمد، أحمد قاسم ، "الآثار المحتملة للتطورات الإقليمية والدولية على التجارة الخارجية الأردنية"، ورقة عمل مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي 6-8 آب 1996، عمان .

(2) ابو قحف، عبد السلام، "العولمة والمسؤولية المدنية : الممكن والمستحيل"، مؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية ،8-10 آب 2000، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء.

(3) الجاسور ،ناظم عبد الواحد ،" العولمة والعولمة الوطنية– القومية العربية"، ورقة عمل، مؤتمر الاقتصاد الخامس 23-24 أيار 1999 جامعة اليرموك، اربد.

(4) الحموري، قاسم والقلعاوي ،أسامة ، "تأثيرات الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة"، مؤتمر الاقتصاد الخامس 23-24 أيار 1999 جامعة اليرموك، اربد.

(5) الزعبي ،أنور، "مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير"،المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاداب والفنون، 4-6 آيار 1998 ،عمان.

(6) السنوسي ،صالح، "هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، 4-6 ايار 1999، جامعة فيلادلفيا، عمان

(7) الشيباني، جمال نصر ، "العولمة مفهومها، أسبابها، وآثارها على التجارة الخارجية للدول العربية"، لمؤتمر الأول :العولمةوابعادها الاقتصادية ،8-10 آب 2000 جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء .

(8) النجار، أحمد منير ، " الخصخصة في متطلبات العولمة"، المؤتمر الأول، العولمة و ابعادها الاقتصادية 8-10 آب 2000، جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء.

(9) الهيتي هادي نعمان، "الثقافة العربية أمام تحديات الفضائيات الوافدة، المؤتمر الرابع لكلية الفنون والاداب، 4-6 آيار 1998، جامعة فيلادلفيا، عمان.

(10) حنفي، حسن، " الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية"، المؤتمر الرابع لكلية الفنون والاداب : العولمة والهوية، عمان، 1999

(11) حنفي ،حسن ،"الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية"، المؤثمر الرابع لكلية الآداب والفنون : العولمة والهوية ،4-6 أيار 1998، جامعة فيلادلفيا، عمان

(12) خلف، محمود وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية، وثائق المؤتمر الأول، عمان، 1998 .

(13) دره ،عبد الباري ، "العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الإسلامية"، المؤثمر الرابع لكلية الآداب والفنون : العولمة والهوية ،4-6 أيار 1998، جامعة فيلادلفيا، عمان.

(14) سلمان، جمال، " العولمة مظاهرها وأبعادها " مؤتمر الاقتصاد الخامس، 23-24 أيار 1999، جامعة اليرموك، اربد

(15) سليمان ،صفاء ، "الأردن بين عولمة الاقتصاد والمحاسبة"، مؤتمر الاقتصاد الخامس، 23-24أيار 1999، جامعة اليرموك، اربد .

16) شومان ،محمد ، "عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي"، عالم الفكر، عدد 2 تشرين أول 1999

17) صيام ،وليد واحمد ، "الاقتصاد الأردني وتحديات العولمة : رؤية مستقبلية"، مؤتمر الاقتصاد الخامس 23-24 ايار 1999 ، جامعة اليرموك، اربد .

18) ظاهر فوزي عبد الرازق، " العولمة وأثرها على اقتصاديات الدولة العربية في ظل التكتلات الراهنة" المؤتمر الاول : العولمة وابعادها الاقتصادية ، 8-10 آب2000، جامعة الزرقاء الاهلية ، الزرقاء.

19) عبد الباري ،إسماعيل، "اتساق الهوية الثقافية عند الطفل في مجتمع متغير"، المؤتمر السنوي الرابع للطفل المصري، الطفل المصري وتحديات القرن الحادي والعشرون، مركز دراسات الطفولة القاهرة ، 1991.

20) عبد الجابر، تيسير، "الاقتصاد الأردني في إطار السيناريوهات المحتملة في التكتل الإقليمي"، 6-8 أب19996، عمان .

21) علوان ،طه محمود ، "آثار العولمة على الاقتصاديات العربية وأهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة آثارها السلبية"، المؤتمر الأول : العولمة وأبعادها الاقتصادية ،8-10آب 2000 . جامعة الزرقاء الاهلية، الزرقاء .

22) كرمول، اكرم ،" الصناعة الأردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات" ،ورقة لمؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، 6-8 أب 1996 ،عمان

23) لبيب، سعد، "مدخل لدراسة الاختراق الإعلامي في المنطقة العربية"، ندوة الاختراق الاعلامي للوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 23-24 تشرين ثاني القاهرة 1996..

24) نجيب ،عصام، "الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة"، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان 1999.

25) يسن، السيد، " آفاق التعاون العربي في التسعينات " منتدى الفكر العربي، عمان، 1992 .

رابعا : البحوث والدراسات

1) الحلايقة، محمد ، "محاضرة ،المنبر الاقتصادي" المعهد الدبلوماسي الأردني ، عمان 1999 .

2) الفتلاوي ،علي، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن ،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان ،1996 .

3) العمرو، ثروت سلامة ، "المساعدات الأمريكية والتحويل الديمقراطي في الأردن"، بحث مقدم لندوة التحويل الديمقراطي في المنطقة العربية خلال التسعينات ،عمان، 1995

4) المطري، عالية وآخرون ،"الشراكة الأردنية — الأوروبية"، بحث دبلوم مقدم للمعهد الدبلوماسي الأردني، بدون تاريخ . عمان

5) فريز زياد ، "القروض الخارجية"، محاضرة في المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان 2000/3/22 .

6) مسلم ،أسامة عيسى مسلم، المؤثرات على الاقتصاد الأردني ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد، عمان، 1996

خامسا :المجلات والصحف

1) ألاحمد ،مالك بن إبراهيم ، "العولمة في الإعلام"، مجلة البيان ،عدد 148 نيسان 2001 ..

2) أمين ،جلال ، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 234 ،آب 1998 .

3) احمد، محمد سيد ،"مقال حول ندوة عن العولمة الثقافية" ، صحيفة الراية القطرية 1998/7/2

4) الأطرش ،محمد ، " حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية" ندوة العرب والعولمة، مجلة المستقبل العربي، عدد 228، 1998

(5) الأطرش ،محمد، "العرب والعولمة "، شؤون الشرق الأوسط، مركز دراسات الاستراتيجية والتوثيق، عدد 71، نيسان2000.

(6) التونسي، حافظ، " مشروع منطقة تجارة حرة عربية كبرى : الامل الواعد للوطن العربي في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي "، مجلة آفاق اقتصادية، عدد 74، 1998

(7) الجابري ،محمد عابد، "العولة والهوية الثقافية"، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، عدد 228، 1998.

(8) الجابري ،محمد عابد، "المسألة الثقافية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

(9) الجميلي، حميد، " اوهام التنمية العربية"، مجلة شؤون سياسية، السنة الاولى، كانون ثاني، 1994

(10) الحمش ،منير ، "مؤسسات اقتصاد العولة"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد 95، أيار 2000 .

(11) الضلح ،رغيد ،" تفعيل دور الجامعة العربية"، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت 1998.

(12) العبيدي، لطيف كريم محمد، "العولة في الفكر السياسي المعاصر"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، عدد 7،6، 1999.

(13) العطية، عبد الحسين وادي، "النظام العالمي الاقتصادي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي المعاصر"، مجلة دراسات دولية، مجلد 22، عدد 2، 1995

(14) حسن ،مالك حسن، "العولة بين البعد التقني والبعد الأيدلوجي"، مجلة الطريق عدد 199، أيلول، تشرين أول 1999 .

(15) حسن ،محمد ربحي، "نموذج مقترح لمواجهة العولة التجارية"، مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 1999.

(16) حماد ،مجدي، "أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية، مجلة الفكر السياسي، دمشق عدد 3، 1998.

17) ذياب، عبد الكريم، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، الفرقان، السنة العاشرة عدد 99،تموز 1999.

18) صبري ،عبد الله إسماعيل ،" الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الرأسمالية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 222، آب 1997 .

19) عبيد، نايف علي ، "العولمة والعرب"، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 221 تموز 1997.

20) عزيز مؤيد، "رؤى نهاية القرن، تحديات الثقافة العربية"، مجلة الموقف الثقافي عدد 7،1997.

21) علي، نبيل ،"العرب والعولمة : ثورة المعلومات، الجوانب الثقافية "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998 .

22) عمارنة، صلاح الدين ،" العولمة" مجلة المهندس الأردني، عدد 65، نقابة المهندسين الأردنيين، عمان ،1999، ص 70

23) عمر، عبد السلام، "التطورات العالمية وانعكاساتها على عملية البنوك " سلسلة اوراق للمناقشة : الورقة العشرون " صادرة عن المعهد المصرفي، الكويت ،1996

24) عمر محمد، "تنمية الفوارق وتعميم الفقر"، جريدة الرأي الأردنية، 1998/5/7 .

25) غالب ،مهيوب ، "العرب والعولمة"، مجلة المستقبل العربي عدد 2000،256 .

26) غليون ،برهان ،" العرب والغرب"، مجلة دراسات شرقية، عدد 3، 1988.

27) يسن ،السيد ،"مفهوم العولمة" ،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد 228 ،شباط ،1998.

سادسا :المراجع الأجنبية

(1) Anthony G. McGrew and Paul G. Lewis,Global Politics, Cambridge, Polity Press, 1992.
(2) Anthony G. McGrew and Paul G. Lewis,Global Politics, Cambridge, Polity Press, 1992.
(3) Brook, M& Remmers H.L. The Strategy of Multi –National enterprise ,London 1970 .
(4) Charles W.L. Hill 1998, Global Business, McGraw Hill .
(5) -Francis Fukuyama "The end of History" the National Interest, 16, Summer 1989.
(6)Le Monde Dossiers et Documents ,no 258 ,October 1997
(7)Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilization" Foreign Affairs, Vol. 72 No. 3 London,1993 .
(8)Wilfrd J. Ethier, Modern International Economic, third Edition, Norton & company, London ,1995







دار جليس الزمان
للنشر والتوزيع

الأردن - عمان
شارع الملكة رانية - مقابل كلية الزراعة - عمارة العساف

Tel.: +962 6 5343052 - Fax: +962 6 5356219
E-mail: dar.jaleesalzaman@yahoo.com
dar.jaleesalzaman@hotmail.com


9789958119453